المؤسسة الإسلامية لتأمين
الإستثمار و إئتمان الصادرات
ICIEC

الشراكة من أجل التعافي والتأثير

التقرير السنوي 2020

مجموعة البنك الإسلامي للتنمية
Islamic Development Bank Group

مجلد 01

ملاحظة: هذا التقرير هو الأول من مجلدين يشكلان التقرير السنوي للمؤسسة الإسلامية لتأمين الإستثمار وإئتمان الصادرات.

يحتوي التقرير الثاني على القوائم المالية المدققة وتم نشره في مجلد منفصل.

كلا المجلدين متاحان على الإنترنت على الرابط
https://iciec.isdb.org

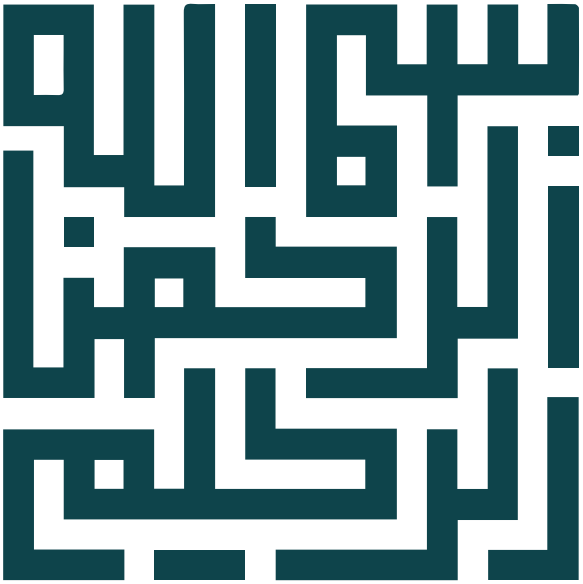

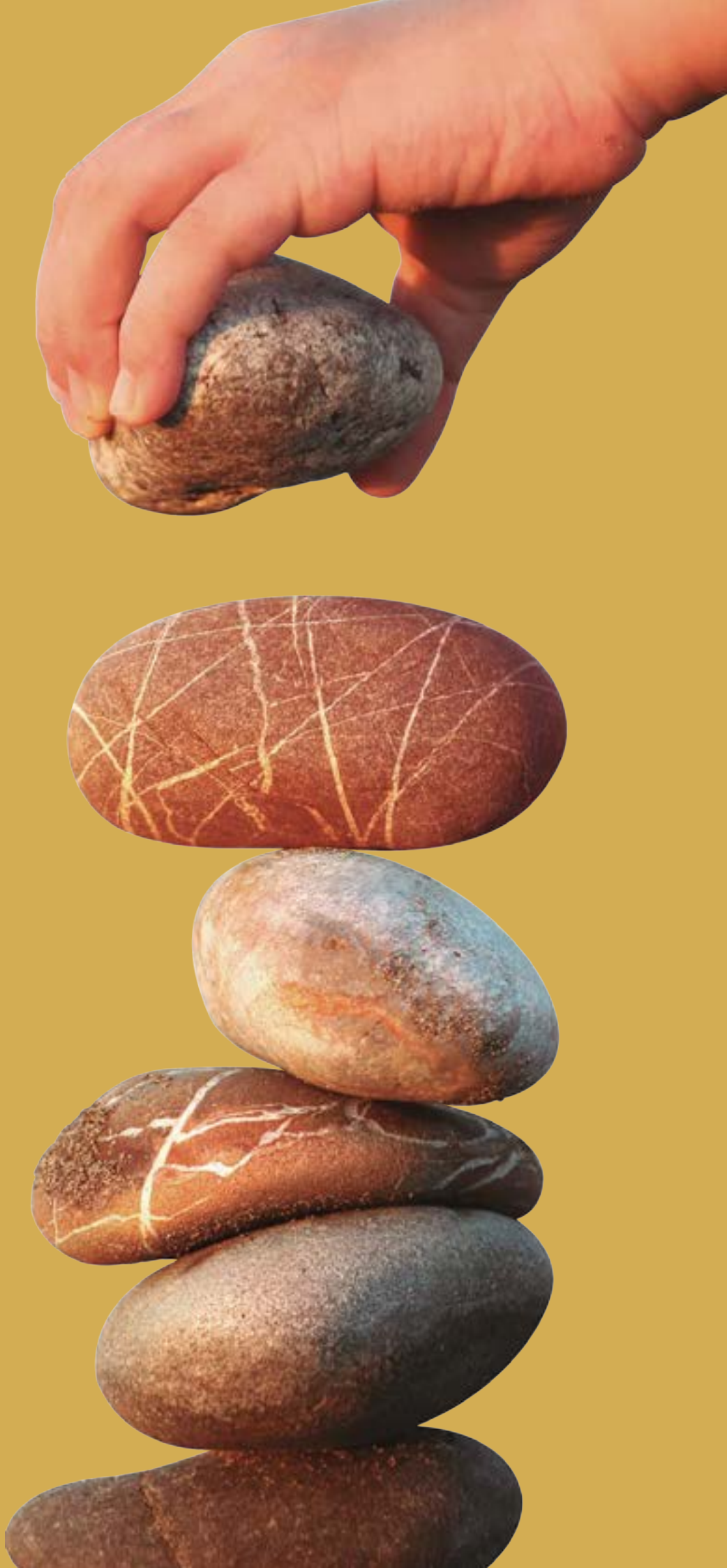

جدول المحتويات

رسالة رئيس مجلس المديرين
مجلس المديرين
رسالة من الرئيس التنفيذي
3-7

01 أبرز أحداث عام 2020
8

02 لمحة سريعة عن المؤسسة
28

03 بيئة عمل المؤسسة
36

04 الأولويات الاستراتيجية
42

05 أداء أعمال المؤسسة
56

06 الأداء المالي للمؤسسة
64

07 الملاحق
70

الإدارة العامة

رسالة رئيس مجلس المديرين

بسم الله الرحمن الرحيم

التاريخ: 28 / 02 / 2021

معالي رئيس مجلس محافظي المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات

السيد المحترم/ رئيس المجلس

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وفقاً للمادتين 27 و44 (2) من اتفاقية المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، فإنني أتشرف بأن أقدم لكريم عناية مجلس المحافظين الموقر، نيابة عن مجلس المديرين، التقرير السنوي عن أنشطة المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات وإنجازاتها وقوائمها المدققة للسنة المالية 2020.

وتفضلوا، سيدي الرئيس، بقبول فائق تقديري.

د. بندر بن محمد حمزة حجار
رئيس مجلس المديرين

مجلس المديرين

سعادة الدكتور بندر بن محمد حمزة حجار
رئيس مجلس المديرين

سعادة الأستاذ عبد الغفار العوضي
الكويت

سعادة الأستاذ عبد الله جالو
السنغال، بوركينافاسو،
النيجر، مالي، غامبيا، توغو

سعادة الدكتور عباس معمار نجاد
إيران

سعادة الأستاذ أحمد جفري عبد الرحمن
إندونيسيا، ماليزيا، بروناي دار
السلام، سورينام، غيانا

سعادة الأستاذ عبد الغني أحمد محمد الفطيسي
ليبيا

سعادة الأستاذ خلف سلطان الظاهري
الإمارات العربية المتحدة

سعادة الأستاذ بدر أحمد العمادي

قطر

سعادة الأستاذ باخودير علي خانوف

أذربيجان،ألبانيا، أوزبكستان، تركمانستان، طاجكستان، كازاخستان، قرغيزيا

سعادة الأستاذ بُلَند أقسو

تركيا

سعادة الأستاذ بيما غويلافوغي

بنين، غينيا،غينيا بيساو، سيراليون، الكاميرون، كوت ديفوار

سعادة الأستاذة فوزية زعبول

تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا

سعادة الأستاذ فردريك تويسيمي

أوغندا، تشاد الغابون، جيبوتي، الاتحاد القمري، موزمبيق، الصومال

معالي الدكتور حمد بن سليمان البازعي

المملكة العربية السعودية

سعادة الأستاذة فاطمة ياسمين

أفغانستان، باكستان، بنغلاديش، المالديف

سعادة الأستاذ محمد غامبو شعيبو

نيجيريا

سعادة الأستاذ سامي محمد حميد

البحرين، السودان، سلطنة عمان، اليمن

سعادة الدكتورة ندى مسعود

مصر

سعادة الأستاذة زينة طوقان

الأردن، سوريا، العراق، فلسطين، لبنان

رسالة من الرئيس التنفيذي

إنه لمن دواعي سروري أن أعرض لكم التقرير السنوي لعام 2020 للمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، ذراع مجموعة البنك الإسلامي للتنمية لتأمين ائتمان الصادرات والاستثمار.

لم يكن الدور الذي تقوم به المؤسسة لدعم البلدان الأعضاء في الأوقات الصعبة والحفاظ على استمرار التجارة والاستثمار، خصوصاً في البيئات عالية المخاطر التي تعمل فيها المؤسسة، ضرورياً مثلما كان عليه الحال في عام 2020. وحيث أن جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) قد بدأت في عام 2020، إلا أنها سوف تستمر في إعادة تشكيل الواقع للأجيال القادمة. إذ يواجه مفهوم الحياة الطبيعية تحديات كبيرة وأصبح من الواضح أنه لا عودة إلى ما كانت عليه الأمور في السابق. ولقد زعزع هذا الوباء استقرار العالم الحديث ليكشف عن نقاط قوتنا وضعفنا ومتطلبات تحقيق مستقبل يتسم بالقدرة على الصمود والاستدامة على حد سواء.

وفي الوقت الذي تتنابنا فيه يقظة يدعمها فهم واحترام أفضل للترابط القائم بين عالمنا الذي تسوده العولمة وكيفية ترجمة ذلك إلى مخاطر وفوائد نستفيد منها، فإن ذلك يمنحنا فرصة لتحقيق تغيير إيجابي. وبالرغم من عدم وجود دواء سحري للتحديات التي نواجهها حالياً، يجب علينا أن نستمد الإلهام من إيماننا وأن ندرك أن الشراكات والتعاون هما أقوى الأدوات التي سنستعين بها في التغلب على التحديات.

واجهت بلدان منظمة التعاون الإسلامي في عام 2020 أزمات اقتصادية وإنسانية وصحية وسياسية وبيئية، كما عانى الاقتصاد العالمي والتجارة العالمية من اضطرابات وحالات عدم يقين في عام 2020. ومن منطلق رسالتها، فقد واصلت المؤسسة مسيرتها بصفتها شريكاً قوياً وموثوق به للبلدان الأعضاء فيها. قدمت المؤسسة الدعم للشركات في تجاوز هذه الأوقات الصعبة من خلال مواصلة التخفيف من المخاطر وتقديم خدمات ائتمان الصادرات وتأمين الاستثمار وتسهيل استمرار تدفق عمليات التجارة والاستثمار، لا سيما فيما يتعلق بالمنتجات والخدمات الأساسية.

تمكنت المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، في هذا العام المتفرد، من التأمين على عمليات بقيمة 9.9 مليار دولار أمريكي في عام 2020، وذلك على الرغم من التأثير الذي سببته الجائحة على الاقتصاد العالمي. وتُظهر نتائج أعمالنا لعام 2020 أن العام قد حفل بالمخاطر غير المسبوقة وبتغيير في ترتيب الأولويات، فضلاً عما قامت به مجموعة البنك الإسلامي للتنمية من استجابة لمواجهة فيروس كوفيد-19. هذا وتشكل المؤسسة جزءاً لا يتجزأ من "البرنامج الاستراتيجي للتأهب والاستجابة" الخاص لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية، إذ نقوم بتخصيص مبلغ 150 مليون دولار أمريكي لائتمان الصادرات وتأمين الاستثمار لعملائنا. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أطلقت المؤسسة والبنك الإسلامي للتنمية بشكل مشترك صندوق ضمان كوفيد-19، وهو برنامج مبتكر يوفر 2 مليار دولار أمريكي لدعم القطاع الخاص، وتم تصميمه بغرض دعم القطاعات المتضررة من فيروس كوفيد-19 في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وجذب الاستثمارات العابرة للحدود.

تمكنت المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، وللسنة الثالثة عشرة على التوالي، من الحفاظ على تصنيف "Aa3" الائتماني للقوة المالية التأمينية من وكالة موديز بما يضع المؤسسة بين أفضل الكيانات في قطاع تأمين المخاطر التجارية والسياسية

تشكل آثار جائحة فيروس كورونا على التجارة والاستثمارات مصدر قلق خاص للمؤسسة؛ إذ تتفاقم الظروف القاسية على صعيد التجارة العالمية بسبب التشديد الذ حدث في سوق تأمين الائتمان التجاري، مما جعل العديد من الشركات في البلدان الأعضاء عرضة للمخاطر. وأكثر من أي وقت مضى، فإن على الشركاء الدوليين، أن يتضامنوا الآن لدعم البلدان في مواجهة هذه الأزمة التي لا تحدث سوى مرة واحدة في كل جيل. وتقوم المؤسسة بدور أساسي في تقديم الدعم لتحقيق الاستقرار في منظومة التجارة والاستثمار، مع التخطيط أيضًا لتحقيق التعافي في البلدان الأعضاء البالغ عددها 47 بلداً عضواً. كذلك تقوم المؤسسة بدورٍ مهمٍ من خلال سد فجوات السوق والعمل على تلبية الاحتياجات الفورية للقطاعات ذات الأولوية مثل الأدوية ومستلزمات الرعاية الصحية والسلع الزراعية.

وعلى الرغم من الضغوط المزدوجة لجائحة كوفيد-19 على عمليات التأمين والانخفاض الحاد في أسعار السوق على عمليات الاستثمارات، فقد جاء صافي نتائج المؤسسة لعام 2020 قوياً وبفائض بلغ 8.6 مليون دولار أمريكي، أي ما يعادل 95% من مستهدف خطة الأعمال للعام.

تمكنت المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، وللسنة الثالثة عشرة على التوالي، من الحفاظ على تصنيف "Aa3" الائتماني للقوة المالية التأمينية من وكالة موديز بما يضع المؤسسة بين أفضل الكيانات في قطاع تأمين المخاطر التجارية والسياسية. ويعكس تصنيفنا الائتماني القوي قدرتنا على الصمود وأسسنا المستقلة، فضلاً عن قدرتنا الراسخة والرغبة الكبيرة التي نجدها من قبل مساهمينا الرئيسيين، بما فيهم البنك الإسلامي للتنمية (الذي يتمتع بتصنيف مستقر عند AAA) والبلدان الأعضاء، لتقديم الدعم اللازم للمؤسسة عند أي مصاعب مالية قد تمر بها. هذا وقد أشارت وكالة موديز إلى أن المستوى المنخفض لتراكم المطالبات لدى المؤسسة، وعلى الرغم من الآثار السلبية لجائحة فيروس كورونا، كان من نقاط قوتها مقارنة بشركات تأمين الائتمان العالمية الأخرى والتي شهدت ضعفاً ملحوظاً في أداء المطالبات.

حصلت المؤسسة وللمرة الرابعة على التوالي على جائزة التمويل الإسلامي العالمي (GIFA) عن "ائتمان الصادرات والتأمين ضد المخاطر السياسية لعام 2020". وهي تكون بذلك الفائز الوحيد بهذه الجائزة منذ إنشائها، مما يشهد على كفاءتنا وقدرتنا التنافسية عالمياً.

خلال فترة عدم اليقين الاقتصادي هذه، أولت المؤسسة أهمية كبيرة لبناء العلاقات مع الوكالات والمؤسسات النظيرة العاملة في ائتمان الصادرات وتمويل التنمية. ومن خلال العمل المشترك، يمكن للمؤسسة وشركائها زيادة نطاق انتشار وعمق عروض خدماتها، وبالتالي تمكين كلا الطرفين من تقديم أفضل دعم ممكن للبلدان الأعضاء. ففي عام 2020، أقامت المؤسسة شراكات جديدة مع وكالات ائتمان صادرات في البلدان الأعضاء، مثل أوزبك

تم التأمين على عمليات بقيمة

9.9 مليار دولار أمريكي

في عام 2020

تخصيص مبلغ

150 مليون دولار أمريكي

لائتمان الصادرات وتأمين الاستثمار لعملائنا ضمن "البرنامج الاستراتيجي للتأهب والاستجابة" الخاص لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية

تقدم المؤسسة والبنك الإسلامي للتنمية بشكل مشترك

2 مليار دولار أمريكي

بغرض دعم القطاعات المتضررة من فيروس كوفيد-19

إنفست، ووكالات ائتمان صادرات في البلدان غير الأعضاء مثل هيئة تمويل الصادرات البريطانية (UKEF)، ووكالة ائتمان الصادرات النمساوية، بنك التنمية النمساوي (OeKB). كما عكفت المؤسسة أيضاً على تعزيز الشراكات القائمة، لا سيما مع نظيراتها من مؤسسات البنك الإسلامي للتنمية، إذ أطلقت مبادرات جديدة مع البنك الإسلامي للتنمية وصندوق التضامن الإسلامي للتنمية في عام 2020.

سنظل ملتزمين بأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، وبمساعدة بلداننا الأعضاء على تحقيق هذه الأهداف. كذلك سنسعى بنشاط إلى تحقيق التآزر وتطويره بين جميع أعمالنا وأهداف التنمية المستدامة، كما يتضح من المشاريع التي نوفر لها التغطية التأمينية.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأتوجه بالشكر إلى الفريق المتفاني والذي كان ولا يزال عمله الدؤوب هو العمود الفقري الذي يرتكز عليه النجاح المتواصل للمؤسسة. كما أود أيضاً أن أتوجه بالشكر لمعالي رئيس المؤسسة ولأصحاب المعالي أعضاء مجلسي المحافظين والمديرين الكرام، إذا كان لهم الدور الكبير في أن تتمكن المؤسسة بفضل حكمتهم الفريدة وخبرتهم المتأصلة أن تجتاز بنجاح هذا العام العصيب الذي مر على المؤسسة. كذلك، فإن تفانيهم من أجل تحقيق نجاحنا وتنمية بلداننا الأعضاء يعتبر مثلاً نحتذي به في كل جهودنا وفي قراراتنا التي تستهدف تقديم أفضل ما يمكن من خدمات.

أما في أوقات الشدة والتغيير، فنود أن نؤكد أننا سنقف بكل ثبات خلف بلداننا الأعضاء والأمة جمعاء في مختلف أنحاء العالم بصفتنا المزود الوحيد في العالم لائتمان الصادرات وتأمين الاستثمار المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية. وفي هذا التقرير، يسعدنا بكل فخر أن نشارككم ما قدمناه من دعم للمجتمعات التي نقدم لها خدماتنا خلال جائحة كوفيد-19 العالمية المستمرة، وفترة الركود الاقتصادي الأكثر تدميراً منذ ما يقارب القرن من الزمان.

أسامة عبد الرحمن القيسي
الرئيس التنفيذي

01

أبرز أحداث عام 2020

المقدمة

تُقدم المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات (المؤسسة)، بصفتها مؤسسة رائدة متعددة الأطراف، خدمات تأمين ائتمان للصادرات والاستثمار المتوافقة مع للشريعة الإسلامية للبلدان الأعضاء والبالغ عددها 47 بلداً، وتحمل على عاتقها منذ تأسيسها في عام 1994 مسؤولية دعم تحقيق التنمية لتلك البلدان. ونظراً لكون المؤسسة هي الذراع الرسمي لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية لتقديم خدمات تأمين ائتمان الصادرات والاستثمار، فإنها لا تألو جهداً في تقليل المخاطر التي تُحدق بمجال الأعمال وتواجه أطراف عمليات التجارة والمستثمرين والشركات التي نرغب في الاستثمار في البلدان الأعضاء. فالمؤسسة تسعى إلى إيصال صادرات البلدان الأعضاء إلى جميع أنحاء العالم وإلى استقطاب الشركات العالمية الرائدة إلى تلك البلدان وذلك بفضل ما لديها من المعرفة غير المسبوقة عن مخاطر ممارسة الأعمال بتلك الدول.

تضطلع المؤسسة بدور فعال في تحقيق التحول من خلال الترويج للتجارة مع بلدانها الأعضاء والاستثمار فيها، ومنذ تأسيسها في عام 1994، فقد قامت المؤسسة بدعم الصادرات والواردات والإستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان الأعضاء بمبلغ تراكمي تجاوز 106 مليار دولار أمريكي، ومن هذا المبلغ المذكور، فإن مبلغ 85.64 مليار دولار أمريكي هو عبارة عن دعم للتجارة، بينما كان مبلغ الـ 20.70 مليار دولار أمريكي المتبقي هو عبارة عن دعم للاستثمارات الأجنبية المباشرة. هذا وقد شملت التغطية التأمينية للمؤسسة البلدان الأعضاء فيها والبالغ عددها 47 بلداً من جميع أنحاء العالم الإسلامي، وذلك بغرض مساعدتها على تحقيق الازدهار والتنمية والتنوع الاقتصادي.

وفي العام 2020م تركّز عمل المؤسسة على تجاوز أكبر أزمة اقتصادية شهدها القرن حتى الآن (جائحة كوفيد- 19)؛ إذ لم تقتصر المؤسسة على مواصلة دعمها للتجارة والاستثمار في بلدان منظمة التعاون الإسلامي خلال فترة تداعيات الأزمة فحسب، بل عززت أيضاً من قدراتها وقامت بتلبية الحاجات الملحّة من البلدان الأعضاء. ومن خلال الجهود التآزرية المبذولة فيما بين المؤسسات الأعضاء فيها، فقد تمكنت مجموعة البنك الإسلامي للتنمية من الاستفادة من نقاط القوة التكميلية التي تتميز بها كل من تلك المؤسسات وتعزيز تأثير استجابة المجموعة في البلدان الأعضاء.

تعكف المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، من خلال دعمها للتجارة والاستثمار، على مساعدة البلدان الأعضاء في تحقيق تنمية مستدامة طويلة الأجل بها. وتُحفّز المؤسسة على إحداث هذا التأثير من خلال دعم العمليات والمشاريع التي تُسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (للأمم المتحدة) التي هي عبارة عن مجموعة من 17 هدفاً وضعتها الأمم المتحدة وتستهدف تحقيقها بحلول العام 2030. وانطلاقاً من هذه الأهداف، تتوالى الدعوات إلى التحرك من أجل استئصال الفقر وحماية البيئة وتحسين مستوى المعيشة لجميع البشر. ومن بين تلك الأهداف السبعة عشر، تلتزم المؤسسة بشكل رئيسي بستة أهداف منها، إذ أن لها صلة كبيرة بمهمة المؤسسة.

وحيث أن المؤسسة قد غدت شريكاً موثوقاً للعديد من المصدرين والمؤسسات المالية والمستثمرين من جميع أنحاء العالم، وبفضل تاريخها وسمعتها، فقد أتاح ذلك لمن هم في بلدانها الأعضاء فرصة سانحة للعمل مع شركاء لم يكن بوسعهم العمل معهم لولا وجود المؤسسة. هذا وتدعم المؤسسة أنواعاً عديدة من العمليات والتي تتراوح بين مشاريع البنية التحتية الكبرى، مثل تغطية الاستثمارات في حقول الطاقة الشمسية لإنتاج طاقة متجددة في البلدان الأعضاء، وحتى استيراد المنتجات الأساسية، مما يساعد على الحصول على المستحضرات الصيدلانية الضرورية بالإضافة إلى دعم تحقيق الأمن الغذائي للبلدان الأعضاء الأشد احتياجاً لذلك في مثل هذه الأوقات الصعبة. وعلى الرغم من التنوع الكبير في العمليات والمشاريع التي تدعمها المؤسسة، فإن رغبتها في إحداث تأثير إيجابي على التنمية عن طريق خدمات التكافل التي تقدمها تظل ثابتة دون تغيير.

حققت المؤسسة منذ تأسيسها قبل 26 عاماً قفزات هائلة، إذ شهدت نمواً كبيراً في عدد البلدان الأعضاء والشركاء وحجم الأعمال المؤمن عليها سنوياً خلال العقد الماضي. هذا، وعلى الرغم من التحديات التي شكلتها الجائحة هذا العام، فإن أداء المؤسسة لا يزال قوياً. ويعود ذلك النجاح الذي حققته المؤسسة في جزء كبير منه إلى فريق عملها من المهنيين المتفانين وإلى شبكتها من المؤسسات داخل مجموعة البنك الإسلامي للتنمية والعاملين في مجتمعات الأعمال في البلدان الأعضاء والذين لديهم طموحات لا تقف عند حدود بلدانهم، إلى جانب أنهم قد ظلوا على الدوام يزودون المؤسسة بما تحتاجه من معلومات حول الاحتياجات اللازمة لتحقيق الازدهار.

النتائج الرئيسية

تصنيف "Aa3" الائتماني للقوة المالية التأمينية

MOODY'S

تم التأمين على أعمال بقيمة

9.9 مليار دولار أمريكي

في عام 2020

الأعمال المؤمن عليها حسب القطاع

الزراعة

42 مليون دولار أمريكي

الصحة

370 مليون دولار أمريكي

الطاقة

5,396 مليون دولار أمريكي

البنية التحتية

586 مليون دولار أمريكي

التصنيع

2,103 مليون دولار أمريكي

الخدمات

861 مليون دولار أمريكي

أخرى

504 مليون دولار أمريكي

الأعمال المؤمن عليها حسب القطاع

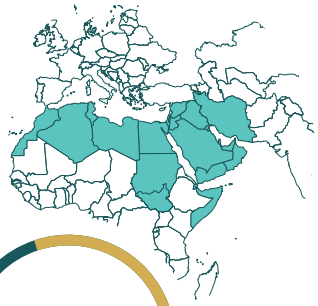

%61.28

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

6,043 مليون دولار أمريكي

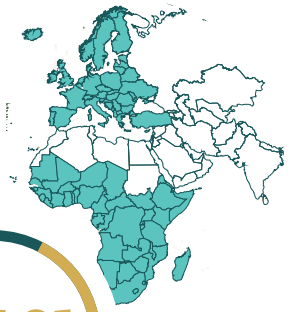

%35.31

منطقة إفريقيا جنوب الصحراء وأوروبا

3,482 مليون دولار أمريكي

%3.40

منطقة آسيا

336 مليون دولار أمريكي

الآداء المالي

النتائج الفنية

8,57 مليون دولار أمريكي

2020

صافي نتائج المؤسسة

5,24 مليون دولار أمريكي

المساهمون

آسيا الوسطى وأوروبا
ألبانيا وكازاخستان وأوزبكستان
وتركمانستان وتركيا

شمال أفريقيا
الجزائر ومصر وليبيا
وموريتانيا والمغرب
والسودان وتونس

جنوب شرق آسيا
بنغلاديش
وبروناي دار السلام
وإندونيسيا وإيران
وماليزيا وباكستان

الدول العربية الآسيوية
البحرين والعراق والأردن
والكويت ولبنان وعمان
وفلسطين وقطر
والمملكة العربية السعودية
وسوريا والإمارات العربية المتحدة
واليمن

شرق ووسط أفريقيا
الكاميرون وتشاد وجزر القمر
وجيبوتي والغابون وموزمبيق
وأوغندا

غرب أفريقيا
بنين وبوركينا فاسو
وساحل العاج وغامبيا
وغينيا ومالي والنيجر
ونيجيريا والسنغال

أمريكا الجنوبية
جمهورية سورينام

النتائج الرئيسية

(تراكمية)

الطاقة

27.33 مليار دولار أمريكي

الصناعات التحويلية

22.56 مليار دولار أمريكي

أخرى

15.73 مليار دولار أمريكي

البنية التحتية

4.71 مليار دولار أمريكي

الرعاية الصحية

1.80 مليار دولار أمريكي

الزراعة

1.38 مليار دولار أمريكي

عدد الكيانات المستفيدة من خدمات المؤسسة

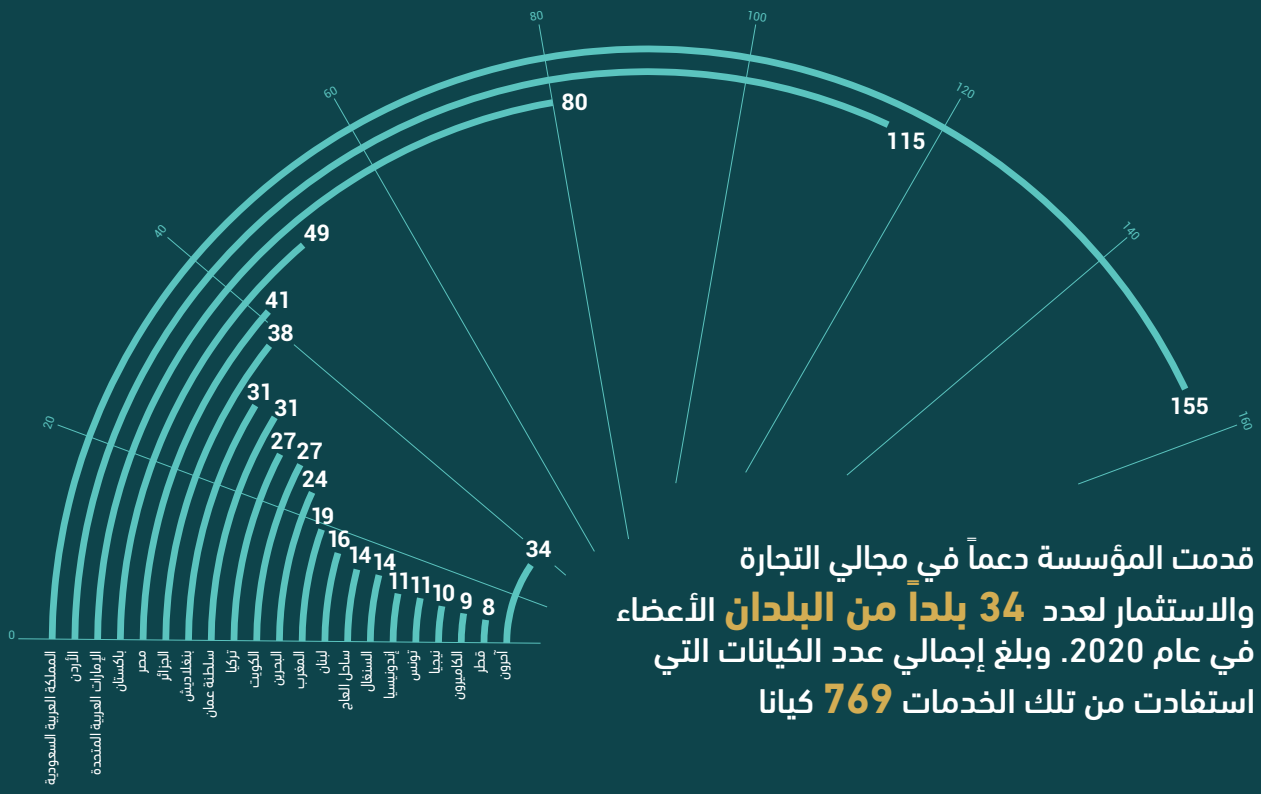

قدمت المؤسسة دعماً في مجالي التجارة والاستثمار لعدد **34 بلداً من البلدان** الأعضاء في عام 2020. وبلغ إجمالي عدد الكيانات التي استفادت من تلك الخدمات **769** كيانا

أنشطة التجارة والاستثمار البينية بتسهيل من المؤسسة (بالمليون دولار أمريكي)

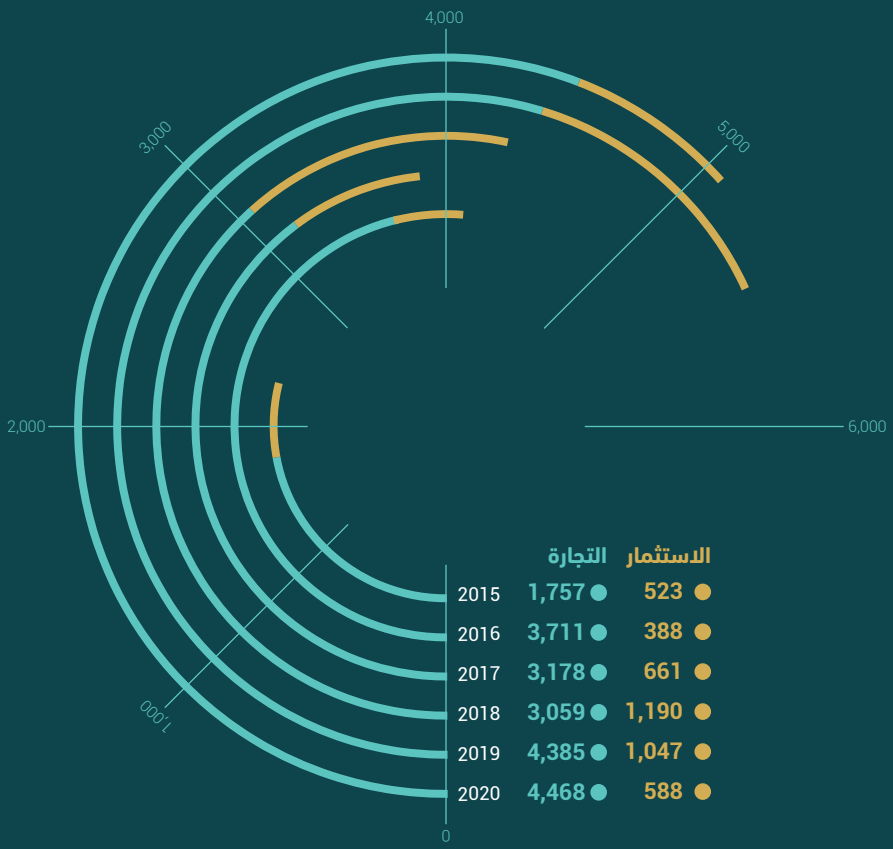

من بين الأولويات الرئيسية للمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات دعم حركة التجارة البينية والاستثمار فيما بين البلدان الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي. هذا وقد شهد عام 2020 دعماً من المؤسسة لأنشطة عمليات **التجارة البينية والإستثمار بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي بلغ حجمه الإجمالي 5.1 مليار دولار أمريكي**، أي بما يُمثل انخفاضاً ضئيلاً بنسبة **7%** مقارنة بالعام الماضي؛ ومن هذا المبلغ، فإن مبلغ **4.5 مليار دولار أمريكي** هو عبارة عن عمليات تجارة بينية بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي ومبلغ **0.59 مليار دولار أمريكي** في شكل استثمارات بينية بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تمت بدعم من المؤسسة

أعمال التصدير بتسهيل من المؤسسة في كل بلد من البلدان الأعضاء (بالمليون دولار أمريكي)

الغالبية العظمى من عمليات التصدير التي تمت بتسهيل من المؤسسة في عام 2020 كانت من **دولة الإمارات العربية المتحدة والأردن وتركيا والمملكة العربية السعودية**

أعمال الاستيراد بتسهيل من المؤسسة في كل بلد من البلدان الأعضاء (بالمليون دولار أمريكي)

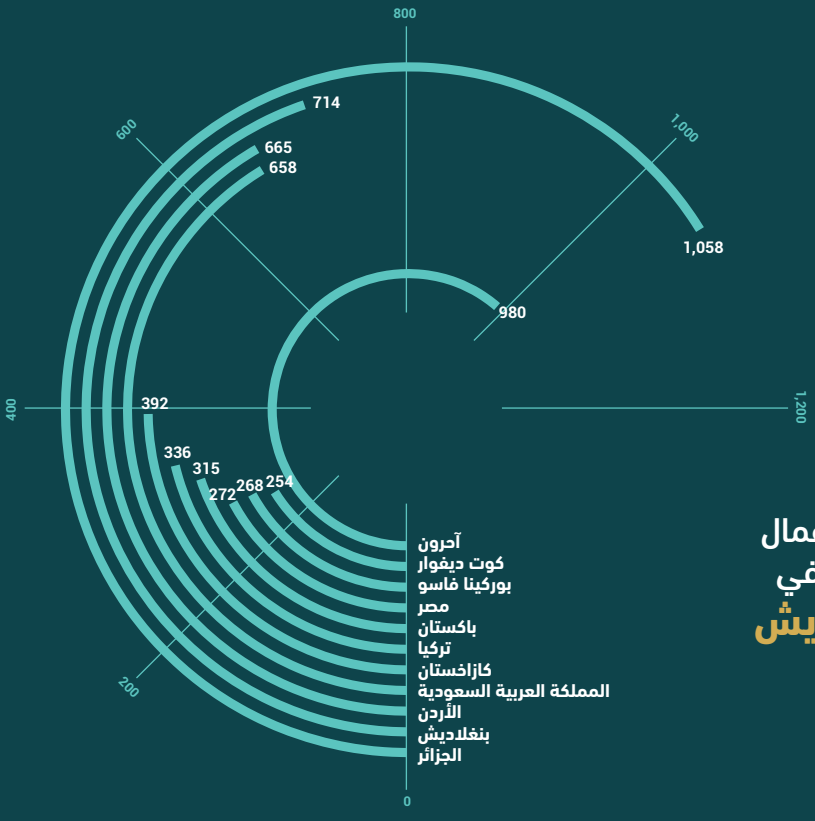

كانت الدول الأبرز من حيث حجم أعمال الاستيراد بتسهيل من المؤسسة في عام 2020 هي **الجزائر وبنغلاديش والأردن والمملكة العربية السعودية**

الاستثمارات الواردة إلى الداخل بتسهيل من المؤسسة في كل بلد من البلدان الأعضاء (بالمليون دولار أمريكي)

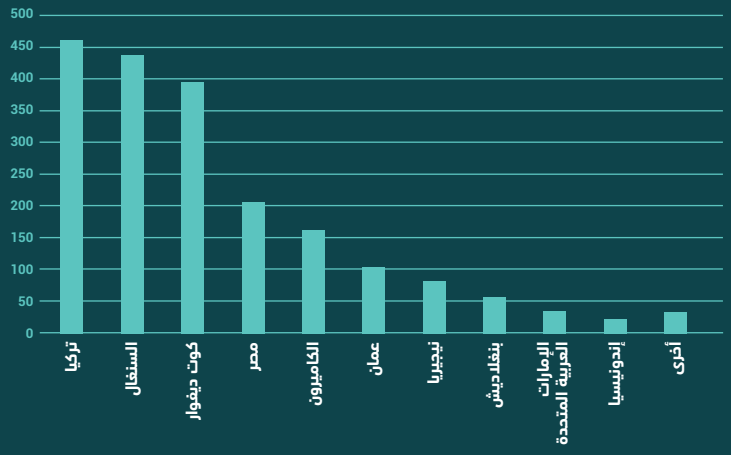

كان أغلب الدعم المقدم للاستثمارات الواردة في عام 2020 مقدماً لكل من **تركيا وكوت ديفوار والسنغال**

الاستثمارات الصادرة بتسهيل من المؤسسة في كل بلد من البلدان الأعضاء (بالمليون دولار أمريكي)

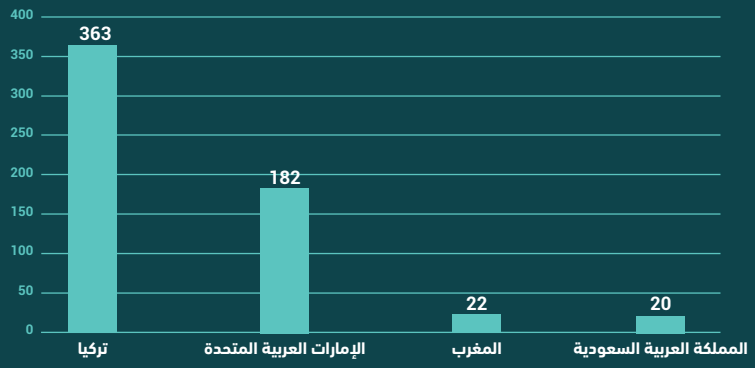

قدمت المؤسسة دعمها للاستثمارات الصادرة إلى كل من **تركيا ودولة الإمارات العربية المتحدة والمغرب والمملكة العربية السعودية**

أبرز 10 بلدان من حيث أنشطة التجارة والاستثمار بتسهيل من المؤسسة في عام 2020

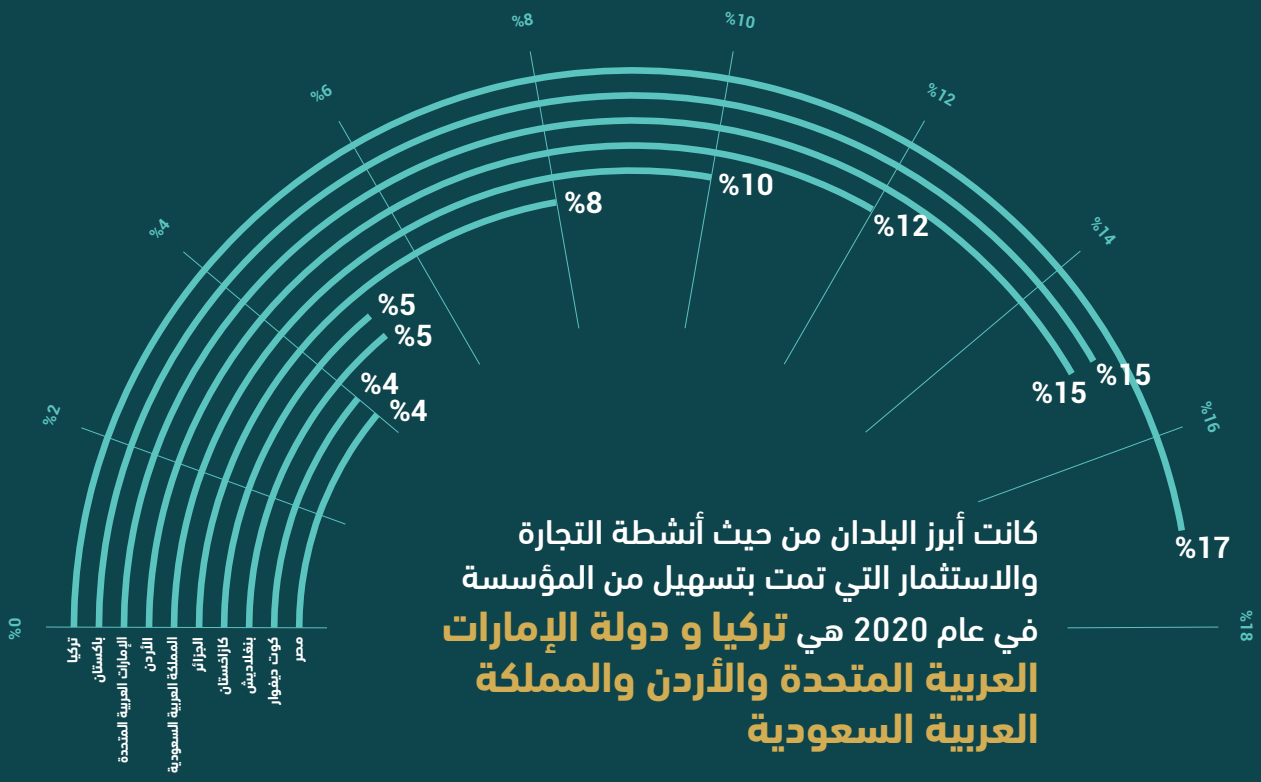

كانت أبرز البلدان من حيث أنشطة التجارة والاستثمار التي تمت بتسهيل من المؤسسة في عام 2020 هي **تركيا و دولة الإمارات العربية المتحدة والأردن والمملكة العربية السعودية**

استجابة المؤسسة لجائحة كوفيد-19

تسببت جائحة فيروس كوفيد-19 في أزمة صحية عالمية طاحنة، ولم تترك أي دولة أو مواطن بمنأى عن التداعيات الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على ذلك. وأستدعى ذلك إلى تنفيذ إجراءات إغلاق في العديد من البلدان، مما أدى إلى حدوث حالات تعطل في سلسلة التوريد وتدفق التجارة، والتي تفاقمت بسبب استجابة العديد من البلدان للوباء بنهج أكثر حمائية تجاه التجارة. ونتيجة لذلك، فقد زادت أيضاً المخاطر المرتبطة بالتجارة والاستثمار. ونظراً لسرعة انتشار الوباء وشدته، فإن ما كان يتوقع حدوثه عادةً على مدار سنوات عديدة في بعض فئات المخاطر، قد حدث بأسرع من ذلك بكثير.

منذ قيام منظمة الصحة العالمية بإعلان فيروس كوفيد-19 كجائحة عالمية في مارس 2020، فقد دعمت المؤسسة البلدان الأعضاء منخفضة الدخل للتعافي من تداعيات الجائحة من خلال دعم الاستجابة لطوارئ كوفيد-19، ويشمل ذلك ضخ مبلغ 190 مليون دولار أمريكي في قطاع الرعاية الصحية ومبلغ 306 مليون دولار أمريكي لدعم واردات السلع الأساسية.

وعلى خلفية الآثار الاجتماعية والاقتصادية، إلى جانب عدم اليقين الذي يحيط بالجدول الزمني للتوصل إلى علاج، إضافة إلى التهديدات بموجات ثانية وحتى ثالثة، فإن الرغبة في المخاطرة في جميع الصناعات تبدو منخفضة تقريباً. هذا وقد أدت بيئة المخاطر المتقلبة هذه إلى زيادة الطلب على التأمين ضد المخاطر التجارية والسياسية.

في سبيل مواجهة الجائحة وتخفيف تأثيرها على البلدان الأعضاء، اتبعت المؤسسة وما زالت نهجاً متوازناً، بحيث تدعم البلدان الأعضاء لمكافحة فيروس كوفيد-19 إلى جانب العمل على حماية محفظة مستدامة. وقد تم تخصيص موجهات خاصة ومؤقتة لعمليات الإكتتاب لهذا الغرض، كما أن المؤسسة قامت باتخاذ تدابير فورية للحد من المخاطر وتقليل الخسائر.

استهل البنك الإسلامي للتنمية والمؤسسات الأعضاء في مجموعته تنفيذ عدد من المبادرات لدعم الاستجابات الوطنية في البلدان الأعضاء والحفاظ على تدفقات التجارة والاستثمار. ويتكون برنامج الاستجابة لجائحة كوفيد-19 الشامل لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية من ثلاث مراحل (الاستجابة والاستعادة والبدء من جديد)، بحيث يغطي احتياجات البلدان الأعضاء على المدى القريب والمتوسط والبعيد على التوالي.

تقدّم مرحلة "الاستجابة" إجراءات صرف فورية لمساعدة البلدان الأعضاء على اتخاذ إجراءات سريعة للتخفيف من الآثار السلبية لجائحة كوفيد-19. أما مرحلة "الاستعادة" فتتناول الإجراءات التي سيتم اتخاذها على المدى المتوسط لتعزيز البنية التحتية الصحية والأنظمة الاقتصادية للتغلب على ذروة الجائحة. بينما تدعم مرحلة "البدء من جديد" الإجراءات ذات المدى البعيد والتي تهدف لاستئناف النمو الاقتصادي على أسس متينة وقادرة على الصمود وتحفيز الاستثمار الخاص.

كجهود أولية للاستجابة، فقد خصصت مجموعة البنك الإسلامي للتنمية مبلغ 2.3 مليار دولار أمريكي لتمويل البرنامج الاستراتيجي للتأهب والاستجابة، ويشمل ذلك مبلغ 150 مليون دولار أمريكي تم تخصيصه للتغطية التأمينية التي تقدمها المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات. ولقد كان البرنامج ضرورياً في جهود منظمة التعاون الإسلامي لمكافحة الجائحة ومعالجة آثارها السلبية على الاقتصادات. ويوفر هذا البرنامج منذ إطلاقه الإمدادات الطبية العاجلة والواردات الأساسية للبلدان الأعضاء.

وبالإضافة إلى ذلك، تستغل المؤسسة دورها الريادي في الاتحادات المهنية وشراكاتها القائمة وشبكات علاقاتها في تقديم الدعم للبلدان الأعضاء خلال هذه الجائحة التي ضربت العالم أجمع. فعلى سبيل المثال، تسعى المؤسسة، بصفتها عضواً مؤسساً في منصة الضمان المشترك لأفريقيا، إلى الاستفادة من مكانتها في هذه المنصة لتنسيق مقترحات مشتركة للاستجابة لجائحة كوفيد-19.

قام كل من البنك الإسلامي للتنمية والمؤسسة بإطلاق برنامج ضمان كوفيد-19 بقيمة 2 مليار دولار أمريكي، وهو برنامج مبتكر مصمم لدعم القطاع الخاص على المدى المتوسط. وتُنفّذ غالبية تدخلات المؤسسة المتعلقة بجائحة كوفيد-19 من خلال مبادرات خاصة طورتها المؤسسة بالشراكة مع مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، وذلك بامتثال كامل لسياساتها الخاصة بالإكتتاب ومنصاتها وقدراتها ودعم سوق إعادة التأمين.

وبالنظر إلى التعافي على المدى البعيد، فإن البنك الإسلامي للتنمية يدعو إلى تعزيز سبل التعاون فيما بين بلدان الجنوب ويُسلط الضوء على فوائد حلول التمويل الإسلامي المستدامة. هذا وتسعى المؤسسة إلى تقديم إسهامات كبيرة في التعافي على المدى البعيد، مما يدعم الطلب المتزايد على حلول تخفيف المخاطر.

خطة العمل: البرنامج الاستراتيجي للتأهب والاستجابة (SPRP)

- **يهدف البرنامج إلى دعم جهود البلدان الأعضاء الرامية إلى الوقاية من الجائحة والحد من أثرها والتعافي منه.**
- **يتبع البرنامج نهجاً شمولياً في تقديم المساعدات الطارئة لدعم الأنظمة الصحية والاقتصاد، فضلاً عن تقديم دعم متوسط الأجل لإعادة تأهيل سبل العيش، وبناء القدرة على الصمود واستئناف النمو الاقتصادي.**

الاستجابة

إجراءات صرف فوري وسريع لمساعدة استجابة البلدان الأعضاء للطوارئ الصحية والاجتماعية

الاستعادة / المحافظة

إجراءات متوسطة الأجل للتغلب على ذروة آثار الجائحة على الصحة والاقتصاد مع التركيز على تعزيز التأهب للاستجابة، وتمويل التجارة، وعمليات الشركات الصغيرة والمتوسطة، ومواصلة تقديم الخدمات الاجتماعية.

البدء من جديد

إجراءات طويلة الأجل لبناء التأهب للمستقبل، من أجل دعم إنعاش القطاعات والانتعاش الاقتصادي من خلال تمويل المشاريع.

أهم العمليات

1 خدمات التأمين المقدمة من المؤسسة تدعم توسّع قطاع الصحة في كوت ديفوار في خضم الجائحة العالمية

المشروع: البنية التحتية الصحية في كوت ديفوار

الدولة
جمهورية كوت ديفوار

حجم المشروع
142 مليون يورو

الفترة الزمنية
10 سنوات

المنتج
التأمين ضد مخاطر عدم الوفاء بالالتزامات المالية السيادية

العميل
دويتشه بنك

دور المؤسسة
يُتيح الدعم المقدَّم من المؤسسة لسكان كوت ديفوار الحصول على خدمات رعاية صحية أفضل، وبالتالي مساعدة كوت ديفوار على تحقيق أهداف خطة التنمية الوطنية

الأثر التنموي
الهدف رقم 3 من أهداف التنمية المستدامة: الصحة الجيدة والرفاه؛ والهدف رقم 9 من أهداف التنمية المستدامة: الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية - يتمثل الأثر التنموي لهذا المشروع في تعزيز تطوير البنية التحتية الصحية في كوت ديفوار، مما يوفر لمواطني المنطقة إمكانية الحصول بشكل أفضل على رعاية صحية عالية الجودة.

٣ الصحة الجيدة والرفاه
٩ الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية

تعتزم جمهورية كوت ديفوار تحسين الحصول على الرعاية الصحية لسكانها كجزء من خطة التنمية الوطنية للفترة 2016-2020، وذلك بدعم من منظمة الصحة العالمية وصندوق النقد الدولي، وهي ملتزمة بتعزيز قدرتها على الاستجابة لاحتواء جائحة كوفيد-19.

قامت المؤسسة بتقديم الدعم لكوت ديفوار لتطوير البنية التحتية للرعاية الصحية من خلال تقديم تغطية بقيمة 142 مليون يورو على التمويل المقدم من دويتشه بنك لمشروع كبير للرعاية الصحية، إذ سيتم بناء مستشفيين جديدين بسعة إجمالية لكليهما تبلغ 400 سرير في المدينتين الجنوبيتين الشرقيتين أدزوب وأبويسو، مما يوفر أحدث المعدات والمرافق لهذه المنطقة المحرومة من الخدمات. وسيوظف المستشفيان حوالي 600 شخص من السكان المحليين كما سيعززان من تنمية الاقتصاد الجزئي في المناطق المحيطة بهما. وبالإضافة إلى ذلك، سيموّل المشروع خمس وحدات طبية جديدة في المستشفيات القائمة في جميع أنحاء البلاد. ستقوم شركة مقاولات مغربية على تنفيذ عقد الهندسة والتوريد والإنشاء الخاص بالمشروع، مما يدعم تصدير الخدمات من بلد آخر عضو في المؤسسة وتسهيل التبادل التجاري البيني في الخدمات ورأس المال البشري بين كوت ديفوار والمغرب.

يتمثل الأثر التنموي لهذا المشروع في تعزيز تطوير البنية التحتية الصحية في كوت ديفوار، مما يوفر لمواطني المناطق المشمولة بالخدمات إمكانية الحصول على رعاية صحية عالية الجودة، إلى جانب تعزيز التقدم المحرز نحو تحقيق الهدفين رقمي 3 و8 من أهداف التنمية المستدامة.

IFN Awards
DEALS OF THE YEAR
2020

حصلت المؤسسة على جائزة الصفقة السيادية ومتعددة الأطراف للعام 2020 والمقدمة من أخبار التمويل الإسلامي وذلك لدعمها الذي قدمته لهذا المشروع الهام في مجال البنية التحتية والرعاية الصحية.

2 خدمات التأمين المقدمة من المؤسسة تدعم توسيع نطاق تغطية شبكة الجيل الرابع في إندونيسيا

المشروع: توسيع نطاق تغطية شبكة الجيل الرابع في إندونيسيا

الدولة
إندونيسيا

حجم المشروع
50مليون يورو
(حجم مساهمة المؤسسة)

الفترة الزمنية
3 سنوات

المنتج
بوليصة التأمين على عملية محددة (بوليصة تأمين شامل ضد مخاطر عدم السداد)

العميل
ذراع التمويل لأكبر مصنعي معدات الاتصالات في الصين

دور المؤسسة
توفير أكبر قدر من القدرة التأمينية بين شركات التأمين المشترك الأخرى، وكان ذلك أمراً محورياً للعميل من أجل المضي قدماً في عقد التوريد المبرم مع أحد أكبر مشغلي الاتصالات في أندونيسيا. هذا وتدعم التغطية التأمينية التي تقدمها المؤسسة، جنباً إلى جنب مع شركات التأمين المشاركة الأخرى، بشكل غير مباشر البلد العضو في الحصول على معدات وتكنولوجيا الاتصالات التي تعتبر حيوية في الربط بين الأشخاص وتعزيز الاقتصاد الرقمي في البلاد.

الأثر التنموي
الهدف رقم 9 من أهداف التنمية المستدامة: الصناعة والابتكار والبنية التحتية - سيتم توجيه الاستثمارات على وجه الخصوص إلى المناطق الريفية المحرومة من الخدمات في إندونيسيا، مما يضمن مشاركة أوسع نطاقاً في نمو البلاد وازدهارها اقتصادياً.

هنالك فجوات في تغطية شبكة الجيل الرابع في إندونيسيا، لا سيما في المناطق الريفية الأقل نمواً وتطوراً. ويعتبر سكان الريف الذين لا يمكنهم الوصول إلى تغطية شبكة مكالمات صوتية وبيانات سريعة وموثوقة محرومون من الوصول إلى الأسواق الرقمية والخدمات المالية عبر الإنترنت والمعلومات.

ومن أجل سد فجوات تغطية شبكة الجيل الرابع في إندونيسيا، فقد قدمت المؤسسة تأميناً بقيمة 50 مليون يورو كضمان لتغطية مشروع اتصالات سيحدث تحولاً في المناطق التي سيخدمها. وستوفر بوليصة التأمين على عملية محددة (بوليصة تأمين شامل ضد مخاطر عدم السداد) ضماناً مالياً لعملية كبيرة ستتم بين أكبر مصنع معدات اتصالات في الصين وثاني أكبر شركة اتصالات في إندونيسيا. وسيعمل هذا المشروع على تسهيل استراتيجية الأعمال الثلاثية لشركة الاتصالات والرامية لتسريع الاقتصاد الرقمي المتنامي سريعاً بالفعل في البلد العضو في المؤسسة (إندونيسيا). ستوفر شركة الاتصالات، من خلال استثمار ما يقرب من 2 مليار دولار أمريكي في توسيع نطاق شبكة الجيل الرابع الخاصة بها وتقويتها، لتتيح لـ 90% من سكان إندونيسيا البالغ عددهم 267 مليون نسمة إمكانية الوصول إلى تغطية موثوقة للمكالمات الصوتية والبيانات. كذلك سيتم توجيه هذه الاستثمارات على وجه الخصوص إلى المناطق الريفية المحرومة من الخدمات في إندونيسيا، مما يضمن مشاركة أوسع نطاقاً في نمو البلاد وازدهارها اقتصادياً. ويعكس الدور الريادي للمؤسسة في هذه العملية استراتيجية المؤسسة لدعم البلدان الأعضاء في الاستعداد للمستقبل واغتنام الفرص التي يُتيحها الاقتصاد الرقمي.

إن الأثر التنموي الناتج عن توسيع نطاق تغطية شبكة الجيل الرابع كبير للغاية، فهو يوفر لسكان الريف وصولاً غير مسبوق إلى الموارد والخدمات عبر الإنترنت بينما يساعد على دفع عجلة تحول البلاد نحو اقتصاد رقمي.

المؤسسة تقدم تأميناً لبرنامج متوافق مع الشريعة لتمويل عمليات تعدين

3

المشروع: المشروع: برنامج متوافق مع الشريعة من سدرة كابيتال، السعودية، إلى بي تي إم سي تي (أيجا تريدنج)، إندونيسيا، بغرض تمويل العمليات التي تشمل الموردين / المشغلين في قطاع التعدين

الدولة
إندونيسيا

حجم المشروع
20مليون دولار أمريكي

الفترة الزمنية
15 شهراً

المنتج
تأمين ضد المخاطر السياسية

العميل
سدرة كابيتال، مدير أصول متوافقة مع الشريعة الإسلامية في المملكة العربية السعودية

دور المؤسسة
قدَّمت المؤسسة تغطية تأمينية ضد المخاطر السياسية للتمويل البالغ قيمته 20 مليون دولار أمريكي، المقدم من سدرة كابيتال، المملكة العربية السعودية، إلى بي تي إم سي تي (أيجا تريدنج)، إندونيسيا. وهذه التغطية ضد مخاطر قيود نقل الملكية ومصادرة الملكية والحروب والاضطرابات المدنية

الأثر التنموي
الهدف رقم 8 من أهداف التنمية المستدامة: العمل اللائق ونمو الاقتصاد - يتمثل الأثر التنموي لهذا المشروع في دعم النشاط الاقتصادي وتوفير وظائف التعدين للمواطنين الإندونيسيين في بعض المواقع النائية للغاية في البلاد

قدَّمت المؤسسة تغطية تأمينية بقيمة 20 مليون دولار أمريكي إلى سدرة كابيتال، وهي شركة إدارة أصول متوافقة مع الشريعة الإسلامية في المملكة العربية السعودية، لتسهيل القرض المقدم منها إلى شركة تجارة إندونيسية في قطاع التعدين. وستضمن الصفقة لشركات التعدين الإندونيسية الحصول على رأس المال الذي تحتاج إليه بشدة لمواصلة توسيع نطاق عملياتها. ويوفر تطوير هذا القطاع فرصاً اقتصادية للسكان المعرضين للخطر في بعض المناطق النائية للغاية في إندونيسيا.

التغطية التأمينية المقدمة من المؤسسة تُتيح إنشاء المدارس وإعادة تأهيلها في كوت ديفوار

4

المشروع: إنشاء المدارس وإعادة تأهيلها في كوت ديفوار

الدولة
جمهورية كوت ديفوار

حجم المشروع
20مليون يورو

الفترة الزمنية
6 سنوات

المنتج
التأمين ضد مخاطر عدم الوفاء بالالتزامات المالية السيادية

العميل
بنك أفريقيا، المغرب (سابقاً البنك المغربي للتجارة الخارجية، المغرب)

دور المؤسسة
تقديم تأمين ضد مخاطر عدم الوفاء بالالتزامات المالية السيادية ضد عدم سداد تسهيل قرض مقدم إلى حكومة كوت ديفوار

الأثر التنموي
الهدف رقم 4 من أهداف التنمية المستدامة:
التعليم الجيد – يتمثل الأثر التنموي لهذا المشروع في تعزيز فرص الوصول إلى المدارس والتعليم، وبالتالي التخفيف من حدة الفقر والأمية لدى مواطني كوت ديفوار

تنفذ حكومة كوت ديفوار برنامجاً اجتماعياً عاماً يتضمن رفع مستوى البنية التحتية الخاصة بالتعليم. ويهدف البرنامج إلى التخفيف من حدة الفقر والأمية من خلال تمكين أكبر عدد ممكن من الأطفال من الحصول على تعليم جيد.

تدعم المؤسسة كوت ديفوار من خلال توفير 20 مليون يورو في صورة تغطية تأمينية ضد مخاطر عدم الوفاء بالالتزامات المالية السيادية لقرض مقدم إلى حكومة كوت ديفوار. تتيح تغطية المؤسسة للحكومة المضي قدماً في تجديد المدرسة الثانوية العلمية في ياموسوكرو، بالإضافة إلى المضي قدماً في بناء 22 قاعة دراسية جديدة.

تمثل الأثر التنموي لهذا المشروع في تعزيز فرص الوصول إلى المدارس والتعليم، وإخراج الأطفال من حياة الشوارع، وبالتالي تحسين آفاقهم المستقبلية. ويعزز المشروع بشكل مباشر من إحراز تقدم في تحقيق الهدف رقم 4 من أهداف التنمية المستدامة.

IFN Awards
DEALS OF THE YEAR
2020

حصلت المؤسسة على جائزة صفقة العام في أفريقيا للعام 2020 والمقدمة من أخبار التمويل الإسلامي وذلك لدعمها الذي قدمته لهذا المشروع التعليمي الهام.

التغطية التأمينية المقدمة من المؤسسة تدعم إنشاء استاد أوليمبي حديث في السنغال

5

المشروع: استاد كرة قدم ومرافق رياضية أخرى في السنغال

الدولة
جمهورية السنغال

حجم المشروع
143مليون يورو

الفترة الزمنية
10 سنوات

المنتج
تأمين مخاطر عدم الوفاء بالالتزامات المالية السيادية

العميل
1) بنك ستاندرد تشارترد
2) ايه كي ايه أوسفوركريدت-جيزيلشافت إم بي إتش

دور المؤسسة
وفر التأمين الذي تقدمه المؤسسة تعزيزاً إئتمانياً للبنوك الممولة، وهو ما أثمر عن زيادة قدرة القطاع الخاص. علاوة على ذلك، فقد مثل هذا البرنامج المتوافق مع الشريعة الإسلامية بديلاً عن التسهيلات التقليدية السائدة بالسوق.

الأثر التنموي
الهدف رقم 7 من أهداف التنمية المستدامة: طاقة نظيفة وبأسعار معقولة، الهدف رقم 8 من أهداف التنمية المستدامة: العمل اللائق والنمو الاقتصادي - يكمن الأثر التنموي لهذا المشروع في خلق 400 وظيفة إلى جانب تنفيذ نظام للطاقة الشمسية لمد الإستاد بالطاقة المستدامة.

تستهدف حكومة السنغال من خلال "خطة السنغال الناهضة" أن يُصبح اقتصادها على غرار اقتصاد الأسواق الناشئة بحلول عام 2035. ومن بين المشاريع الرئيسية بالخطة إنشاء الامتداد الحضري لديامنيديو (Diamniadio Urban Pole).

وتدعم المؤسسة خطة سنغال الناهضة من خلال تقديم تغطية تفوق 143 مليون يورو لأعمال التطوير بالبنية التحتية بديامنيديو بالسنغال، حيث تُسهم التغطية المقدمة من المؤسسة في بناء إستاد أوليمبي لكرة القدرة بسعة 50,000 مقعد بالإضافة إلى ملعبين للتدريب ونظام لتوليد الطاقة الشمسية وتخزينها لإمداد الإستاد بالطاقة.

ويتمثل الأثر التنموي للمشروع في الإسهام في خطة السنغال الناهضة وفي تنمية البلاد، حيث يثمر ذلك عن خلق ما يقارب 400 وظيفة إلى جانب تنفيذ نظام للطاقة الشمسية لمد الإستاد بالطاقة المستدامة.

6 المؤسسة توفر التغطية التأمينية لتمويل الواردات الأساسية بنيجيريا استجابة لفيروس كوفيد-19

المشروع: الاستجابة لفيروس كوفيد- 19 توفير السلع الاستراتيجية لنيجيريا

الدولة
نيجيريا

حجم المشروع
12.5 مليون دولار أمريكي
(الحد الائتماني للمؤسسة)

الفترة الزمنية
6 أشهر

المنتج
بوليصة المصارف العامة - المرابحة

العميل
بنك أفريقيا، المغرب (سابقاً: البنك المغربي للتجارة الخارجية، المغرب)

دور المؤسسة
اضطلعت المؤسسة بدور حيوي في تسهيل حركة التجارة وتعزيز الثقة، وخاصة إبان تفشي الجائحة، حيث غطت المؤسسة 50% من التمويل التجاري المجمع، لتسهم بذلك في نجاح عمليات التمويل المجمع، وذلك بفضل آليتها المخصصة لتخفيف حدة المخاطر.

الأثر التنموي
الهدف رقم 9 من أهداف التنمية المستدامة: الصناعة والابتكار والبنية التحتية - يتمثل الأثر التنموي لهذا المشروع في الحفاظ على تدفق واردات الوقود الحيوية إلى نيجيريا، بما يضمن استمرار أنشطة النقل والأنشطة الصناعية دون انقطاع أثناء أزمة فيروس كوفيد-19.

أثرت جائحة كوفيد-19 بالسلب على الاقتصادات الوطنية في جميع أنحاء العالم مخلفة آثاراً كارثية في بعض الأحيان. وقد أفضت الجائحة إلى أن تصبح نيجيريا في حالة عدم استقرار وفي حاجة ملحة لتأمين الواردات من السلع الاحتياجات الأساسية.

دعمت المؤسسة نيجيريا بتقديم تغطية بقيمة 12.5 مليون دولار أمريكي، حيث أصدرت أول بوليصة مصارف عامة – مرابحة لصالح بنك أفريقيا، المغرب (سابقاً البنك المغربي للتجارة الخارجية، المغرب) وذلك للتأمين على التمويل المقدم من البنك إلى أحد البنوك النيجيرية. هذا وقد أثمر الدعم الذي قدمته المؤسسة عن توفير التمويل العاجل لتأمين الواردات الأساسية من الغذاء والنفط المكرر إلى نيجيريا مما ساعد على تخفيف حدة الوضع المتأزم على المستوى الاجتماعي والاقتصادي الذي تسببت فيه جائحة كوفيد-19، اضطلعت المؤسسة بدور حيوي في تسهيل التجارة وتعزيز مستوى الثقة من خلال الدعم المباشر للبنوك والقطاع الخاص للصمود خلال الأزمة.

وقد أمّن هذا المشروع لنيجيريا القدرة على الحصول على السلع الأساسية في هذه الأوقات التي تشهد أزمة على المستوى الصحي والاقتصادي عالمياً.

توفير التأمين الذي تقدمه المؤسسة للدعم لأنشطة التمويل الموجهة للسلع الاستراتيجية العاجلة بالسنغال

7

المشروع: الاستجابة لفيروس كوفيد-19 والفيضان: توفير السلع الاستراتيجية للسنغال (النفط والقمح)

الدولة

جمهورية السنغال

حجم المشروع

9مليون يورو

(الحد الائتماني للمؤسسة)

الفترة الزمنية

6 أشهر

المنتج

بوليصة تأمين الاعتمادات المستندية

العميل

بنك أفريقيا، المغرب (سابقاً البنك المغربي للتجارة الخارجية، المغرب)

دور المؤسسة

عقدت المؤسسة شراكة مع صندوق التضامن الإسلامي للتنمية استجابة للوضع الطارئ بالسنغال حيث وضعا آلية تسعير شاملة ميسورة من خلال مبادرة الاستجابة في حالات الطوارئ لفيروس كوفيد-19 الصادرة بالشراكة بين المؤسسة وصندوق التضامن الإسلامي للتنمية. وهو ما يُثمر عن تخفيف الأعباء المالية الواقعة على البلد ويضمن استجابة عاجلة للوضع القائم.

الأثر التنموي

الهدف رقم 2 من أهداف التنمية المستدامة: القضاء التام على الجوع

– يُسهم الأثر التنموي لهذا المشروع في خفض مستوى الجوع عن طريق تسهيل الواردات الأساسية من القمح إلى السنغال.

مثلت جائحة كوفيد-19 إلى جانب الفيضانات الهائلة التي ضربت البلاد تحديات اقتصادية وتسببت في إحداث خلل شديد في سلسلة التوريد بالسنغال.

قدمت المؤسسة الدعم للسنغال عن طريق توفير تأمين لتعزيز لخطابات اعتماد بقيمة 9 ملايين دولار أمريكي لصالح بنك أفريقيا، المغرب بغرض الحصول على الواردات العاجلة من السلع الاستراتيجية، مثل النفط والقمح. وقد كان لمبادرة الاستجابة في حالات الطوارئ لفيروس كوفيد-19 الصادرة بالشراكة بين المؤسسة وصندوق التضامن الإسلامي للتنمية الفضل في تخفيف الأعباء المالية التي تُكبل المعاملات عن طريق وضع آلية تسعير شاملة ميسورة لمساعدة السنغال على استمرار تدفق الواردات الأساسية.

8 برنامج اتفاقية إعادة التأمين بنظام الحصص النسبية لشركة بي تي إسورانسي آسي إندونيسيا

المشروع: برنامج اتفاقية إعادة التأمين بنظام الحصص النسبية لشركة بي تي إسورانسي آسي إندونيسيا

الدولة
إندونيسيا

حجم المشروع
574.6 مليون دولار أمريكي

الفترة الزمنية
1 سنة

المنتج
اتفاقية إعادة تأمين بنظام الحصص النسبية

العميل
بي تي أسورانسي آسي إندونيسيا

دور المؤسسة
وفرت المؤسسة القدرة على إعادة التأمين لدعم برنامج التأمين قصير الأجل لشركة بي تي أسورانسي آسي إندونيسيا.

الأثر التنموي

الهدف رقم 8 من أهداف التنمية المستدامة: العمل اللائق ونمو الاقتصاد

- ينبع الأثر التنموي من دعم المؤسسة للتجارة والصادرات في إندونيسيا مما يدعم بصورة غير مباشرة خلق الوظائف والنمو الاقتصادي.

من خلال زيادة القدرة التأمينية لوكالات ائتمان الصادرات بالبلدان الأعضاء، تستطيع المؤسسة تقديم الدعم غير المباشر للصادرات لحاملي بوالص التأمين الصادرة عن وكالات ائتمان الصادرات تلك. هذا وقد وفرت المؤسسة القدرة من خلال إعادة التأمين لدعم عمليات بلغت 129 مليون دولار أمريكي تم التأمين عليها في إطار برنامج تأمين الائتمان قصير الأجل لشركة بي تي إسورانسي آسي إندونيسيا. هذا وقد تم التوقيع على اتفاقية إعادة التأمين في يناير 2020، لتكون بذلك اتفاقية إعادة التأمين الثانية التي تُبرمها المؤسسة مع وكالة لائتمان الصادرات بإندونيسيا، وهو ما يُعد مؤشراً واضحاً على حضور المؤسسة في هذه المنطقة والثقة التي توليها لها وكالات ائتمان الصادرات بالبلدان الأعضاء. ولا يُثمر حضور المؤسسة عن زيادة القدرة التأمينية المحلية فحسب، بل يُفضي كذلك إلى الارتقاء بمستوى قدرة وكالات ائتمان الصادرات المحلية على الوصول إلى مجموعة البنك الإسلامي للتنمية الأوسع نطاقاً. ويتمثل الأثر التنموي لهذا المشروع في توفير الدعم للتجارة والصادرات، مما يُعزز بصورة غير مباشرة من فرص العمل والتنمية الاقتصادية في إندونيسيا.

تغطية المؤسسة لتمويل شركة ميتسوي سوميتومو المصرفية المقدم لوزارة المالية المصرية

9

المشروع: الاستجابة لفيروس كوفيد-19: تمويل أنشطة الإنفاق الإضافية لمواجهة جائحة فيروس كوفيد-19

الدولة
مصر

حجم المشروع
135 مليون دولار أمريكي

الفترة الزمنية
12 شهراً

المنتج
تأمين مخاطر عدم الوفاء بالالتزامات المالية السيادية

العميل
شركة ميتسوي سوميتومو المصرفية، فرع لندن

دور المؤسسة

كانت مساهمة المؤسسة عنصراً أساسياً في إطار تخصيص البرنامج المجمع لجهود الحكومة المصرية لمكافحة الأثر الاقتصادي والاجتماعي لجائحة كوفيد-19، ومنذ تفشي الجائحة في مطلع عام 2020، فقد وضعت المؤسسة على رأس أولوياتها المعاملات الموجهة إلى تخفيف أثر الجائحة على بلدانها الأعضاء.

الأثر التنموي

الهدف رقم 8 من أهداف التنمية المستدامة: العمل اللائق ونمو الاقتصاد - يتمثل الأثر التنموي لهذه المعاملة في الإسهام في تعزيز قدرة الحكومة المصرية على إدارة الأوضاع الاقتصادية مما يُمكّنها من دعم احتياجات المواطنين بصورة أفضل.

في إطار استراتيجية الحكومة المصرية لمواجهة التأثير الاجتماعي والاقتصادي لجائحة كوفيد-19، فقد كلفت وزارة المالية المصرية عدداً من البنوك الدولية بالترتيب لتسهيل مجمع بقيمة 1.5 مليار دولار أمريكي، ويتمثل الغرض من هذا البرنامج في تغطية متطلبات الموازنة العامة للحكومة وسد العجز التمويلي بالسنة المالية الحالية 2021/2020 الناتج عن تفشي فيروس كوفيد-19.

قدمت المؤسسة الدعم لمصر في جهودها الخاصة بالاستجابة لجائحة كوفيد-19 من خلال تقديم مبلغ 135 مليون دولار أمريكي في شكل بوليصة تأمين مخاطر عدم الوفاء بالالتزامات المالية السيادية لصالح شركة ميتسوي سوميتومو المصرفية، فرع لندن، لتغطية مشاركتها في البرنامج المجمع. وتخدم هذه العملية الهدف رقم 8 من أهداف التنمية المستدامة من خلال الإسهام في تمويل الحكومة المصرية لجهود الاستجابة لجائحة كوفيد-19 الرامية إلى المحافظة على النشاط الاقتصادي بالبلاد.

10 المؤسسة تُقدم الدعم لاستيراد معدات التعدين الثقيلة إلى كازاخستان

المشروع: استيراد حفارات هيتاشي

الدولة
جمهورية كازاخستان

حجم المشروع
9.5 مليون دولار أمريكي

الفترة الزمنية
3 سنوات

المنتج
بوليصة التأمين على عملية محددة

العميل
يوراسيان ماشيناري بي.في. (هولندا) - الموزع الرسمي لشركة هيتاشي للآلات الإنشائية

دور المؤسسة
وفرت خدمات التأمين المقدمة من المؤسسة الدعم لشركة تعدين محلية لشراء 4 حفارات من مورد ياباني شهير (هيتاشي) بأقساط نصف سنوية لمدة 3 سنوات. ومن ثم فإن دور المؤسسة يتمثل في مساعدة كازاخستان في استيراد سلع رأسمالية بهدف تعزيز قطاع التعدين الذي يُعد أحد القطاعات ذات الأولوية بالبلاد.

الأثر التنموي
الهدف رقم 9 من أهداف التنمية المستدامة: الصناعة والابتكار والبنية التحتية - يتمثل التأثير التنموي لهذا المشروع في دعم استيراد السلع الرأسمالية بغرض تنمية قطاع التعدين بكازاخستان.

أصدرت المؤسسة بوليصة تأمين على عملية محددة بقيمة 9.5 مليون دولار أمريكي لشركة يوراسيان ماشيناري، الموزع الرسمي لشركة هيتاشي للآلات الإنشائية بكازاخستان وآسيا الوسطى، بما يُغطي 80% من إجمالي عقد البيع. وقد استطاعت شركة يوراسيان ماشيناري بفضل هذه التغطية توفير 4 حفارات لقطاع التعدين بكازاخستان الذي يُعد أحد القطاعات ذات الأولوية بالبلاد.

وينبع التأثير التنموي لهذا المشروع من دعم المؤسسة لقطاع التعدين بكازاخستان، حيث يدعم المشروع استيراد السلع الرأسمالية لتعزيز هذا القطاع.

02

لمحة سريعة عن المؤسسة

نبذة عن المؤسسة

أنشئت في عام 1994 في جدة - المملكة العربية السعودية كمؤسسة متعددة الأطراف عضو في مجموعة البنك الإسلامي للتنمية

يمتلكها البنك الإسلامي للتنمية
الحاصل على تصنيف **AAA**
و**47 بلداً من البلدان** الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

رأس المال المصرح به
400 مليون دينار إسلامي
(أي ما يعادل 576 مليون دولار أمريكي)
(1 دينار إسلامي = 1.44 دولار أمريكي)

حاصلة على تصنيف Aa3
من وكالة **موديز مع نظرة مستقبلية مستقرة**

رائدة في حلول التأمين
وإعادة التأمين المتوافقة مع
أحكام الشريعة
الإسلامية لتأمين الاستثمار
وائتمان الصادرات

رؤيتنا

أن تصبح المؤسسة رائدة باعتبارها أداة التمكين المفضلة للتجارة والاستثمار بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في البلدان الأعضاء

مهمتنا

تيسير التجارة والاستثمار بين البلدان الأعضاء والعالم باستخدام أدوات لتخفيف المخاطر تتوافق مع الشريعة الإسلامية

دور المؤسسة ومهامها

تتمثل أهداف المؤسسة في تعزيز التجارة عبر الحدود والاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الأعضاء

تضطلع المؤسسة بمهمتها من خلال توفير حلول تخفيف حدة المخاطر وتعزيز الائتمان للبلدان الأعضاء المصدرة التي تبيع منتجاتها للمشترين في جميع أنحاء العالم، وللمستثمرين من جميع أنحاء العالم الذين يستثمرون في البلدان الأعضاء

تدعم المؤسسة أيضاً المصدرين الدوليين الذين يبيعون منتجاتهم للبلدان الأعضاء، في حال كانت المعاملات تتعلق بالسلع الرأسمالية أو السلع الاستراتيجية

تأمين الائتمان

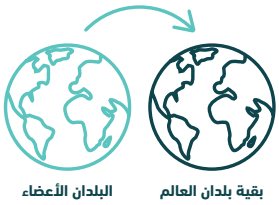

تسهيل صادرات الدول الأعضاء إلى كل بلدان العالم.

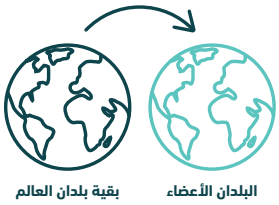

تسهيل استيراد السلع الاستراتيجية والرأسمالية من قبل البلدان الأعضاء من البلدان غير الأعضاء.

تأمين الاستثمار

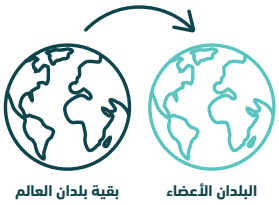

تسهيل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول الأعضاء.

التعاون البيني للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

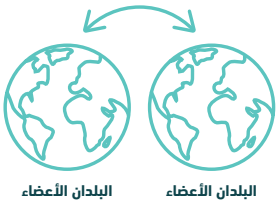

تيسير التجارة والاستثمار ومشاركة المعلومات بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

حلول تأمين التجارة والاستثمار

البنوك والمؤسسات المالية

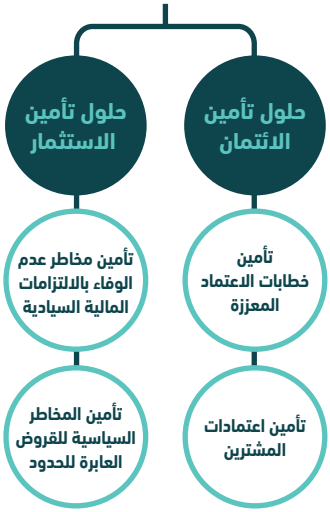

الشركات

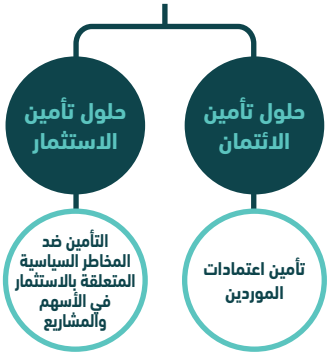

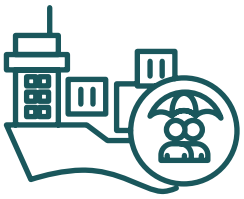

وكالات تأمين الصادرات/ شركات التأمين

نموذج أعمال صيغة التكافل

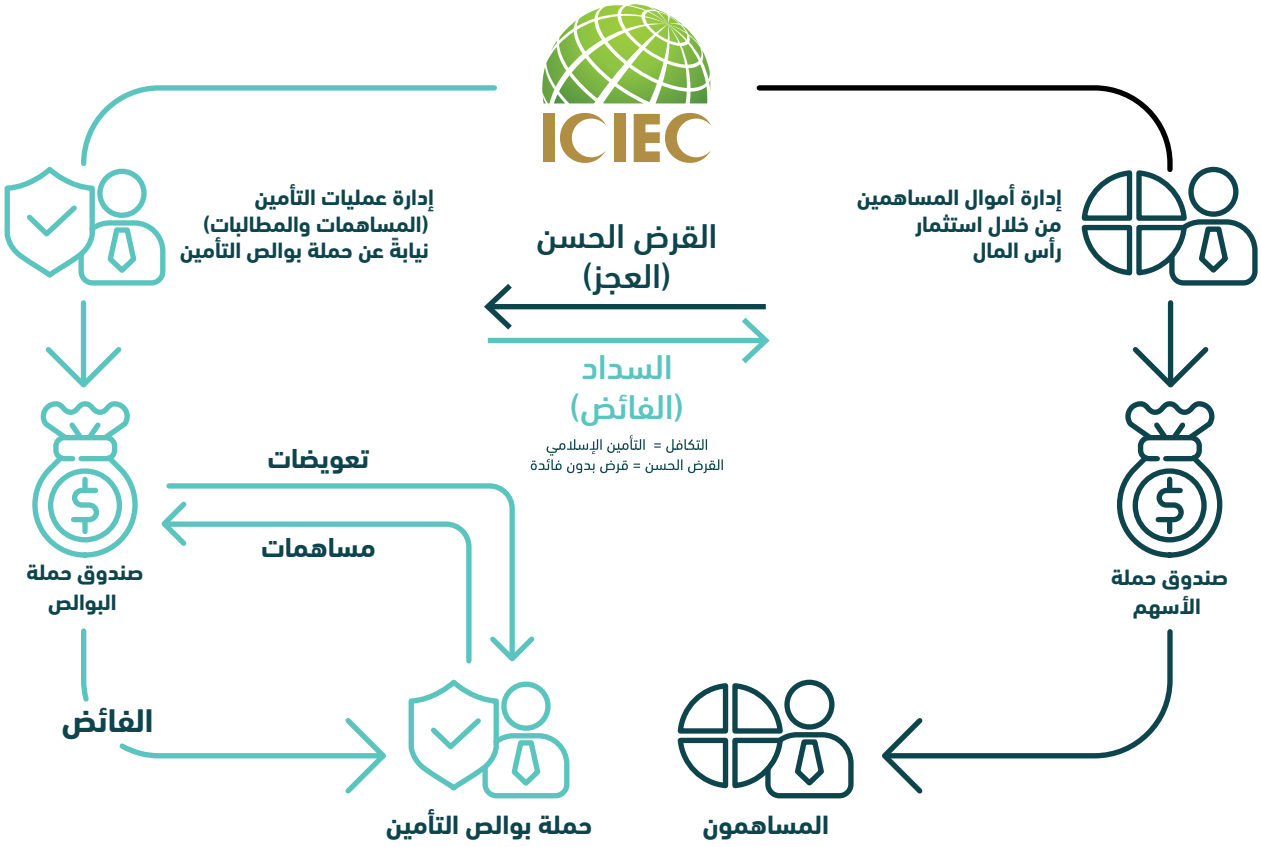

استفادة البلدان الأعضاء من خدمات المؤسسة

(مليار دولار أمريكي منذ إنشاء المؤسسة)	الواردات	الصادرات	استثمارات صادرة	استثمارات واردة إلى الداخل
آسيا الوسطى أوروبا	2.75	6.95	2.72	2.91
جنوب شرق آسيا	7.68	1.21	0.44	1.66
الدول العربية الآسيوية	15.14	34.44	2.20	1.45
شرق ووسط أفريقيا	0.65	0.21	-	1.19
شمال أفريقيا	8.84	4.95	0.41	3.75
غرب أفريقيا	2.80	0.02	-	3.97
	37.86	47.78	5.77	14.93

بلغ إجمالي الإستفادة من الدعم المقدم من المؤسسة منذ الإنشاء 147 مليار دولار أمريكي من 132 دولة، فيما بلغت حصة البلدان الأعضاء منها 106.34 مليار دولار أمريكي

المساهمة

أكبر 10 مساهمين

المملكة العربية السعودية

مصر

إيران

الكويت

الإمارات

كازاخستان

المغرب

قطر

تركيا

المساهمون الآخرون

البحرين	%1.22	العراق	%0.17	موريتانيا	%0.08		
ماليزيا	%0.93	الأردن	%0.17	موزمبيق	%0.08		
باكستان	%0.85	لبنان	%0.17	النيجر	%0.08		
نيجيريا	%0.74	عُمان	%0.17	فلسطين	%0.08		
ليبيا	%0.51	ألبانيا	%0.08	السنغال	%0.08		
الجزائر	%0.34	بنين	%0.08	سورينام	%0.08		
تونس	%0.34	برواني دار السلام	%0.08	سوريا	%0.08		
اليمن	%0.34	الكاميرون	%0.08	أوغندا	%0.08		
السودان	%0.25	تشاد	%0.08	كوت ديفوار	%0.08		
بوركينا فاسو	%0.23	جزر القمر	%0.08	أوزبكستان	%0.08		
بنجلاديش	%0.17	جيبوتي	%0.08				
إندونيسيا	%0.17	الجابون	%0.08				
جامبيا	%0.17	غينيا	%0.08				
تركمانستان	%0.17	مالي	%0.08				

الهيكل التنظيمي

الهيكل الوظيفي للمؤسسة يناير 2021

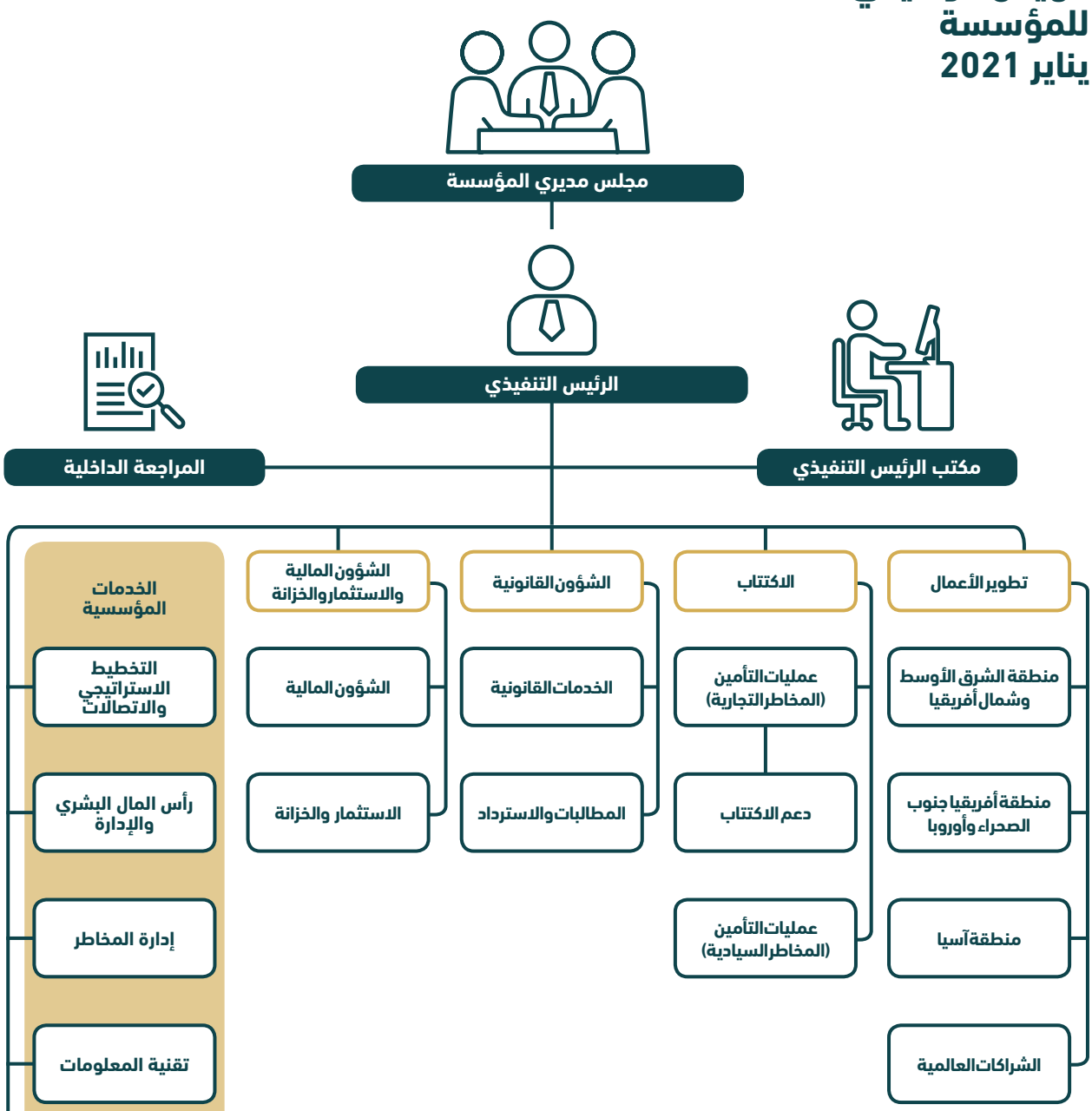

إجمالي عدد الموظفين

85

عدد الموظفات الإناث

12

الحوكمة

للحوكمة القوية الراسخة أهمية حيوية في أوقات الأزمات، مثل أزمة جائحة كوفيد-19 التي نمر بها الآن، ومن هنا يأتي دور الحوكمة المؤسسية بالمؤسسة لضمان استمرار سير العمليات بالمؤسسة على نحو سليم. ويتكون هيكل الحوكمة بالمؤسسة من مجلس المحافظين ومجلس المديرين ولجنة المراجعة، وجميعهم يضطلعون بأدوار متكاملة لتوفير الرقابة المؤسسية. وبالإضافة إلى هيكل الرقابة، تملك المؤسسة فريقاً قوياً للإدارة التنفيذية، ورئيساً تنفيذياً مكرساً لقيادة عملياتها. وتُعد الحوكمة داخل المؤسسة متعددة الأوجه حيث تشتمل على السياسات والهياكل والنظم والإجراءات الداخلية بالإضافة إلى تقبُّل المخاطر والثقافة المهنية ومراقبة الامتثال وإدارة المخاطر فضلاً عن رقابة مجلس المديرين وأصحاب العلاقة الخارجيين.

وفي ظل الوضع الضبابي المصاحب للجائحة، فقد اعتمدت المؤسسة على دعم مجلس مديريها وأبقته على اطلاع دائم على استراتيجيات التخفيف التي تنتهجها بالإضافة إلى تسهيلات الدعم الخاصة الموجهة للبلدان الأعضاء، حيث أصبحت تقارير إدارة المخاطر تُعد بصفة دورية وتُقدم إلى مجلس المديرين بخصوص تداعيات جائحة كوفيد-19 على عمليات المؤسسة والتدابير المتخذة. علاوة على ذلك، فقد قدمت كل من لجنة المراجعة ومجلس المديرين المشورة والتوجيه اللازمين لتعزيز أنشطة مراقبة محفظة العمليات مع التأكد من وجود خطط تخفيف مناسبة قيد التطبيق، كما اضطلعا كذلك بمراجعة واعتماد أربع سياسات وأطر عمل مقدمة، وهي: إطار إدارة المخاطر، ونموذج رأس المال المخاطر للمؤسسة، وإطار إدارة التعرض للمؤسسة، ونموذج المخصصات لمحفظة العمليات.

يلتزم مجلس المديرين بدعم مهمة المؤسسة ورؤيتها، إذ يركز باستمرار على اعتماد أفضل الممارسات والرقابة الداخلية القوية والحفاظ على حوكمة مؤسسية فعالة، والتي تشمل إيلاء العناية الواجبة والقوية لعمليات الاكتتاب والاستثمار بوصفها "خط الدفاع الأول"، وبدعم قوي من إدارة المخاطر بوصفها "خط الدفاع الثاني"، وأعمال المراجعة بوصفها "خط الدفاع الثالث".

إدارة المخاطر

بذلت المؤسسة جهوداً مضنية على مدار العام المنصرم لتعزيز إدارتها للمخاطر، وهي الجهود التي كانت المؤسسة بحاجة إليها في هذا التوقيت في ظل البيئة المفعمة بالمخاطر والضبابية التي أسفر عنها بدء انتشار جائحة كوفيد-19 في مارس من هذا العام. ووفقاً لخطة تعزيز وظيفة إدارة المخاطر، والتي اعتمدها مجلس المديرين، فقد اضطلع قسم إدارة المخاطر لدى المؤسسة بالعديد من المبادرات من أجل تحسين ممارساته. وشمل هذا تعزيز نموذج المخصصات للمطالبات المتكبدة ولكن غير المعلن عنها، لتتماشى مع أفضل الممارسات والمستجدات في معايير رفع التقارير المالية الدولية. بالإضافة إلى ذلك، فقد قامت المؤسسة بتطوير نموذج رأس المال المخاطر وإطار إدارة التعرض وشرعت في تنفيذهما، الأمر الذي سيمنحها قدرة أفضل على إدارة المخاطر المالية وتخصيص رأس المال والقدرة على امتصاص المخاطر.

تتضمن خطة إدارة المخاطر إعداد نظام قوي لإدارة المخاطر يستهدف إقامة بيئة محكمة لقبول المخاطر، مدعومة بمعايير خاصة بالمخاطر المحددة بوضوح، وهو ما يجب أن يكون مصحوباً بآلية إبلاغ شاملة عن المخاطر وزيادة في استخدام النمذجة الكمية لعمليات مراقبة محافظ العمليات. يجب أن يسترشد قسم إدارة المخاطر في عمله باستراتيجية تستهدف الحفاظ على استمرارية الأعمال وتحقيق الاستدامة وتحسين استغلال رأس المال مع التخطيط المستقبلي لرأس المال القائم مع العمل في الوقت ذاته على تعزيز مستوى الأداء العام للمؤسسة من خلال هيكل مؤتمت ومخصص لإدارة المخاطر المؤسسية.

وللدلالة على التزام المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات بتبني أفضل الممارسات في الحوكمة وإدارة المخاطر، يمكن ذلك من خلال تمكنها من الحفاظ على تصنيف القوة المالية للتأمين بدرجة "Aa3" الذي حصلت عليه المؤسسة من قبل وكالة موديز للعام الثالث عشر على التوالي، متبوعاً بإقرار خاص من الوكالة بالمبادرات التي يجري العمل عليها لتعزيز إدارة المخاطر بشكلٍ عام. ويعكس هذا التصنيف المستقل الأسس التي تعمل المؤسسة وفقاً لها بالإضافة إلى الدعم الهائل الذي يُقدمه له المساهمون فيها. علاوة على ذلك، فإن التصنيف الائتماني المستقل لدى المؤسسة يدعمه دورها بإعتبارها المؤسسة الرائدة متعددة الأطراف لإئتمان الصادرات وتأمين الاستثمار في العالم والتي تُقدم خدمات التأمين وإعادة التأمين المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. علاوة على ذلك، فإن التصنيف يعكس أيضاً مستوى الربحية المرتفع بالمؤسسة وانخفاض مستوى المطالبات بها والمستوى المميز لإدارة النفقات بالإضافة إلى قوة مقوماتها الرأسمالية. كذلك فقد كلفت المؤسسة الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف للاضطلاع بمراجعة التصنيف الائتماني للمؤسسة في عام 2020، وقد شرعت الوكالة في المراجعة الأولى للتصنيف الائتماني للمؤسسة في يوليو 2020 ويتوقع أن تنتهي من تقريرها في الربع الأول من عام 2021.

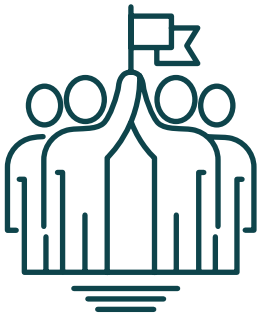

يمثِّل التركيز الذي تضعه المؤسسة على الحوكمة المؤسسية الفعالة أهمية بالغة في مساعيها الرامية إلى تحقيق رؤيتها وتأدية رسالتها

03

بيئة عمل المؤسسة

النظرة الاقتصادية العالمية والاتجاهات الرئيسية

تأثر سياق عمليات المؤسسة، مثلها مثل غيرها من العديد من المؤسسات المالية، بصورة شديدة جراء جائحة كوفيد-19، حيث تسبب الإغلاق الذي فُرض في العديد من الدول في انخفاض مفاجئ وحاد في الناتج المحلي الإجمالي العالمي تبعه انتعاش سريع ولكنه ذو مستويات متفاوتة. وبحسب صندوق النقد الدولي، فمن المتوقع أن يبلغ معدل النمو العالمي 5.2% في عام 2021 بعد الانخفاض في عام 2020 بمعدل 4.4%.

وتأتي هذه النظرة المستقبلية انطلاقاً من التوقعات الخاصة بتطوير وتوزيع اللقاح وباستمرار تدابير التباعد الاجتماعي واعتماداً كذلك على التدخلات المستمرة الضخمة المرتبطة بالسياسات وغير ذلك من التدابير التي تستهدف احتواء الجائحة ومعالجة تبعاتها على الصحة العامة. وحيث أن العديد من اللقاحات قد اجتازت المرحلة النهائية من التجارب وستدخل حيز التوزيع في عام 2021 فإن آفاق التعافي في جميع أنحاء العالم قد تحسنت بشكل ملحوظ.

غير أن هذا التعافي المتوقع سوف يكون أضعف بكثير وسيتأخر بصورة كبيرة حال أخفقت المؤسسات المالية، مثل المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، في اتخاذ إجراءات ضخمة وسريعة وغير مسبوقة على المستوى المالي والنقدي بالإضافة إلى تدخلات أخرى متعلقة بالسياسات، وهي الإجراءات التي كان لها الفضل في الوقاية من تكرار الأزمة المالية التي وقعت في عام 2008-2009. غير أن احتواء جائحة فيروس كورونا لم يصل إلى المستوى المطلوب بعد في العديد من البقاع، حيث إن الوقوف على التوازن الصحيح بين الاحتواء والتعافي كان وسيظل هدفاً صعب المنال.

من المتوقع أن يتعزز النمو في الاقتصادات المتقدمة في عام 2021 ليصل إلى 3.9%، غير أن مستوى الناتج المحلي الإجمالي بنهاية العام سوف يظل أقل مما كان عليه بنهاية عام 2019 بنحو 2%. وتشير التوقعات إلى تحقيق اقتصاد الولايات المتحدة للنمو بمعدل 3.1% في عام 2021 بعد انكماش بواقع 4.2% في عام 2020. أما عن منطقة اليورو، فمن المتوقع أن تشهد انكماشاً أكبر بواقع 8.3% في عام 2020 مما يعكس التراجع الذي بلغ درجة أشد في النصف الأول من العام مع توقع معاودة النمو في عام 2021 بمعدل 5.2%. وبالنسبة للاقتصادات المتقدمة بآسيا، فمن المتوقع أن تُحقق معدلات تعافي أكثر اعتدالاً إلى حد ما مقارنة بأوروبا، وذلك بفضل احتوائها الأفضل للجائحة، مما أدى إلى انكماش اقتصادي أقل كثافة.

وعلى صعيد الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية، فمن المتوقع تحقيق نمو جماعي بواقع 6.0% في عام 2021 بعد الانكماش الذي شهدته في عام 2020 بواقع 3.3%. وتواجه الكثير من الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية آفاقاً صعبة، وذلك نتيجة لعدد من العوامل تتمثل في: استمرار تفشي الجائحة والضغط على أنظمة الرعاية الصحية؛ والتأثير الواقع على القطاعات شديدة التضرر، مثل السياحة وإنتاج النفط؛ والاعتماد على التمويل الخارجي، وخاصة التحويلات. ولن يكفي التعافي المتوقع في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية لتمكنها بحلول نهاية عام 2021 من استعادة مستوى النشاط الذي كانت تشهده بنهاية عام 2019. وقد يؤدي التوزيع الفعال للقاحات في عام 2021 إلى تحسين آفاق النمو في الأسواق الناشئة، ولكن آثار توزيع اللقاحات لم تُر بعد، وهي تطرح بعض التحديات.

تظهر الاختلاف الإقليمية بين البلدان النامية. وتشير التوقعات إلى حدوث انخفاضات كبيرة في الإنتاج في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى والبلدان المصدرة للنفط في أفريقيا جنوب الصحراء المتأثرة بتراجع أسعار النفط وتراجع الطلب العالمي. وقد تعرضت العديد من البلدان لضرر بالغ في قطاع السياحة.

تسجّل الصين انتعاشاً أقوى بكثير من معظم البلدان الأخرى، مع نمو متوقع بنحو 10% على مدار 2020-2021 (1.9% هذا العام و8.2% العام المقبل). وباتت الصين أول اقتصاد يشهد تطبيق إجراءات إغلاق (على مستوى المنطقة) وانتعشت بشكل أسرع من المتوقع، على خلفية دعم السياسات القوية والصادرات المرنة. وفي المقابل، تراجع الناتج المحلي الإجمالي للهند بشكل أكثر حدة. ومن المتوقع أن ينكمش الاقتصاد الهندي بواقع 10.3% في 2020، قبل أن ينتعش مرة أخرى بواقع 8.8% في 2021.

تشير التوقعات إلى انخفاض التضخم بشكل نسبي. ويتوقع صندوق النقد الدولي أن تبلغ نسبة التضخم في الاقتصادات المتقدمة 0.8% فقط في 2020، على أن ترتفع إلى 1.6% في 2021 مع استمرار حالة الانتعاش. وتشير التوقعات في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية إلى وصول التضخم إلى 5% هذا العام، على أن يتراجع إلى 4.7% في 2021، ثم يتراجع بعد ذلك إلى 4% أو أدنى من المتوسط التاريخي. ومع ذلك، هناك اختلافات كبيرة في التضخم بين البلدان النامية.

تتوقع منظمة التجارة العالمية تراجع التجارة العالمية بواقع 9.2% هذا العام، وهو تراجع مماثل لما شهدته الأزمة المالية العالمية في 2008-2009. وتشير التوقعات إلى نمو حجم التجارة بواقع 7.2% في 2021 وبنسبة تزيد قليلاً عن 4% في المتوسط في السنوات اللاحقة.

أدت الجائحة إلى ظهور دعوات لتعليق خدمة الدين للبلدان ذات الدخل المنخفض وضخ تمويل جديد إلى البلدان النامية بسرعة غير مسبوقة. ومن المتوقع أن ترتفع مستويات الديون السيادية بصورة ملحوظة. كذلك يتوقع أن يرتفع الدين السيادي بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي في السوق الناشئة والاقتصادات النامية بأكثر من 10%، ليبلغ حوالي 65% من الناتج المحلي الإجمالي بنهاية 2021، على الرغم من أنه من المتوقع أن تحتوي أسعار الفائدة المنخفضة خدمة الدين. وانخفضت منحنيات العائد (التي تظهر أسعار الفائدة عبر فترات استحقاق مختلفة) واستقرت في معظم العملات ومن المتوقع أن تزيد بصورة طفيفة على فترات استحقاق أطول في عام 2021.

فيما يتعلق بالأسواق الناشئة والاقتصادات النامية، تشير التوقعات إلى حدوث تعافي ونمو جماعي بواقع 5 % في 2021. وتظهر الاختلافات بين المناطق والبلدان النامية. ومع ذلك، فإن الانتعاش المتوقع في 2021 لن يكون كافياً لاستعادة مستوى النشاط الاقتصادي الذي كان سائداً في نهاية 2019. ومن المتوقع أن يشهد قطاع التجارة انتعاشاً قوياً في 2021.

التوقعات الاقتصادية الإقليمية

من المتوقع أن تشهد المناطق والبلدان التي تشملها أنشطة تسهيل أعمال المؤسسة انتعاشاً في الأداء الاقتصادي في العام 2021 وذلك بعد عام 2020 الذي كان عاماً صعباً ومؤلماً، لكن مع وجود اختلافات كبيرة حسب كل منطقة.

يتوقع صندوق النقد الدولي أن تتعافى الاقتصادات في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى وتنمو بواقع 3.0% في عام 2021، بعد انكماش بواقع 5% في عام 2020. وتتسم المنطقة بحساسية مرتفعة تجاه التطورات التي يشهدها قطاع النفط، والذي تضرر بشدة بسبب الانخفاض الحاد في الأسعار وتراجع في الطلب العالمي بسبب إجراءات الإغلاق والانتعاش الموسع. ولا يزال تنويع القاعدة الاقتصادية من أولويات العديد من البلدان المنتجة للنفط. ومن المقرر أن تمثّل حالة الضعف التي تخيم على الوضع السياسي للعديد من البلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عامل خطر كبير مستقبلاً. ولا تزال الحرب الأهلية التي تعصف بسوريا واليمن وليبيا، وكذلك في العراق والسودان ولبنان لكن بدرجة أقل، تمثّل عامل خطر إقليمي وعالمي من شأنه أن يضعف من التجارة والتنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بما يؤثر على القدرة على الحفاظ على النمو الاقتصادي.

تشير التوقعات إلى تعافي منطقة أفريقيا جنوب الصحراء بواقع 3.0% في 2021 بعد انكماش بواقع 3.0% في 2020. وتضررت أحد الاقتصادات الكبرى مثل نيجيريا بشدة من الجائحة والتطورات السلبية التي شهدتها أسواق النفط، مع توقع انكماش بواقع 4.3% في 2020، يليه انتعاش متواضع بنسبة 1.7% في 2021. كذلك تأثرت اقتصادات أفريقية أخرى كثيراً بسبب الجائحة، بيد أن البلدان التي يتميز اقتصادها بأنه أكثر تنوعاً قد تمكنت من تحقيق انتعاش أقوى في 2021. ولا يزال خطر نشوب حرب أهلية يمثّل مصدر قلق في بعض الأماكن، كما اشتدت الحاجة إلى الدعم الرسمي للتوظيف وإلى الاستثمار في التعليم.

ومن بين أعضاء الآسيان، فإن من المتوقع حدوث انتعاش قوي بنسبة 6.2% في 2021 بعد انكماش بلغ 3.4% في 2020. وتتكامل اقتصادات الآسيان لتعمل معاً ضمن سلاسل التوريد الصناعية الصينية وسيتأثر أداؤها بشدة تبعاً للتطورات التي تشهدها الصين. وعلى غرار منتجي النفط الآخرين، فإن إندونيسيا معرضة أيضاً لأن تتأثر بفعل التطورات في سوق النفط.

شهدت الأسواق الناشئة في وقت سابق ارتفاع الدين المحلي. كما شهدت منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ تراكم الدين الأخير في معظمه، حيث يقترب الدين الوطني الآن من 200% من الناتج المحلي الإجمالي في بعض الحالات.

إن توزيع اللقاحات سيبشر بالخير لتعافي اقتصادات الدول الأعضاء في المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وآسيا الوسطى وجنوب شرق آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء. ومع ذلك، ستواجه هذه الدول تحديات مختلفة في القيام بتنفيذ عمليات اللقاح بفعالية. وعلى وجه التحديد، يجب تخزين العديد من اللقاحات الجديدة ونقلها في درجات حرارة شديدة البرودة وفي حاويات خاصة بها ثلج جاف. قد لا يكون مثل هذا التخزين والنقل ممكناً للعديد من البلدان النامية الأعضاء في المؤسسة، ويعود ذلك إلى التكاليف المرتفعة والبنية التحتية الضرورية وعدد خزانات التبريد ذات درجات الحرارة المنخفضة واللازمة لتخزين اللقاحات ونقلها والتي هي أصلاً محدودة العدد حتى في العديد من البلدان المتقدمة مقارنة مع تدهور الوضع بشكل صارخ في البلدان النامية. لذا، فقد تلجأ هذه الدول إلى استخدام اللقاحات التي تتطلب فقط درجات حرارة الثلاجة، أو تقوم ببناء بنية تحتية للتخزين والنقل قبل البدء في أي توزيع فعال للقاح. كذلك، ونظرًا لأن البنية التحتية الطبية في العديد من البلدان الأعضاء في المؤسسة غير متوفرة بالفعل، فإن هذا يمثل تحديات إضافية لجهودها في توزيع اللقاح.

إن توزيع اللقاحات سيبشر بالخير لتعافي اقتصادات الدول الأعضاء في المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وآسيا الوسطى وجنوب شرق آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء. ومع ذلك، ستواجه هذه الدول تحديات مختلفة في القيام بتنفيذ عمليات اللقاح بفعالية

الآثار المترتبة على التجارة والاستثمار

كان من المعتاد أن تكون التجارة العالمية في طليعة الاقتصاد العالمي، لكن الأمور قد تغيرت منذ الأزمة المالية العالمية 2008-2009. هذا وتشهد التجارة في الوقت الحالي تراجعاً لتتأخر مع إتجاهها نحو النمو بنسبة قدرها 2% فقط منذ العام 2010. كان من المتوقع مبدئيًا حدوث نمو متواضع في التجارة العالمية خلال عام 2020، ولكن نسبة للإغلاق بسبب الجائحة، فإن منظمة التجارة العالمية الآن تتوقع انكماشاً في حجم التجارة العالمية بنسبة 9.2% هذا العام – وهو تراجع مماثل لما حدث خلال الأزمة المالية العالمية.

تتوقع منظمة التجارة العالمية أن تتعافى أحجام التجارة وتنمو بواقع 7.2% في عام 2021. كذلك تتوقع المنظمة أن يبلغ تعافي نمو حجم الصادرات في عام 2021 موزعاً حسب المنطقة ليبلغ 5.4% في أمريكا الجنوبية؛ و5.7% في آسيا؛ و6.1% في البلدان الأعضاء من أفريقيا والشرق الأوسط ورابطة الدول المستقلة؛ و8.7% في أوروبا؛ و10.7% في أمريكا الشمالية. ويتوقع صندوق النقد الدولي أن ينمو حجم التجارة بحوالي 4% في المتوسط على مدار السنوات اللاحقة.

تخيم حالة من الغموض على آفاق التجارة خاصة فيما يتعلق بالاقتصادات القائمة على السياحة وتسود حالة من الضبابية فيما يتعلق بالدول المصدرة للنفط. ومن غير المرجح أن تشهد السياحة انتعاشاً قوياً حتى توافر لقاح فعال لفيروس كوفيد-19 على نطاق واسع.

تلقى مصدرو النفط ضربة مزدوجة بسبب الإنهيار الذي حدث في أسعار النفط في مطلع 2020 وتراجع الطلب عليه خلال الإغلاق. هذا وقد تعافت أسعار النفط منذ ذلك الوقت من أدنى مستوياتها ولكن مع ذلك قد لا تصل إلى 50 دولاراً للبرميل في فترة تخطيط واقعية. كذلك، فقد شهد الطلب العالمي على النفط انتعاشاً، إلا أن الوكالة الدولية للطاقة تتوقع أن يقل بنسبة 3% بالمائة بحلول نهاية عام 2020 مقارنةً بنهاية عام 2019. وثمة إجماع قليل داخل القطاع على مسار الطلب العالمي على النفط في المستقبل، ويتوقع بعض المحللين استمرار نمو الطلب على النفط بشكل متواضع حتى عام 2030؛ حيث تتوقع الوكالة الدولية

وفي خضم بيئة التجارة والاستثمار الحالية وفي ظل إعادة بناء النمو الذي يصحبه تزايد في المخاطر، فإن من المتوقع أن يرتفع الطلب على التأمين على كلٍ من المخاطر التجارية والمخاطر السياسية، ولكل من الأسهم والديون متوسطة الأجل

للطاقة استقرار الطلب؛ ويتوقع عدد من كبار المنتجين أن الطلب العالمي قد بلغ ذروته وسيتراجع على مدار السنوات المقبلة.

يجب أن نتوقع حدوث تحولات على مستوى سلاسل التوريد العالمية حيث تعمد الشركات إلى استرداد أنشطة الإنتاج وتقصير سلاسل التوريد بهدف الحد من نقاط الضعف المتصورة. وتمر العلاقات التجارية وسلاسل القيمة والتوريد العالمية بإعادة تقييم وهيكلة، وهو ما سيؤثر في نهاية المطاف على القدرة التنافسية للعديد من الشركات والبلدان.

يدفع الاستثمار الأجنبي المباشر تشكيل سلاسل القيمة العالمية وتوسيعها. ويتوقع صندوق النقد الدولي أن تظل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر أدنى بكثير من مستوياتها في العقد السابق للجائحة. وبينما يتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بشكلٍ متزايد إلى الأسواق الناشئة، لا تزال الشركات من الاقتصادات المتقدمة تستحوذ على معظم فوائد سلاسل القيمة العالمية، والأرباح على وجه التحديد.

أثرت الجائحة بشكل مباشر على قدرة البلدان المثقلة بالديون على خدمة ديونها الخارجية. وقد طلبت مجموعة العشرين من بنوك التنمية متعددة الأطراف النظر في دورها واستكشاف أفضل الخيارات لمساعدة البلدان المثقلة بالديون. وقد كشفت بنوك التنمية متعددة الأطراف عن خيارها المفضل لتوفير صافي التدفقات الإيجابية إلى البلدان المحتاجة. وفي ذلك الصدد، فإن من المتوقع أن تستمر مجموعة البنك الإسلامي للتنمية في سعيها الدؤوب نحو تحقيق هدف توفير الوصول الميسور إلى التمويل وإدارة المخاطر لأعضائها، بما يضمن بقاء أساسها المالي على قوته.

بات التغير المناخي والمخاطر البيئية من أبرز قضايا إدارة المخاطر بالنسبة لمؤسسات إدارة الائتمان والمخاطر، بما يشمل كلاً من خطر التغير المناخي ذاته والتحدي الذي يمثّله التحول إلى اقتصاد يتمتع بنسب قليلة جداً من انبعاثات الغازات الدفيئة. هذا وكشفت جائحة كوفيد-19 عن مدى افتقار معظم الدول والمؤسسات إلى الجاهزية لإدارة المخاطر

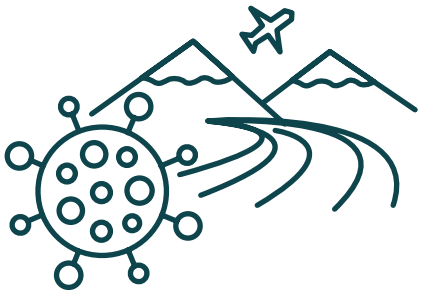

تخيم حالة من الغموض على آفاق التجارة خاصة فيما يتعلق بالاقتصادات القائمة على السياحة وتسود حالة من الضبابية فيما يتعلق بالدول المصدرة للنفط. ومن غير المرجح أن تشهد السياحة انتعاشاً قوياً حتى توافر لقاح فعال لفيروس كوفيد-19 على نطاق واسع.

على مستوى المنظومة، كما يشكّل التغير المناخي تحدياً مشابهاً لإدارة المخاطر على المدى البعيد.

ثمة تداعيات واضحة لوكالات ائتمان الصادرات بشكل عام، والمؤسسة بشكل خاص، من بيئة العمل الأكثر صعوبة واضطراباً هذه. ففي عالم تتصاعد فيه المخاطر ويتفاوت فيه التعافي، فإن من المرجح أن تزداد الفجوات في الأسواق المالية، لا أن تتقلص.

شهد قطاع تأمين الائتمان والمخاطر السياسية نمواً مقيداً في الأعمال الجديدة في عام 2019، وهو ما يعكس ضعفاً في النمو الإجمالي في التجارة والاستثمار. نتجت عن التعافي من الجائحة بيئة عمل مختلفة تماماً ومعها توقعات بنمو قوي على صعيد التجارة لكن في بيئة تتزايد فيها المخاطر. ومن المتوقع أن تسخر المؤسسة قدراتها لإدارة المخاطر والابتكار لتدعم بلدانها الأعضاء في التعافي وتساعدها على التنويع.

سيتحدد الطلب على قطاع تأمين الائتمان والمخاطر السياسية في عام 2021 من خلال مجموعة من الظروف التجارية والاقتصادية العامة؛ ووتيرة التعافي الاقتصادي والتجاري في المناطق الرئيسية والبلدان الأعضاء؛ والظروف التي تخيّم على قطاعات تجارية معينة وشرائح السوق؛ والصراعات الإقليمية والاضطرابات الاجتماعية. وفي خضم بيئة التجارة والاستثمار الحالية، وفي ظل إعادة بناء النمو وسط تزايد المخاطر، فإن من المتوقع ارتفاع الطلب على كلٍ من التأمين على الائتمان والتأمين على المخاطر السياسية لكل من الأسهم والديون متوسطة الأجل.

في واقع الأمر، فإن تقرير التقييم الأخير بخصوص التأمين ضد المخاطر السياسية، والذي تم إعداده بقيادة المؤسسة، يقدم نظرة عامة بشأن كيفية قيام بنوك التنمية متعددة الأطراف وشركات التأمين المتخصصة مثل المؤسسة بتوسيع قاعدة منتجاتها وتعميق دورها التكميلي.

على هذا النحو، ستكون المؤسسات مثل المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات في حاجة مستمرة إلى فتح آفاق للائتمان والاستثمار من خلال توفير خدمات إدارة المخاطر للمصدرين وشركات النمو والمشاريع. وفي مثل حالات عدم اليقين الحالية، يمكن للمؤسسة العمل بكامل إمكانياتها من أجل القيام بدعم الشركات والمستثمرين وحمايتهم من المخاطر التجارية والسياسية.

أثرت الجائحة بشكل مباشر على قدرة البلدان المثقلة بالديون على خدمة ديونها الخارجية. وقد طلبت مجموعة العشرين من بنوك التنمية متعددة الأطراف النظر في دورها واستكشاف أفضل الخيارات لمساعدة البلدان المثقلة بالديون

04

الأولويات الاستراتيجية

تعزيز التأثير

تدرك المؤسسة أن التنمية ليست متساوية في كل مستوياتها، وأن جميع النمو ليس مستداماً. وهذا هو السر وراء تكريس المؤسسة لجهودها لتوسيع نطاق تأثيرها للعملاء والبلدان الأعضاء. ولعل أبرز الطرق التي تعزز بها المؤسسة تأثيرها هي منح الأولوية لدعم المشاريع والصفقات التي تعزز التنمية المستدامة في البلدان الأعضاء. وكانت أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ولا تزال من المبادئ الأساسية التي تهتدي بها المؤسسة في مزاولة عملياتها منذ إطلاقها في عام 2015. وتؤمن المؤسسة إيماناً راسخاً بأن تسهيل التجارة والاستثمار من العوامل المحفزة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

المواءمة بين دعم التأمين وأهداف التنمية المستدامة

يظهر تكريس المؤسسة لجهودها في دعم التنمية المستدامة من خلال المشاريع والصفقات التي تختار المؤسسة تأمينها والفعاليات التي تشارك فيها ومن خلال المبادرات المؤسسية التي تتبناها والمنتجات والخدمات التي تقدمها. وتؤكد المؤسسة أن التزامها بتحقيق أهداف التنمية المستدامة هو التزام راسخ في كل ما تفعله، داخلياً وخارجياً على حد سواء.

مساهمة المؤسسة

٢ القضاء التام على الجوع

دعم استيراد السلع الزراعية الأساسية في جميع مراحل اضطرابات سلسلة التوريد والحمائية الناتجة عن جائحة كوفيد-19. الارتقاء بمستوى الإنتاجية الزراعية عن طريق تسهيل استيراد المعدات الزراعية والحصول على الخدمات المالية.

٣ الصحة الجيدة والرفاه

الاستجابة لاحتياجات الرعاية الصحية العاجلة والتي تفاقمت بسبب الجائحة العالمية وذلك من خلال تأمين الاستثمارات الأجنبية في البنية التحتية الصحية وتوفير التغطية التأمينية لاستيراد السلع الصحية الاستراتيجية، والتي بدون توفرها يصبح الأمر مخاطرة كبيرة.

٧ طاقة نظيفة وبأسعار معقولة

التوسع في الدعم التأميني لتطوير خدمات الطاقة العصرية والمستدامة عن طريق تخفيف المخاطر السياسة والتجارية المرتبطة بالاستثمارات والصادرات المطلوبة في البنية التحتية.

٨ العمل اللائق ونمو الاقتصاد

الارتقاء بالنمو الاقتصادي وزيادة الإنتاجية الاقتصادية وفرص العمل عن طريق تسهيل الاستثمارات الاستراتيجية في البلدان الأعضاء الأقل نمواً مع الترويج لعمليات التصدير لتنمو على الصعيد الدولي.

٩ الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية

تحسين فرص حصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة على التمويل وتشجيع الإستثمارات في البنية التحتية عن طريق أدوات تخفيف المخاطر للبنوك والتمويل متوسط / طويل الأجل.

١٧ عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

التعاون مع البلدان الأعضاء والبنوك والمستثمرين والشركات ووكالات ائتمان الصادرات ومؤسسات تمويل التنمية الأخرى. الصفقات التي قد تكون محفوفة بالكثير من المخاطر يمكن إكمالها عبر شبكة قوية من شركاء المؤسسة.

قياس التأثير: تقرير المؤسسة السنوي عن فعالية التنمية

نشرت المؤسسة الإصدار الثالث من التقرير السنوي عن فعالية التنمية في 2020. ويُسجِّل التقرير الأثر التنموي لأنشطة المؤسسة ويعرضه. ويسلط التقرير الضوء على مساهمة المؤسسة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ويستعرض المشاريع الرئيسية في تاريخ المؤسسة ويبيّن التزام المؤسسة تجاه البلدان الأعضاء الأقل نمواً ويقدم لمحة شاملة على نتائج تنمية المؤسسة منذ إنشائها.

زيادة العضوية - توسيع حدود السوق من أجل التنمية

نمت عضوية المؤسسة بصورة هائلة على مر السنين، بدايةً بثلاثة عشر بلداً في عام تأسيس المؤسسة لتبلغ سبعة وأربعين بلداً عضواً تخدمهم المؤسسة اليوم. وتمثّل عضوية المؤسسة مجموعة متنوعة من الخلفيات الاقتصادية التي تتراوح بين الاقتصادات ذات الدخل المرتفعة إلى الاقتصادات الأقل نمواً. هذا ويبلغ عدد البلدان الأعضاء المصنفة في الوقت الحالي ضمن البلدان ذات الدخل المنخفض والأقل نمواً 16 بلداً، وهو مما يجعل دعم المؤسسة للتجارة والاستثمار ضرورياً لتنمية البلدان الأعضاء. ويرتبط توسيع عضوية المؤسسة بشكلٍ مباشر بتوسيع حدود السوق لمساهماتها في مجال التنمية. وتهدف المؤسسة إلى أن تصل بعضويتها إلى 57 بلداً على غرار البنك الإسلامي للتنمية.

الشراكة من أجل التأثير

انطلاقاً من إيمانها بقيمة الشراكات وتأثيرها في توسيع نطاق التجارة وتعزيز التغطية وتنمية الاقتصادات، تبذل المؤسسة جهوداً لإقامة شراكات جديدة بالإضافة إلى تعزيز الشركات القائمة. وفي سبيل تخفيف آثار الجائحة، تدرك المؤسسة قيمة الشراكات في تعزيز القدرة على تمويل التعافي من آثار الجائحة وتسخِّر هذا الأمر لمصلحة البلدان الأعضاء. وتحافظ المؤسسة على علاقات مع جميع الجهات المعنية الرئيسية للمؤسسة، وهم بالتحديد جميع البلدان الأعضاء السبعة والأربعين. علاوة على ذلك، يزداد الطلب على الضمانات في أسواق منظمة التعاون الإسلامي حيث تشكِّل المخاطر الائتمانية والسياسية تحدياً أكبر. ومن خلال العمل المشترك مع وكالات ائتمان الصادرات والبنوك وسوق إعادة التأمين، يمكن للمؤسسة وشركائها زيادة نطاق انتشار عروض الخدمات وعمقها، وبالتالي تمكين كلا الطرفين من تقديم أفضل دعم ممكن لبلداننا الأعضاء.

توقيع مذكرات تفاهم للمشاركات التعاونية

في عام 2020، وقعّت المؤسسة خمس مذكرات تفاهم، توفر عبرها مزايا مختلفة للجهات الموقع معها مثل فرصة الدخول في اتفاقيات تأمين مشترك أو إعادة تأمين أو إتفاقيات تعاون بغرض الدخول في مشاريع استراتيجية مشتركة تدعم الصادرات والاستثمار، وللمشاركة في برامج بناء القدرات والمساعدة الفنية. هذا وقد جاءت مذكرات التفاهم التي تم التوقيع عليها مؤخراً مع كل من أكسم جرانت بيلاروس ووكالة تمويل الصادرات البريطانية ووكالة ضمان الصادرات الإسبانية والشركة الإسبانية للتأمين وائتمان الصادرات ذ.م.م وشركة التأمين وإعادة التأمين.

الدور الرئيسي للمؤسسة في اتحاد أمان

في عام 2009، أسست المؤسسة بالاشتراك مع المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان) اتحاد أمان، وهو منتدى مهني لشركات التأمين وإعادة التأمين ضد المخاطر التجارية وغير التجارية في البلدان الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي. وتتولى المؤسسة رئاسة كل من المجلس التنفيذي للاتحاد ولجنة التمويل المنظم، كما أنها عضو في لجنة التأمين قصير الأجل ولجنة البيانات. وتحظى المؤسسة بتمثيل في الفريق الفني لمركز قاعدة بيانات اتحاد أمان.

وفي عام 2020، استفادت المؤسسة والأعضاء الآخرون في اتحاد أمان من الدورات التدريبية عبر الإنترنت والمقدمة من خلال أكاديمية اتحاد أمان، وهي برنامج يجري تنفيذه بالتعاون مع جامعة أوفنبورغ في ألمانيا. هذا وقد حضرت المؤسسة أيضاً الإجتماع السنوي الحادي عشر للجمعية العمومية لاتحاد أمان والذي أنعقد افتراضياً في 16 ديسمبر 2020.

يتزايد معدل الطلب على التأمين المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية من قبل شركات التأمين والوسطاء بوتيرة متسارعة، فضلاً عن الجهات الفاعلة في القطاع العام. وشهدت شركات، من بينها لويدز لندن، معدلاً متزايداً في طلب خدمات ومنتجات التأمين المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية في الشرق الأوسط وأماكن أخرى. ولغزو هذه الأسواق، عملت المؤسسة مع شركات مثل لويدز فيما يتعلق بتقديم منتجات التأمين التكافلي وإعادة التأمين.

تعزيز أثر التمويل الإسلامي

تفخر المؤسسة بكونها وكالة ائتمان الصادرات متعدد الأطراف الوحيدة في العالم التي تقدم وتعزز حلول ائتمان صادرات وتأمين استثمارات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. وباعتبارها الذراع المعني بائتمان الصادرات وتأمين الاستثمار في مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، والذي يعد أحد المؤسسات المالية الإسلامية الرائدة في العالم، فإن المؤسسة تواصل تحقيق توقعات الدول الأعضاء من خلال التوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية. ولا تزال المؤسسة تكرس جهودها لنمو قطاع التمويل الإسلامي من خلال عروض منتجاتها والشراكات التي تعقدها ومشاركتها في الفعاليات الدولية التي تهدف إلى زيادة درجة الوعي بالتمويل الإسلامي ومزاياه. وبوصفها إحدى الجهات الرائدة في تقديم منتجات وخدمات التأمين التكافلي، فإن المؤسسة تحرص على الالتزام بتقديم التمويل الإسلامي سواء في عملياتها أو أثناء أداء دورها ومهامها.

ومن خلال شراكتها مع مجلة أخبار التمويل الإسلامي، تقوم المؤسسة بالمساعدة في رفع درجة الوعي بالتمويل الإسلامي على مستوى العالم، إذ تعمل المؤسسة كشريك استراتيجي متعدد الأطراف في المؤتمرات العديدة التي تعقدها المجلة. وتمثل فعاليات المجلة عناصر أساسية يرجع إليها الفضل في انتشار التمويل الإسلامي على مستوى العالم حيث إنها تُجرى في العديد من القارات وتجمع قادة الفكر والمهنيين في مجال التمويل الإسلامي إلى جانب الأطراف المهتمة التي ترغب في دخول السوق.

تعتبر منتجات تأمين الائتمان المتوافقة مع الشريعة الإسلامية التي تقدمها المؤسسة عنصراً أساسياً في دعم المؤسسات المالية الإسلامية لتقوم بتوفير حلول التمويل التجاري المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. وشهد عام 2020 أيضاً تقديم الدعم من المؤسسة إلى بنوك إسلامية في البحرين والكويت والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. كذلك تتوقع المؤسسة أن تزداد الرقعة الجغرافية للبنوك الإسلامية التي توفر منتجات التمويل التجاري المتوافقة مع الشريعة الإسلامية وتحتاج لتغطية تأمينية لمثل هذه المنتجات في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وفي معظم أنحاء آسيا. وحيث أن المؤسسة قد سبق لها تقديم دعم للبنوك الإسلامية بأكثر من 250 مليون دولار أمريكي خلال عام 2020، فإنها تؤكد على استمرارها في دعم القطاع المصرفي الإسلامي ليحقق المزيد من التوسع.

GIFA
GLOBAL ISLAMIC FINANCE AWARDS

حصدت المؤسسة "الجائزة العالمية لائتمان الصادرات الإسلامية والتأمين ضد المخاطر السياسية لعام 2020" في حفل توزيع جوائز التمويل الإسلامي العالمي العاشر الذي أقيم في 14 سبتمبر 2020. وهذه هي المرة الرابعة التي تفوز فيها المؤسسة بهذه الجائزة منذ انطلاقها في عام 2016 - حيث حصدت المؤسسة هذه الجائزة في أعوام 2016 و2017 و2018 على التوالي.

المؤسسة هي ركيزة التأمين الرائدة لبرنامج جسور التجارة العربية الأفريقية

تشهد المنطقة العربية وأفريقيا نمواً اقتصادياً هائلاً. ومع ذلك، لا تزال هناك إمكانات غير مستغلة يمكن أن تُسهم في تطوير حركة التجارة الإقليمية بصورة أكبر، الأمر الذي يمكن أن يثمر عن مواصلة النمو الاقتصادي وزيادة فرص العمل.

وبناءً على ذلك، طورت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة برنامج جسور التجارة العربية الأفريقية بهدف التصدي لبعض التحديات التي تقف حجر عثرة في طريق تعزيز سبل التجارة والاستثمار بين المنطقتين وإقامة الشراكات التجارية الإقليمية. ويتمثل دور المؤسسة في برنامج جسور التجارة العربية الأفريقية في أن تكون في طليعة موفري خدمات التأمين للمعاملات التجارية المبرمة تحت مظلة البرنامج.

الاستدامة البيئية - أولوية ذات أهمية متزايدة للمؤسسة

يمثّل التغير المناخي أحد أكبر المخاطر من منظور الشعوب والحكومات على حدٍ سواء، وأصبح أصحاب المصلحة أكثر اهتماماً بالجهود التي تبذلها المنظمات لمراقبة الاستدامة وتقييمها ومعالجتها. وبالنظر إلى التغطية الجغرافية لعضوية المؤسسة والتي تمتد من أمريكا الجنوبية وحتى آسيا ومن أورآسيا حتى أفريقيا جنوب الصحراء، تنتشر البلدان الأعضاء في عددٍ من المناطق الأكثر عرضة للتغير المناخي على مستوى العالم.

تتبوأ المؤسسة وضعاً فريداً يمكنّها من سد الفجوة في تمويل المشاريع والاستثمارات المتعلقة بالمناخ في البلدان الأعضاء، خاصةً حين النظر في الإعتبار أن العديد من البلدان الأعضاء تكافح بصورة فردية من أجل استقطاب رأس المال لهذه الاستثمارات. وقد أثبتت المؤسسة قدرتها على التخلص من المخاطر وحشد استثمارات إضافية للمشاريع القادرة على مقاومة التغير المناخي واستمرارها في العمل على قدم وساق للارتقاء بقدرتها باعتبارها من عوامل تمكين التمويل المناخي. وتقدم المؤسسة كل الدعم للمشاريع التي تعزز بلدانها الأعضاء في مواجهة خطر الاحتباس الحراري، بما يساعدها على الاستعداد لمواجهة التحديات العديدة التي يكشف عنها ارتفاع درجة حرارة الأرض والتكيف معها فضلا عن الحد من قابلية التأثر وتقليل التكاليف الناتجة عن آثار التغير المناخي.

استجابة المؤسسة لكوفيد-19

منذ أن أعلنت منظمة الصحة العالمية كوفيد-19 جائحة عالمية في 11 مارس من هذا العام، فقد أولت المؤسسة اهتماماً كبيراً بالخسائر البشرية المأساوية والاضطرابات الاجتماعية والاقتصادية والضغط الواقع على البلدان الأعضاء. وتصدت المؤسسة للجائحة بالتضامن مع البلدان الأعضاء البالغ عددها 47 بلداً، كما عكفت على التخفيف من آثار التحديات التي خلفتها الجائحة من خلال دعم الاستيراد العاجل لمنتجات الرعاية الصحية والزراعية الاستراتيجية، بالإضافة إلى دعم الاستثمارات من أجل التطوير السريع للبنية التحتية للرعاية الصحية.

الصكوك الخضراء لدعم الاستدامة

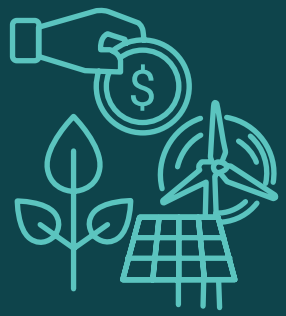

تعتزم المؤسسة البدء في طرح بوليصة تأمين الصكوك الخضراء والتي تهدف إلى مساعدة جهات إصدار الصكوك السيادية على جذب رؤوس الأموال بشكل أفضل للمشاريع "الخضراء". وهذا المنتج سيكون مهما للغاية بالنسبة لجهات الإصدار السيادية في البلدان النامية الضعيفة الأعضاء في المؤسسة والتي قد تواجه صعوبات في الحصول على تمويل متوسط/طويل الأجل بسبب ضعف تصنيفها الائتماني

تؤمِّن المؤسسة من خلال إعادة التأمين ضخ استثمارات مستمرة في قطاع الطاقة بكوت ديفوار

تقدم المؤسسة غطاءً بقيمة 20.4 مليون دولار لتمويل أحد مشاريع توليد الطاقة بما يزيد إمكانية الحصول على طاقة كهربائية ميسورة التكلفة وموثوقة في كوت ديفوار وهي أحد البلدان الأعضاء في المؤسسة. يؤمِّن ضمان إعادة التأمين - انتهاك العقد استمرار ضمان الاستثمار لوكالة ضمان الاستثمار متعدد الأطراف (MIGA) في محطة أزيتو لإنتاج الطاقة الحرارية، والتي تقع على مسافة 6 كيلومترات غرب أبيدجان بكوت ديفوار. ومشروع أزيتو مصمم لتوليد طاقة كهربائية نظيفة منخفضة التكلفة للاستهلاك المنزلي والتجاري على حدٍ سواء، بما يتيح مشاركة أكبر في الاقتصاد ويثمر عن زيادة بواقع 10% في قدرة إنتاج الطاقة.

المؤسسة تستضيف ندوة عبر الإنترنت استجابة لجائحة كوفيد-19

عقدت المؤسسة والمركز الإسلامي لتنمية التجارة في 13 يوليو 2020 ندوة مشتركة عبر الإنترنت بعنوان " تأثير جائحة كوفيد-19 على تأمين الاستثمار وائتمان الصادرات من أجل تعزيز التجارة والاستثمار بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي". وهدفت الندوة إلى دراسة جملة من الموضوعات المتعلقة بدور وكالات التأمين وائتمان الصادرات وخبراتها في البلدان الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي إلى جانب استجابة قطاع التأمين إلى جائحة كوفيد-19، مع تسليط الضوء على أهمية قطاع تأمين الاستثمار وائتمان الصادرات في تغطية المخاطر للبلدان والشركات المحلية والشراكات التجارية الدولية.

تعزيز الكفاءة

يأتي تعزيز كفاءة المؤسسة من بين الركائز الأساسية في تعظيم التأثير التنموي للمؤسسة. وبما أن هذا العام كان محاطاً بتهديدات غير مسبوقة وبات تحقيق هدف 2030 المتمثل في بلوغ أهداف التنمية المستدامة قريباً، فقد زادت الحاجة إلى الكفاءة من أجل ضمان تحقيق الأهداف في غضون الفترة الزمنية المتبقية وإمكانية دعم البلدان الأعضاء في تعافيها من آثار جائحة كوفيد-19. وتعكف المؤسسة من خلال تعزيز كفاءة هيكلها وعملياتها التشغيلية وقدرات موظفيها على تعظيم الموارد وزيادة القدرة على الوفاء بالأولويات الاستراتيجية المتبقية للمؤسسة.

زيادة حضور المؤسسة على الصعيد المحلي لتلبية الاحتياجات الحقيقية

تكتسب المؤسسة حضوراً أكثر وضوحاً في السوق من خلال افتتاح مكاتب إقليمية. ويركّز تطبيق اللامركزية في المقام الأول على أنشطة تطوير الأعمال، وهو ما يثبت فعاليتها في نمو الأعمال وتعزيز التعاون مع الشركاء المحليين. وتحرص المؤسسة على رفع درجة الوعي وإقامة علاقات وثيقة مع البلدان الأعضاء لتنويع وزيادة قاعدة عملاء المؤسسة من حاملي وثائق التأمين في البلدان الأعضاء. وفي حين أن التوسعات التي تشهدها المؤسسة تزيد من نموها ودرجة وعيها، فقد ساعدت كذلك في تحسين فهم السوق في مختلف الدول التي تزاول فيها المؤسسة عملياتها.

المقارنة المعيارية بهدف التميّز

تساعد المقارنة المعيارية مع المؤسسات النظيرة المؤسسة على الارتقاء بأدائها. فيمكنها توفير وجهات نظر جديدة عن سبل أداء الأعمال مقارنةً بالمؤسسات الأخرى العاملة في صناعة الضمان. وتمد المقارنة المعيارية المؤسسة ببيانات قيّمة حول أحدث تقنيات القطاع واتجاهات الأعمال. ولا تدخر المؤسسة جهداً من أجل التحسين المستمر، إذ تستعين بالمقارنة المعيارية للوقوف على المجالات التي توجد بها فجوات بين المؤسسة وأفضل الممارسات في القطاع، وهو ما يساعدها في تحديد أولويات المجالات التي قد تحتاج المؤسسة إلى توجيه التركيز عليها - بهدف زيادة الإنتاجية مع تقليل التكاليف.

افتتحت المؤسسة مكتباً إقليمياً جديداً في الرياض بالمملكة العربية السعودية في 2020. وأنشأت المؤسسة 5 مكاتب إضافية عبر منطقة منظمة التعاون الإسلامي منذ 2015. ويتم تعيين مسؤولي تطوير الأعمال في البلدان الأعضاء في كل مركز من مراكز الأعمال. وتتبع المؤسسة استراتيجية زيادة عدد موظفيها على المستوى المحلي. وتسعى المؤسسة من خلال المعرفة التي يتمتع بها موظفوها على الصعيد المحلي إلى ابتكار حلول تستهدف الاحتياجات والمتطلبات والظروف الخاصة للبلدان الأعضاء المضيفة والمجاورة.

أدى توسع المؤسسة على مستوى المكاتب والفروع إلى زيادة عدد الموظفين في محاورها الإقليمية، حيث يعمل 52% من موظفي تطوير الأعمال و32% من موظفي عمليات التأمين خارج المقر الرئيسي للمؤسسة في الوقت الحالي.

أجرت المؤسسة مقارنة معيارية للكفاءة في 2020، وذلك بهدف تحديد مدى كفاءة عمليات المؤسسة من حيث النفقات وصافي الدخل والنسب المجمعة عند مقارنتها بنظراء المؤسسة متعددي الأطراف. وسلطت هذه المقارنة الضوء على مجالات النجاح وكذلك المجالات التي بحاجة إلى مزيدٍ من التحسين. وتعمل المؤسسة على تنفيذ التوصيات التي أثمرت عنها هذه المقارنة المعيارية.

تعزيز الكفاءة من خلال التطورات المستجدة في التكنولوجيا

لا تزال اتجاهات قطاع التكنولوجيا تأخذ منحنى إيجابياً في منظور المؤسسة لتوقعات النمو، حيث يتسم الابتكار التكنولوجي والتنفيذ بالقدرة على تحسين وصول المؤسسة وعملياتها بصورة كبيرة. ويثمر اعتماد تقنيات معينة مثل زيادة أتمتة العمليات من البداية إلى النهاية عن انخفاض تكلفة العمليات مع زيادة الكفاءة والفعالية، خاصةً في عمليات الإكتتاب وإدارة المطالبات. هذا وتعكف المؤسسة على تحديد سبل تنفيذ أحدث التقنيات الموجودة في القطاع بغرض تحسين الكفاءة التشغيلية.

تطبق المؤسسة تدابير للاستمرار في مزاولة الأنشطة التجارية خلال الجائحة

استجابة لجائحة كوفيد-19، قامت مجموعة البنك الإسلامي للتنمية بتطبيق تدابير من خلال إدارة استمرارية الأعمال لضمان سلامة موظفي المؤسسة واستمرارية انسياب عمليات المؤسسة من خلال الوسائل المساعدة أو عن بعد.

تحسين العمليات وحوسبتها

أجرت المؤسسة في عام 2020 تحديثاً شاملاً لدليل عملياتها وهي الآن في طور تطبيق حل شامل ومبسط لكل مراحل العمليات ومن المفترض أن يرى النظام النور في مطلع عام 2021.

من منظور تشغيلي، تستكشف المؤسسة فرص دمج تكنولوجيا التأمين (InsurTech) مع نظام التكافل بالإضافة إلى نطاقها وتغطيتها وتكلفتها وفوائدها بغرض إضافة قيمة أكبر في مجالات تطوير الأعمال وإدارة علاقات العملاء والإكتتاب وإعادة التأمين وإدارة المطالبات وإدارة التعرض والتسعير.

تعزيز المرونة

يأتي تنفيذ المهام المسندة مع الحفاظ على الاستدامة المالية وضمان المرونة على المدى البعيد من المبادئ الأساسية التي تقوم عليها أنشطة جميع المؤسسات المالية التنموية متعددة الأطراف. وفيما يخص حالة المؤسسة، فإنّ هذا يأتي مدفوعاً بالاستخدام الفعال لرأس المال في مواجهة المخاطر المفترضة، مما يضمن نتائج فنية إيجابية متسقة وزيادة الربحية المدعومة من خلال عمليات إدارة المخاطر المؤسسية القوية. وتعكف المؤسسة على تعزيز مرونتها من خلال تعزيز إدارة المخاطر ورأس المال بغرض الحفاظ على الاستدامة المالية.

تقوية أسس المؤسسة - التطورات في إدارة المخاطر وإعادة التأمين

تعد الحاجة إلى تخفيف المخاطر الخاصة بالتجارة الدولية والاستثمار الأجنبي هي السبب الرئيسي لظهور الحاجة للتأمين على المخاطر التجارية والسياسية. ولضمان مرونة المؤسسة أثناء تقديمها لحلول للتخفيف من هذه المخاطر للبلدان الأعضاء، فإن من الأهمية بمكانٍ وضع إطار شامل لإدارة المخاطر، مع استراتيجية واضحة وحوكمة وملف المخاطر المستهدفة وعمليات وبنية تحتية مناسبة. ويمثّل تعزيز إعادة التأمين كأداة مهمة لتخفيف المخاطر أهميةً بالغةً لتنويع المخاطر وضمان الاستدامة والمرونة المالية للمؤسسة. هذا وقد أطلقت المؤسسة العديد من المبادرات المهمة لتعزيز ممارسات إدارة المخاطر خلال عام 2020.

نمو رأس المال - نمو التأثير

يمثّل الحصول على رأس المال في الوقت المناسب أحد العوامل الرئيسية في تحديد التصنيف الائتماني للمؤسسة. وهذا بدوره عامل تمكين رئيسي لتحقيق أهدافها ومهماتها. وبناءً على ذلك، تلتزم المؤسسة بضمان قوة الرسملة وفعالية استخدام رأس المال عبر أنشطتها المختلفة. وعلى الرغم من الاضطرابات الناجمة عن الجائحة العالمية، فقد اتبعت المؤسسة نهجاً متوازناً وتمكنت من الحفاظ على قوة تصنيفها الائتماني.

حافظت المؤسسة و للمرة الثالثة عشر على التوالي على تصنيفها بدرجة "Aa3" من وكالة "موديز"

منحت وكالة موديز انفستورز سيرفيس (موديز) المؤسسة تصنيف "Aa3" لائتمانية للقوة المالية التأمينية للعام الثالث عشر على التوالي مع نظرة مستقبلية مستقرة.

يسلط التقرير الضوء على النمو القوي في قطاع الأعمال خلال النصف الأول من عام 2020، حيث ارتفع إجمالي أقساط التأمين بواقع 21% مقارنةً بالنصف الأول من عام 2019.

وأشادت وكالة موديز أيضاً بأن مستوى تراكم المطالبات المنخفض لدى المؤسسة، على الرغم من الآثار السلبية لجائحة فيروس كورونا، كان من نقاط قوتها مقارنة بشركات تأمين الائتمان العالمية الأخرى التي شهدت ضعفاً ملحوظاً في أداء المطالبات.

تنفيذ نموذج رأسمال المخاطر

وصلت المؤسسة إلى مرحلة متقدمة في تنفيذ نموذج رأسمال المخاطر الذي من شأنه تحسين حسابات كفاية رأس المال وتعزيز تخطيط رأس المال وتحسينه. ويمكن للمؤسسة باستخدام هذا النموذج قياس فوائد التنويع وتقييم ملف المخاطر المجمعة عبر أنواع مختلفة من المخاطر وتطبيق الارتباطات بين أنواع المخاطر المفترضة. وسيساعد هذا النموذج على تحسين استخدام رأس المال لتعظيم التأثير التنموي ضمن موارد رأس المال الحالية وسيسّهل إنشاء احتياطات رأسمالية لتعزيز التصنيف الائتماني للمؤسسة. وسيوفر هذا النموذج أيضاً مدخلات لإطار إدارة التعرض، بهدف إدارة محفظة التأمين وتنويع المخاطر بشكل أكثر ديناميكية.

حماية الاستدامة المالية

يعتبر تحقيق محصلة نهائية إيجابية في قائمة الدخل لدى مؤسسة مالية مؤشراً على أن تلك الشركة قادرة على تحمل التكاليف والنفقات؛ وتتحمل المؤسسة، بوصفها مؤسسة مالية تنموية متعددة الأطراف، مسؤولية الاضطلاع برسالتها بطريقة تتسم بالكفاءة والفعالية مع الحفاظ على استدامتها المالية والتأكد من قدرتها على التكيف على المدى الطويل، وهو شرط أساسي لتعزيز ثقة المساهمين. وبالنظر إلى حالة عدم اليقين الاقتصادي التي شهدناها في عام 2020 والناجمة عن جائحة فيروس كوفيد-19 وزيادة الطلب على التأمين ضد المخاطر التجارية والسياسية نتيجة لهذه الجائحة، تعمل المؤسسة على تطبيق تسعير قائم على المخاطر وتحسين عوائد استثمارات الخزينة وتحسين الكفاءة والترشيد من أجل تعزيز الأداء المالي للمؤسسة.

تنويع المنتجات لتلبية المتطلبات المتغيرة للسوق

تسعى المؤسسة إلى أن يكون لديها مجموعة من المنتجات ذات الصلة التي تلبي الاحتياجات وتساير الاتجاهات السائدة من أجل تحسين رأس المال، حيث يتجلى نجاح أي مؤسسة وتأثيرها طويل المدى على المستفيدين والاقتصاد من خلال مدى تلبية منتجاتها وخدماتها لاحتياجاتهم الحقيقية. وتهدف المؤسسة من خلال المنتجات التي تقدمها إلى تلبية احتياجات مجموعة واسعة من العملاء الدوليين، ومن بينهم البنوك ومؤسسات تمويل التنمية والشركات ونظرائها من وكالات ائتمان الصادرات وشركات التأمين الخاصة. وقد تم مؤخراً تحضير عدد من المنتجات المبتكرة التي تمر حالياً بعدة مراحل لإطلاقها.

تنافسية الأسعار

على المؤسسة وضع أسعار تتناسب مع المخاطر والخدمات المقدمة بطريقة منظمة وتنافسية لتعزيز رأس المال من أجل تحقيق المرونة. وتخوض المؤسسة حالياً غمار مرحلة متقدمة تنفذ خلالها نموذجاً لرأس المال المخاطر الذي سيكون حجر الأساس لنظام تسعير ديناميكي قائم على المخاطر.

النمو المحقق في مجال التأمين على الاستثمار الأجنبي

عقب النمو السريع الذي حققته المؤسسة في عمليات تأمين الاستثمار، وجهت المؤسسة مكونات محفظتها نحو تأمين الاستثمار الأجنبي. ويُعزى هذا النمو في تأمين الاستثمارات الأجنبية إلى إكتمال إبرام اتفاقية جديدة لإعادة التأمين متوسط الأجل وإعادة تأمين الاستثمار الأجنبي مع مجموعة من شركات إعادة التأمين الدولية في شهر يوليو من عام 2017؛ فقد عززت تلك الاتفاقية بشكل كبير من قدرة المؤسسة فيما يتعلق بعمليات التأمين متوسطة الأجل وتأمين الاستثمار الأجنبي، مما سمح لها بتحقيق نمو سريع خلال السنوات القليلة الماضية، بينما تم في عام 2020 تجديد كل من الاتفاقية قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل وتأمين الإستثمار الأجنبي لمدة عام أخر.

إدارة مخاطر جائحة كوفيد-19

في أعقاب الجائحة، نفذت المؤسسة فوراً حزمة شاملة من تدابير إدارة المخاطر. ويتم إطلاع إدارة المؤسسة ومجلس مديريها بانتظام على آخر المستجدات الجارية في السوق، مما يمكنهما من التعامل بطريقة سريعة ومستنيرة مع التطورات الجديدة. ومن أجل مراقبة السلامة المالية للمؤسسة ومرونتها عن كثب، فقد قامت المؤسسة - من بين تدابير أخرى - بتطبيق اختبار دوري لقياس الضعف لدى البلد العضو فضلاً عن اختبارات إجهاد للمحفظة وتتبع المتأخرات بدقة على مستوى المحفظة وتبادل خبرات الإنذار المبكر الخاصة بالتعرض بين كيانات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، كما قامت بتعديل استراتيجيتها الاستثمارية لتكون ذات طابع دفاعي أقوى.

تعزيز أطر التآزر بين أعضاء البنك الإسلامي للتنمية

تقوم المؤسسة بدور رئيسي في العديد من مبادرات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، وتشارك غالباً مع نظرائها من أعضاء المجموعة لإبرام العديد من اتفاقيات التعاون المبادرات الاستراتيجية الأخرى. هذا وتتشارك المؤسسة مع مجموعة البنك الإسلامي للتنمية في تحقيق ثلاثة أهداف استراتيجية أخرى للمؤسسة وهي تعزيز التأثير والكفاءة والصمود. فبصفتها عضواً في مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، تم وضع رسالة المؤسسة ورؤيتها وقيمها الأساسية لتسير على نفس خطى البنك الإسلامي للتنمية والكيانات المرتبطة به. وتعمل المؤسسة بتعاون وثيق مع نظرائها في البنك الإسلامي للتنمية، ومن ضمنهم المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، حتى تلبي مجموعة واسعة من احتياجات بلدان منظمة التعاون الإسلامي. ولا شك أن التعاون بين المؤسسات يساعد على إيجاد فرص عمل جديدة وتعزيز التعاملات بين أعضاء المجموعة.

رسم طريق مستقبلي جديد لصندوق التضامن الإسلامي للتنمية

بدأ صندوق التضامن الإسلامي للتنمية في استكشاف إمكانات المؤسسة كمؤمن في عام 2020. وباعتباره ذراع التخفيف من حدة الفقر بمجموعة البنك الإسلامي للتنمية، فإن كل من صندوق التضامن الإسلامي للتنمية والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات ضروريان في دعم التنمية المستدامة طويلة الأجل للبلدان الأعضاء، إضافة إلى الاستجابة السريعة للمطالب العاجلة في مواجهة الأزمات. تم تحديد موضوعات المبادرات الخاصة بدعم البلدان الأقل نمواً في مجالات التعليم، والنظم الصحية، وتمكين الشباب، ومبادرات الإنعاش الاقتصادي للبلدان الهشة الأقل نمواً والمتأثرة بالنزاعات، ويجري تنفيذها بالتنسيق مع صندوق التضامن الإسلامي للتنمية.

مبادرة الاستجابة لجائحة فيروس كوفيد-19 بالشراكة بين المؤسسة وصندوق التضامن الإسلامي للتنمية

تعاونت المؤسسة مع صندوق التضامن الإسلامي على وضع مبادرة استجابة سريعة للتصدي لجائحة كوفيد-19. هذا وقد خصص الصندوق منحة قدرها 5 ملايين دولار للمؤسسة بحيث تتمكن من تقديم دعم بمبلغ 400 مليون دولار أمريكي لشراء الاحتياجات الملحة للبلدان الأعضاء من المنتجات في إطار المبادرة. وقد وضع الصندوق آلية تسعير ميسرة لجميع الأولويات للمساعدة في الحفاظ على تدفق الواردات الأساسية إلى بلدان منظمة التعاون الإسلامي، مع إعطاء الأولوية لدعم استيراد السلع الأساسية العاجلة مثل الأدوية والمعدات الطبية والمواد الغذائية. وفي عام 2020، قامت المؤسسة بالموافقة على تقديم 153 مليون دولار أمريكي كدعم طارئ للبلدان الأعضاء للأنشطة المتعلقة بجائحة كوفيد-19 في إطار هذا البرنامج.

برنامج ضمان جائحة كوفيد-19

أطلقت المؤسسة والبنك الإسلامي للتنمية برنامجاً مبتكراً لضمان كوفيد- 19 والذي يوفر

2 مليار دولار أمريكي

لدعم القطاع الخاص. وستنفذ المؤسسة هذا البرنامج بالتضامن مع البنك لدعم الصناعات الأساسية وجذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية عبر الحدود.

وقع كل من رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية الدكتور/ بندر حجار والرئيس التنفيذي للمؤسسة السيد/ أسامة قيسي اتفاقية الوكالة الإطارية لبرنامج ضمان كوفيد-19 بناءً على موافقة مجلس المديرين التنفيذيين للبنك الإسلامي للتنمية في اجتماعه رقم 336. ويتيح هذا الإطار إمكانية تحديد أدوار ومسؤوليات واضحة بين المؤسسات بناءً على تخصصاتها، مما يضع الأساس لإطلاق نموذج تشغيلي جديد للشراكات المنهجية بين البنك الإسلامي للتنمية والكيانات التابعة لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية. ومن المتوقع أن تحدد هذه الاتفاقية المسار الذي سيضم جميع أوجه التعاون بين المؤسسة ونظرائها في مجموعة البنك الإسلامي للتنمية لمرحلة ما بعد برنامج ضمان كوفيد-19.

ندوة مجموعة البنك الإسلامي للتنمية عن جائحة كوفيد-19

قدمت المؤسسة مساهمة رئيسية في الندوة الافتراضية التي عقدتها مجموعة البنك الإسلامي للتنمية بعنوان "ندوة مؤسسات القطاع الخاص بمجموعة البنك الإسلامي للتنمية حول استجابة مجموعة البنك لجائحة كوفيد-19" في السادس من شهر يوليو عام 2020، حيث ناقشت كيانات المجموعة التحديات التي تواجه القطاع الخاص والاقتصاد العالمي أثناء تفشي الجائحة. كما استجابت كيانات القطاع الخاص في مجموعة البنك الإسلامي للتنمية استجابة فورية حول خطوات العمل المشتركة وتلاقت حول التوقعات المستقبلية لمكافحة جائحة كوفيد-19 والتعايش مع الواقع الجديد.

رئاسة مجموعة العشرين لعام 2020 في المملكة العربية السعودية

تلقى البنك الإسلامي للتنمية دعوة للمشاركة في الفعاليات المصاحبة لاستضافة المملكة العربية السعودية لمجموعة العشرين. وقد حظي معالي رئيس البنك الإسلامي للتنمية، الدكتور بندر حجار، بشرف رئاسة اجتماعات رؤساء بنوك التنمية متعددة الأطراف لعام 2020، مما أتاح له الفرصة للتعريف بالفوائد والقيم والابتكارات التي يمكن أن يجلبها التمويل الإسلامي لعالمٍ في أمس الحاجة للتعرف على حلولٍ جديدة. كما تمكنت مجموعة البنك الإسلامي للتنمية من مشاركة التطلعات والتحديات التي تواجهها البلدان الأعضاء البالغ عددها 57 بلد، بالإضافة إلى رسالة المجموعة ورؤيتها، لتقديم يد العون لتلك البلدان عبر تقديم حلول للتنمية المستدامة.

تكليف المؤسسة من مجموعة العشرين بتقديم دراسة تقييمية

تقديراً لخبرتها في مجال التأمين ضد المخاطر السياسية، فقد تلقت المؤسسة تكليفاً من الرئاسة السعودية لمجموعة العشرين، بالتنسيق مع بنوك التنمية متعددة الأطراف الأخرى، بإعداد تقرير تقييم حول "أفضل الممارسات التي تتبعها بنوك التنمية متعددة الأطراف وشركات التأمين المتخصصة متعددة الأطراف في مجال تأمين المخاطر السياسية للاستثمارات في الأسهم واستثمارات الديون متوسطة وطويلة الأجل وحلول التأمين الأخرى" لمجموعة عمل الهيكل المالي الدولي لمجموعة العشرين.

تمحورت الأهداف الرئيسة للدراسة حول تقييم الوضع الحالي للمخاطر السياسية وسوق التأمين الائتماني للأسهم واستثمارات الديون المتوسطة والطويلة الأجل، وتحديد أفضل الممارسات والفجوات المحتملة في السوق، إضافة إلى تقديم توصيات حول كيفية سد الثغرات المحددة. كما بحثت الدراسة الحلول الممكنة لتشجيع الاستثمارات في الأسهم واستثمارات الديون المتوسطة والطويلة الأجل التي يمكن أن تساهم في زيادة التدفقات الرأسمالية لتحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

05

أداء أعمال المؤسسة

ملخص العمليات

المؤشرات (000 دولار أمريكي)	النتائج في عام 2020	النتائج في عام 2019	نسبة التغيير
التزامات جديدة	3,929,844	4,769,549	%18-
إجمالي الأعمال المؤمن عليها	9,860,444	10,864,316	%9-
قصير الأجل	6,747,337	6,937,485	%3-
متوسطة الأجل	1,136,398	1,441,779	%21-
الاستثمارات	1,976,710	2,485,052	%20-
إجمالي التعرض	3,277,465	3,734,534	%12-
قصير الأجل	839,656	1,291,682	%35-
متوسطة الأجل	395,280	400,646	%1-
الاستثمارات	2,042,529	2,042,207	%0
إجمالي الأقساط الصادرة	82,343	58,440	%41
قصير الأجل	18,489	16,143	%15
متوسطة الأجل	4,244	4,882	%13-
الاستثمارات	59,610	37,414	%59
إخطارات عن خسائر محتملة قائمة	28,192	60,288	%53-
إجمالي المطالبات المدفوعة	6,244	3,707	%68
إجمالي الاستردادات	2,535	700	%262
نسبة الخسارة	%7.6	%6.3	%21

الأعمال المؤمن عليها

قامت المؤسسة خلال عام 2020 بالتأمين على أعمال بقيمة إجمالية تبلغ 9.9 مليار دولار أمريكي، ويمثل هذا الرقم انخفاضاً بالغاً بنسبة 9% مقارنةً بقيمة الأعمال المؤمن عليها لعام 2019. يعود السبب في هذا الانخفاض إلى التأثير السلبي لجائحة كوفيد-19 على التجارة العالمية وتدفق الإستثمارات، خاصة في البلدان الأعضاء في المؤسسة.

بلغت عمليات التأمين قصيرة الأجل

6.75 مليار دولار أمريكي

في عام 2020، مما يمثل انخفاضاً قدره 3% مقارنة بعام 2019

بلغت عمليات التأمين متوسطة الأجل

1.1 مليار دولار أمريكي

في عام 2020، مما يمثل انخفاضاً قدره 21% مقارنة بعام 2019

بلغت عمليات التأمين على الاستثمار الأجنبي

2.0 مليار دولار أمريكي

في عام 2020، مما يمثل انخفاضاً قدره 20% مقارنة بعام 2019

من حيث قطاعات الأعمال الفردية، فقد بلغ مجموع الأعمال المؤمن عليها في عمليات التأمين قصيرة الأجل 6.75 مليار دولار أمريكي في عام 2020، مما يمثل انخفاضاً قدره 3% مقارنةً بعام 2019. بينما شهدت الأعمال المؤمن عليها تحت فئة عمليات التأمين متوسطة الأجل انخفاضاً من 1.4 مليار دولار أمريكي في عام 2019 إلى 1.1 مليار دولار أمريكي في عام 2020 بواقع انخفاض قدره 21%. وأخيراً، انخفض حجم الأعمال المؤمن عليها في قطاع التأمين على الاستثمار بنسبة 20% إذ انخفض من 2.5 مليار دولار أمريكي إلى 2.0 مليار دولار أمريكي،

شهد مزيج محفظة الأعمال نقلة طفيفة في عام 2020، حيث شهدت حصة الأعمال المؤمن عليها من خلال التأمين على الاستثمار انخفاضاً معتدلاً من 23% في عام 2019 إلى 20% في عام 2020، كما انخفضت حصة الأعمال المؤمن عليها من خلال تأمين ائتمان الصادرات متوسط الأجل من 13% في عام 2019 إلى 12% في عام 2020. وعلى نهج مغاير، فقد زادت حصة الأعمال المؤمن عليها في عمليات التأمين قصير الأجل من 64% في عام 2019 إلى 68% في عام 2020.

وعلى الرغم من أن حجم الأعمال المؤمن عليها لدى المؤسسة في عام 2020 قد أنحرف قليلاً عن اتجاهه التصاعدي خلال السنوات الخمس الماضية، إلا أن عدم انحداره بصورة حادة خلال فترة الجائحة يدل على مدى التزام المؤسسة بالتميز في جميع الظروف. وعلى الرغم من هذا التباطؤ، فقد شهد حجم الأعمال التي أمنت عليها المؤسسة نمواً بمتوسط نمو سنوي بلغ 6.23% خلال السنوات الخمس الماضية.

الأعمال المؤمن عليها خلال آخر 5 سنوات (مليون دولار أمريكي)

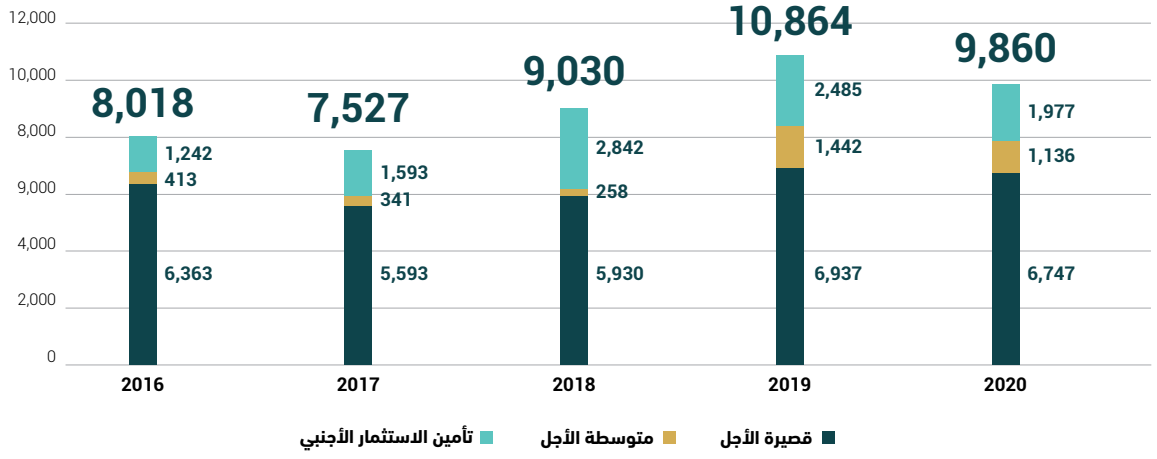

إلتزامات التأمين الجديدة

بلغت إجمالي الالتزامات الجديدة (موافقات التأمين الجديدة) 3.93 مليار دولار في عام 2020 مقارنة بمبلغ 4.77 مليار دولار في عام 2019. وعلى الرغم من أن ذلك يعد تراجعاً حاداً من عام إلى عامٍ آخر بما يمثل انخفاضاً بنسبة 18%، فمن المهم ملاحظة أن هذا التراجع يتماشى مع التوقعات نظراً للبيئة الصعبة للتجارة والاستثمار في ضوء جائحة كوفيد-19. توزع إجمالي إلتزامات التأمين الجديدة بين خطوط الأعمال الثلاثة، حيث جاءت العمليات قصيرة الأجل بنسبة 69% والعمليات متوسطة الأجل بنسبة 2% وتأمين للاستثمار الأجنبي بنسبة 29%.

بلغ إجمالي الالتزامات الجديدة
(موافقات التأمين الجديدة)

3.93 مليار دولار أمريكي

في عام 2020 مقارنة بمبلغ
4.77 مليار دولار أمريكي في عام 2019

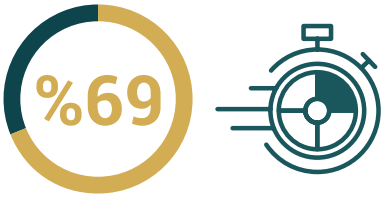

قصيرة الأجل

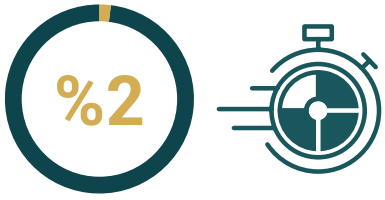

متوسطة الأجل

تأمين الاستثمار الأجنبي

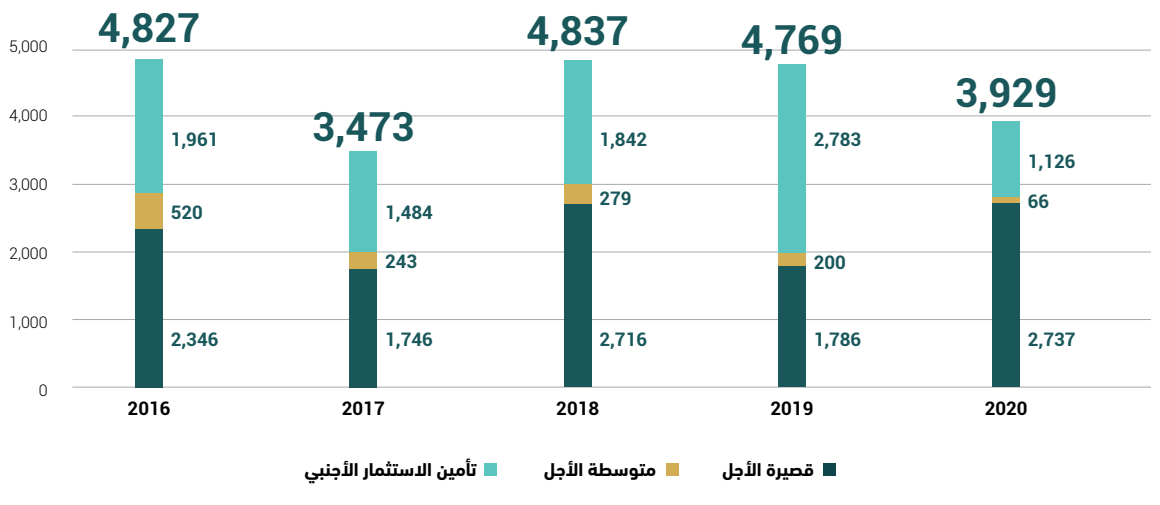

إجمالي وصافي التعرض للمخاطر

يتألف إجمالي التعرض من الأعمال القائمة المؤمن عليها والمتأخرات والمطالبات المستحقة، إذ إنه يقيس محفظة المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات المعرضة للخطر في وقت معين. وفي نهاية عام 2020، انخفض إجمالي تعرض المؤسسة إلى 3.3 مليار دولار أمريكي من 3.7 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2019. توزع التعرض بين عمليات التأمين قصير الأجل، والعمليات متوسطة الأجل، والتأمين على الاستثمار الأجنبي، إذ بلغت قيمة خطوط الأعمال لعام 2020 مبلغ 0.8 مليار دولار أمريكي (26%) و0.4 مليار دولار أمريكي (12%) و2.0 مليار دولار أمريكي (62%) على التوالي. وبالمقارنة بعام 2019، فقد أنخفض حجم التعرض الخاص بالعمليات قصيرة الأجل بشكل ملحوظ في عام 2020، بينما بقي التعرض الخاص بعمليات التأمين على الاستثمار الأجنبي على نفس مستوى العام السابق، لكنه شهد زيادة كبيرة في وزنه النسبي في المحفظة ليرتفع من 55% في 2019 إلى 62% في 2020.

انخفض إجمالي تعرض المؤسسة إلى

3.3 مليار دولار أمريكي

من 3.7 مليار دولار أمريكي
في نهاية عام 2019

قصيرة الأجل | **متوسطة الأجل** | **تأمين الاستثمار الأجنبي**

إجمالي وصافي التعرض للمخاطر خلال آخر 5 سنوات (مليون دولار أمريكي)

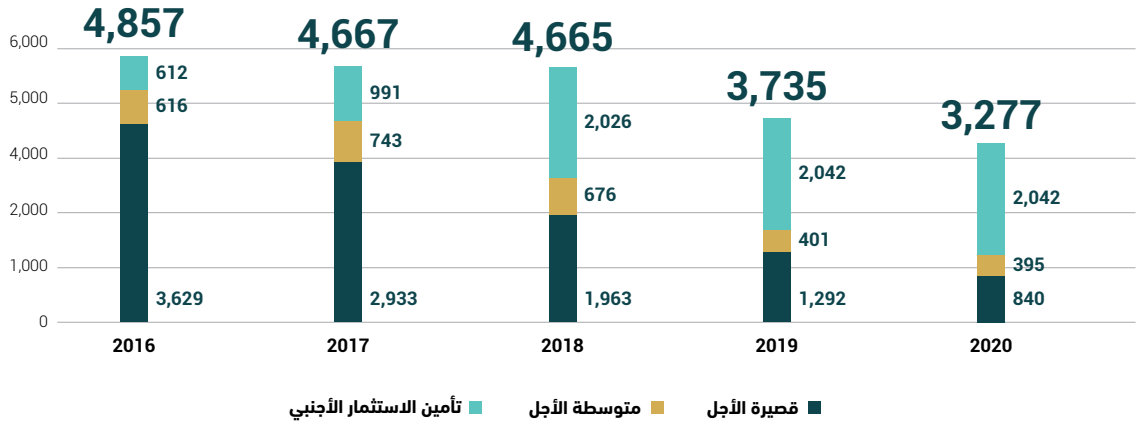

لتتمكن من زيادة طاقتها الإكتتابية وإدارة المخاطر في دفاترها بصورة سليمة، فإن المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات تقوم بتحويل جزء من تعرضها لسوق إعادة التأمين العالمية. بلغ صافي تعرض المؤسسة في نهاية عام 2020 مبلغ 1.13 مليار دولار أمريكي، وهو نفس مستوى صافي التعرض في نهاية العام السابق. بلغ حجم التعرض الذي تم التنازل عنه لشركات إعادة التأمين العالمية مبلغ 2.15 مليار دولار أمريكي.

الجدول أدناه يوضح توزيع أرقام التعرض الإجمالي والصافي للمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات حسب خطوط الأعمال الثلاثة.

بالمليون دولار أمريكي	إجمالي التعرض للمخاط	تعرض شركات إعادة التأمين للمخاطر	صافي تعرض المؤسسة للمخاطر	% الصافي / الإجمالي
قصيرة الأجل	840	395	445	%53
متوسطة الأجل	395	236	159	%40
تأمين الاستثمار الأجنبي	2,042	1,520	522	%26
المجموع	**3,277**	**2,151**	**1,126**	**%34**

لكي تتمكن المؤسسة من تلبية احتياجات عملائها في التجارة والاستثمار على الوجه الأكمل، فمن الضروري لها أن تستخدم قدرات تأمينية إضافية من سوق إعادة التأمين الدولية. ولكي تقوم بحشد هذه القدرات، تقيم المؤسسة شراكات مع شركات إعادة تأمين دولية رائدة. وفي هذا الصدد، فقد تمكنت المؤسسة من تجديد اتفاقيتها لإعادة التأمين الصادر بنظام الحصص النسبية الخاصة ببوالص التأمين قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل وتأمين الإستثمار الأجنبي وذلك إعتباراً من 1 يناير 2021 وحتى 31 ديسمبر 2021.

قامت المؤسسة في عام 2020 بالتأمين على أعمال بقيمة 9.9 مليار دولار أمريكي. ومن هذا الرقم، قامت المؤسسة بالحصول من سوق إعادة التامين على قدرة تأمينية بلغت 6.08 مليار دولار أمريكي من خلال الاتفاقيات وسوق إعادة التأمين الاختياري وشركاء التأمين الآخرين. الشكل أدناه يوضح توزيع سعة إعادة التأمين.

لم تسع المؤسسة إلى إعادة التأمين فحسب، بل شاركت أيضاً كمعيد تأمين ضمن برامج اتفاقيات الحصص النسبية للداخل مع بنك تركيا للتصدير والاستيراد (تركيا)، والشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات (الجزائر)، والشركة التونسية لتأمين التجارة الخارجية (تونس)، والوكالة الوطنية لتأمين وتمويل الصادرات (السودان)، وبنك إندونيسيا للتصدير والاستيراد (إندونيسيا) والشركة المصرية لضمان الصادرات (مصر) وبي تي إسورانسي آسي إندونيسيا (إندونيسيا).

مصادر السعة الاكتتابية - العمليات المؤمن عليها في عام 2020

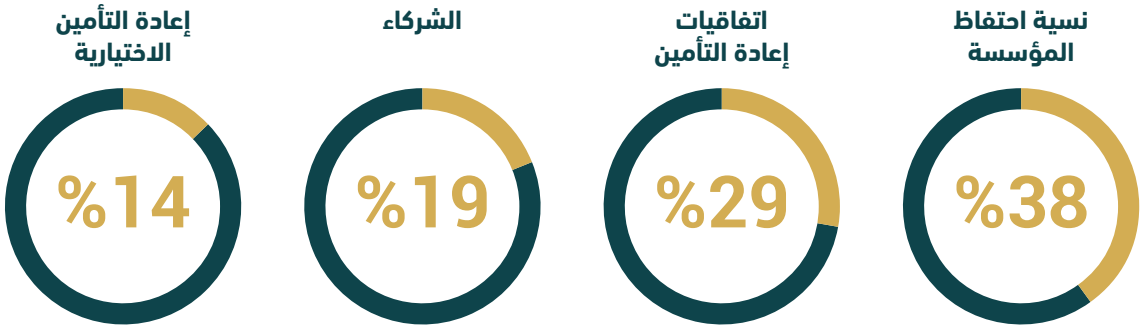

الدخل من الأقساط

بلغ إجمالي الدخل من الأقساط في عام 2020 ما قيمته 82.3 مليون دولار أمريكي. ويمثل هذا المبلغ زيادة بنسبة 41% عن العام السابق، حيث بلغ إجمالي الأقساط المفوترة 58.4 مليون دولار أمريكي.

وتتوزع مبالغ الدخل من أقساط التأمين من حيث قطاعات الأعمال على النحو التالي: بلغ الدخل من الأقساط للتأمين قصير الأجل 18.5 مليون دولار أمريكي (23%) ومتوسط الأجل 4.2 مليون دولار أمريكي (5%) وتأمين الاستثمار 59.6 مليون دولار أمريكي (72%). وعلى مدى السنوات الثلاث الماضية، فقد شهد حجم الدخل من أقساط التأمين على الاستثمار نمواً كبيراً وساهم بالجزء الأكبر على الإطلاق من إجمالي الأقساط.

ولقد شهد إجمالي أقساط التأمين بالمؤسسة زيادة مطّردة من 35.4 مليون دولار في 2016 إلى 82.3 مليون دولار في 2020. مما يدل على توسع المؤسسة بشكلٍ مستمر وتحقيقها للإيرادات.

بلغ إجمالي الدخل من الأقساط في عام 2020

82.3 مليار دولار أمريكي

ويمثل هذا المبلغ زيادة بنسبة 41% عن العام السابق

قصيرة الأجل

متوسطة الأجل

تأمين الاستثمار الأجنبي

الدخل من الأقساط خلال آخر 5 سنوات (بالألف دولار أمريكي)

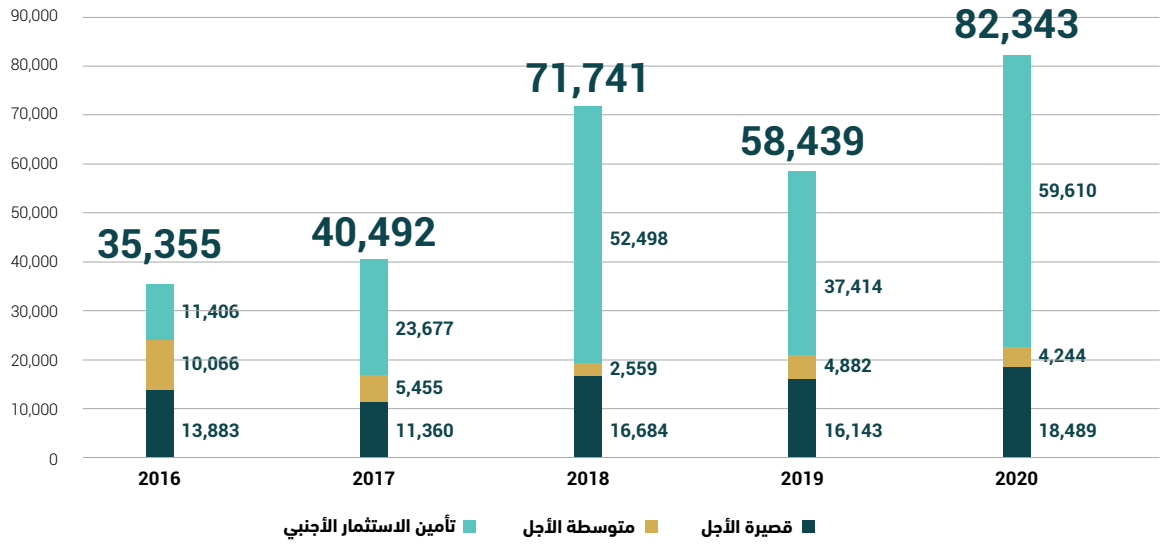

المطالبات والاستردادات

المطالبات المدفوعة

بلغ إجمالي المطالبات المدفوعة خلال العام 6.2 مليون دولار أمريكي (2019: 3.7 مليون دولار أمريكي) بلغت منها الحصة الصافية للمؤسسة 3.6 مليون دولار أمريكي (2019: 1.7 مليون دولار أمريكي). ويعد هذا إنجازاً كبيراً بالنظر إلى الصعوبات التي شكلتها جائحة كوفيد-19 للمصدرين والمستوردين والمستثمرين على حدٍ سواء، مما يُظهر بجلاء الحكمة التي تتمتع بها المؤسسة في تقييم العمليات للتأمين عليها وفعالية جهود تقليل الخسائر.

وقد ساهم ذلك في وصول نسبة الخسائر الإجمالية إلى 7.6% (2019: 6.3%) على النحو الذي يلخصه الجدول أدناه.

بالألف دولار أمريكي	2020	2019
صافي الأقساط المكتسبة	82,343	58,440
صافي المطالبات المدفوعة	6,244	3,707
نسبة الخسارة	%7.6	%6.3

الاستردادات:

بلغت جملة استردادات المطالبات خلال عام 2020 مبلغ 2.5 مليون دولار أمريكي (2019: 0.7 مليون دولار أمريكي) بلغت منها حصة المؤسسة الصافية مبلغ 0.7 مليون دولار أمريكي (2019: 0.3 مليون). بلغت حجم استردادات المؤسسة في عام 2020 ما نسبته 262% من الحجم الإجمالي للإستردادات في عام 2019.

06 الأداء المالي للمؤسسة

النتائج المالية

البيانات المالية المدققة

تُشكل البيانات المالية المدققة الخاصة بالمؤسسة والإيضاحات ذات الصلة جزءاً لا يتجزأ من التقرير السنوي للمؤسسة لنهاية عام 1441 هـ /1442 هـ (2020 م). وتُنشر هذه البيانات بصورة منفصلة باسم المجلد الثاني على الموقع الإلكتروني للمؤسسة. ويرد مقتطف يتكون من تقرير التدقيق والميزانية وقائمة الدخل في الملحق 3 من هذا المجلد.

وعلى الرغم من استخدام المؤسسة للدينار الإسلامي (حيث تستخدم الدينار الإسلامي باعتبارها العملة التشغيلية وكذلك العملة المستخدمة في إعداد التقارير منذ انشاء المؤسسة)، فقد اعتمدت منهجية قائمة على عملتين بخصوص وضع التقارير المالية في عام 2019، حيث تستخدم الدولار الأمريكي باعتباره العملة المستخدمة في إعداد التقارير بينما واصلت استخدام الدينار الإسلامي باعتباره العملة التشغيلية. ويعادل الدينار الإسلامي وحدة واحدة من حقوق السحب الخاص لصندوق النقد الدولي وبلغ سعر الصرف بنهاية العام 1 (دينار إسلامي) = 1.44 (دولار أمريكي).

فيما يلي تحليل الأداء المالي للمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات بالدولار الأمريكي للتوافق مع بقية التقرير السنوي المجلد الأول وبعد اعتماد المؤسسة للدولار الأمريكي كعملة وظيفية مع الاحتفاظ بالدينار الإسلامي كعملة للتقرير. علاوة على ذلك، ولتسهيل الرجوع إليها، وبما أن المؤسسة قد اعتمدت نهجًا مزدوج العملة لإعداد التقارير المالية، فإن البيانات المالية المراجعة (المجلد الثاني) تتضمن البيانات المالية الرئيسية بالدولار الأمريكي في نهاية التقرير كمعلومات مالية تكميلية..

صافي النتائج المؤسسية

قائمة الدخل (بالألف دولار أمريكي)	نهاية عام 2020 الفعلي	السنة المالية 2020 المخطط	% المتحقق	نهاية العام 2019 الفعلي	% النمو
نتائج صندوق المؤمن لهم	5,239	3,608	%145	2,729	%92
نتائج صندوق حملة الأسهم	3,326	5,436	%61	7,677	%57-
صافي النتائج المؤسسية	8,565	9,044	%95	10,406	%18-

أدى تأثير جائحة كوفيد-19 على عمليات التأمين والانخفاض الحاد في أسعار السوق على الاستثمارات إلى إضعاف صافي النتائج المؤسسية لعام 2020 والتي بلغت 8.6 مليون دولار أمريكي. ويعكس ذلك تحقيق 95% من الهدف المحدد للعام 2020 وبعد ذلك تأخراً عن الفعلي لعام 2019 الذي تحقق فيه رقماً قياسياً بنسبة 18%. مما تجدر الإشارة إليه أن عام 2019 قد استفاد من صافي مكاسب استثنائية في العملات الأجنبية بلغت 4.6 مليون دولار أمريكي (2020: 2.2 مليون دولار أمريكي كصافي مكاسب من العملات الأجنبية).

تعكس النتائج الفنية والنتائج الإيجابية للاستثمار مرونة إدارة المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات في الاستجابة بشكل استباقي للتطورات العالمية وحماية الاستدامة المالية طويلة الأجل ومرونة المؤسسة.

صندوق المؤمن لهم

حقق صندوق المؤمن لهم بالمؤسسة 145% من الخطة بفائض قدره 5.2 مليون دولار أمريكي، متجاوزاً إنجاز 2019 بنسبة 92%. يعتبر الحفاظ على نتيجة فنية إيجابية في ظل هذه الظروف الاقتصادية الصعبة وللعام الرابع على التوالي أمر يستحق الثناء. هذا وقد أدت إجراءات تقليل الخسائر التي تمت اتخاذها في الوقت المناسب من قبل المؤسسة، بما في ذلك تنفيذ إرشادات الاكتتاب المؤقتة والصارمة، إلى التخفيف من التأثير الكامل لجائحة كوفيد-19 على النتائج التشغيلية الفنية لعمليات التأمين. علاوة على ذلك، تم أخذ احتياطيات مطالبات أعلى للحفاظ على مرونتها خلال هذه الفترة الصعبة.

نجحت جهود تطوير الأعمال الصارمة في تحقيق إجمالي أقساط مفوترة بقيمة 82.3 مليون دولار أمريكي يمثل 117% من الخطة للعام ونموّا مذهلاً بنسبة 41% عن عام 2019 وذلك على الرغم من المستويات المنخفضة للتجارة العالمية والاستثمارات الأجنبية. على أساس الاستحقاق، وبعد تعديل حصة معيدي التأمين، فقد بلغ صافي الأقساط المكتسبة للسنة 28.9 مليون دولار أمريكي بما يعادل 105% من الخطة وأعلى بنسبة 14% من الفعلي لعام 2019. وهذا يعكس تعديل تأثير الأرباح لمعاملات تأمين الاستثمار الأجنبي عالية القيمة التي تمتد لفترات تغطية طويلة.

وبالإضافة إلى ذلك، بلغ إجمالي نفقات المؤسسة ومطالباتها لعام 2020 ما يعادل 26.2 مليون دولار أمريكي، أي ما يعادل 108% من خطة 2020 بزيادة قدرها 28% مقارنة بالفعلي لعام 2019. ويعكس هذا تأثير احتياطيات الخسائر المرتفعة تحسباً لزيادة المطالبات بعد التداعيات الاقتصادية لجائحة كوفيد-19 والتي قابلتها تدابير فعالة للتحكم في التكاليف وأساليب حصيفة في الاكتتاب وإدارة المخاطر..

صندوق حملة الأسهم

حقق صندوق حملة الأسهم بالمؤسسة نتائج بلغت 3.3 مليون دولار في الدخل، أي ما يمثل 61% من خطة عام 2020. وعلى عكس العام السابق الذي استفاد فيه صندوق حملة الأسهم من أرباح بقيمة 7.2 مليون دولار أمريكي من العملات الأجنبية خلال التحول إلى الدولار الأمريكي كعملة وظيفية، فقد حقق الصندوق أرباحاً اسمية من صرف العملات الأجنبية بلغت 0.007 مليون دولار أمريكي خلال عام 2020. يأتي ذلك بعد اعتماد المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات للدولار الأمريكي كعملة وظيفية في عام 2019 وترحيل جميع استثمارات صندوق الإسكان الاجتماعي إلى الدولار الأمريكي. كان هذا أحد الأسباب الرئيسية للتباين عن عام 2019، مع أسباب أخرى منها الانخفاض في أسعار السوق قصيرة وطويلة الأجل بالإضافة إلى قرار الاحتفاظ بمحفظة استثمارية عالية السيولة خلال عام 2020 استجابةً لاضطراب السوق المالي الذي حدث نتيجة لجائحة كوفيد-19.

بلغ الدخل من الإستثمار لهذا العام 4.99 مليون دولار أمريكي، محققًا بذلك 70% من المستهدف ومسجلاً انخفاضًا بنسبة 9% عن عام 2019. ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى الانخفاض الحاد وغير المسبوق في معدلات السوق خلال عام 2020، مصحوباً بالاستراتيجية الدفاعية للاستثمار التي تم إعتمادها في مواجهة حالة عدم اليقين الكبيرة في أعقاب جائحة كوفيد-19 وما نتج عنها من انكماش اقتصادي عالمي.

تخطط المؤسسة لتوسيع نطاق استثماراتها في الخزانة مع استراتيجية استثمار جديدة مخطط لها لعام 2021 إلى جانب الاستثمار في فئات أصول جديدة والاستعانة بمديري صناديق خارجيين متخصصين في الاستثمارات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. كذلك، اتخذت المؤسسة خلال عام 2020 خطوات لزيادة تنويع محفظتها الاستثمارية من خلال الاستثمار في صندوق عقارات مقره في الولايات المتحدة الأمريكية والذي سيوفر عوائد ربع سنوية.

محفظة الاستثمار

بلغ دخل الاستثمار لهذا العام 4.99 مليون دولار أمريكي، والجدول أدناه يوضح ملخص الآداء لفترة الخمس سنوات الماضية:

	2020	2019	2018	2017	2016*
إجمالي الاستثمارات (بالمليون دولار أمريكي)	261.1	257.8	238.8	178.2	206.5
دخل الاستثمار (بالمليون دولار أمريكي)	4.99	5.5	4.0	3.9	4.8
عائد الاستثمار %	%1.91	%2.21	%1.93	%2.08	%2.33

* 2016 تغطي فترة 15 شهراً
** عائد الاستثمار يحتسب على أساس متوسط الأصول المستثمرة

عوائد الاستثمار

يُلخص الجدول التالي توزيع دخل استثمارات المحفظة ويوضح استثمارات الصكوك وعمليات الاكتتاب في السلع بصفتهما مساهمين اساسيين في دخل استثمارات المؤسسة بنسبة 70% و23% على التوالي.

	2020		2019	
	بالألف دولار أمريكي	%	بالألف دولار أمريكي	%
عمليات الاكتتاب في السلع	1,146	%23	2,609	%48
الصكوك	3,479	%70	2,513	%46
المرابحة المجمعة	235	%4	362	%6
العقارات	135	%3	-	-
إجمالي الدخل من الاستثمار	4,995	%100	5,484	%100

بدأت المؤسسة الاستثمار في الصناديق في عام 2020 وتهدف إلى زيادة مساهمتها خلال السنوات القادمة لتنويع مصادر الدخل مع تعزيز عوائدها الاستثمارية.

تركيبة المحفظة

تتكون المحفظة الاستثمارية في نهاية العام من 40% ودائع مرابحة قصيرة الأجل لسلع أسواق المال، و54% في الصكوك، و 2% نقدًا، و 2% في صناديق مرابحة، والباقي في أسهم وصناديق. يتناقض هذا بشكل كبير مع عام 2019 إذ كانت فيه ما نسبته 69% من محفظة المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات تتألف من مرابحة السلع قصيرة الأجل، و27% في الصكوك، و2% نقدًا، والباقي في الأسهم والصناديق.

وتعكس هذه التعديلات تعديل إستراتيجية الاستثمار للمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات بسبب الجائحة، حيث تم تخصيص المزيد من الأموال خلال النصف الثاني من عام 2020 لاستثمارات محافظة ولكنها ذات عائد مرتفع.

مزيج الأصول

فئة الأصول	2020	2019
نقد	%2	%2
ودائع مرابحة سلعية	%40	%69
المرابحة المجمعة	%2	-
الصكوك	%54	%27
أسهم	%1	%1
صندوق حصص الاستثمار الذي يدار بواسطة المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص	%1	%1
الإجمالي	%100	%100

هبوط قيمة الاستثمارات

صندوق حصص الإستثمار-بإدارة المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص: استثمرت المؤسسة في عام 2004 في صندوق حصص الاستثمار الذي يدار بواسطة المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، وكان لها سجل أداء ثابت وقوي حتى عام 2016. ولكن تدهور صافي قيمة الأصول بعد ذلك واختار الصندوق التصفية الطوعية وإنهائها خلال عام 2019. وتم استلام توزيعات تصفية قدرها 6.4 مليون دولار حتى تاريخه مع بقاء أصل مبلغ 10.8 مليون دولار أمريكي غير مسدد. وفي حين بلغ صافي قيمة الأصول (NAV) في نهاية العام 3.8 مليون دولار أمريكي، تبنت المؤسسة نهجًا متحفظًا وزادت مخصصات انخفاض القيمة إلى 83% من المبلغ الأساسي القائم.

تعتبر المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات استثماراتها في الأسهم والأموال متاحة للبيع، وأن الانخفاض في القيمة العادلة في صندوق حصص الاستثمار يعتبر مطولاً وأدى إلى انخفاض بقيمة 0.95 مليون دولار أمريكي خلال عام 2020 (2019: 4.6 مليون دولار أمريكي كرسوم).

الإستثمار في شركة تكافل ري: استثمرت المؤسسة مبلغ 2.5 مليون دولار أمريكي في "شركة تكافل ري": والتي هي حالياً قيد التصفية وتم حجز احتياطيات انخفاض القيمة مع ترك القيمة الدفترية المتبقية الاسمية.

استراتيجية الاستثمار والتوقعات المستقبلية

تتمثل المبادئ الأساسية التي توجّه فلسفة استثمار المؤسسة في تقليل مخاطر السيولة مع إعطاء الأولوية للحفاظ على رأس المال على تحقيق أقصى قدر من عوائد الاستثمار.

أثّر تراجع السوق الاقتصادي والمالي العالمي الناجم عن جائحة كوفيد-19 سلباً على أداء الاستثمار وأجبر المؤسسة على اتباع استراتيجية استثمار دفاعية للحفاظ على قاعدة رأس المال استجابة لهذه المخاطر المتزايدة. كذلك فقد زادت المؤسسة بشكل كبير من احتياطيات السيولة قصيرة الأجل واستثمرت في أدوات عالية السيولة. مما أدى إلى خفض مخاطر الاستثمار والسيولة العامة للمؤسسة، ولكنه أدى أيضاً إلى انخفاض دخل الاستثمار بسبب معدلات السوق المنخفضة الحالية على الأدوات قصيرة الأجل.

في ظل تحسن مناخ الاستثمار خلال الربع الثالث من عام 2020، عززت المؤسسة استثماراتها بأكثر من 40 مليون دولار أمريكي من الاستثمارات الجديدة في الصكوك، بما في ذلك صكوك الاستدامة التي أصدرها البنك الإسلامي للتنمية، مما أدى إلى زيادة نسبة الصكوك في المحفظة (من 27% في عام 2019) إلى 54%. كما تم ضخ استثمارات إضافية في عمليات تجارة مرابحة مجمّعة (أنشأتها المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة)، وفي صندوق عقاري مقره في أمريكا الشمالية. ومن المتوقع أن يعزز ذلك عائدات المحفظة مع الحفاظ على محفظة أصول عالية الجودة وتعزيز التنويع.

كذلك يتم بذل جهود متزايدة، بالتعاون مع أعضاء آخرين في مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، لاستكشاف استثمارات بديلة بما في ذلك صناديق الصكوك. وتخطط المؤسسة أيضاً لتحديث سياسة السيولة وسياسة إدارة الأصول والخصوم واستراتيجية الاستثمار والمبادئ التوجيهية الخاصة بها خلال عام 2021.

زادت المؤسسة بشكل كبير من احتياطيات السيولة قصيرة الأجل واستثمرت في أدوات عالية السيولة. مما أدى إلى خفض مخاطر الاستثمار والسيولة العامة للمؤسسة، ولكنه أدى أيضاً إلى انخفاض دخل الاستثمار بسبب معدلات السوق المنخفضة الحالية على الأدوات قصيرة الأجل

07

الملاحق

المكاتب الخارجية للمؤسسة

المقر الرئيسي للمؤسسة

مجمع مقر مجموعة البنك الإسلامي للتنمية،
طريق الملك خالد،
ص. ب. 15722، جدة 21454
المملكة العربية السعودية
هاتف : 5666 644 12 (966+)
فاكس : 9755 637 12 (966+)

الرياض، المملكة العربية السعودية

مركز المملكة، شارع العليا
الطابق 10، مكتب 1005
ص. ب. 230011، الرياض 11321،
المملكة العربية السعودية
هاتف: 0072 211 11 (966+)

إسطنبول، تركيا

المركز الإقليمي
لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية
الرقم: 1، الطابق: 31 شقة: 122 مسلك،
ساريير، اسطنبول، تركيا
هاتف: 8100 234 212 (90+) - تحويلة 5

دكا، بنغلاديش

المركز الإقليمي
لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية
البنك الإسلامي للتنمية بهابان (الطابق-10)
E/8-A ، رقية شاراني، شير بانغال ناغار،
داكا - 1207، بنغلاديش
هاتف: 2 - 9183460 2 (880+)
فاكس: 9183463 2 (880+)

جاكرتا، إندونيسيا

المركز الإقليمي
لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية
35C ،مكتب 8، جي. جند سوديرمان
كاف 52 / 53، سينوباتي، جاكرتا 12190
إندونيسيا
هاتف: 3468 2933 21 (62+) - تحويلة 5625

دبي، الإمارات العربية المتحدة

مكتب 201، مبنى 12،
باي سكوير،
خليج الأعمال
ص. ب. 114462،
دبي، الإمارات العربية المتحدة
هاتف: 7/ 6256 277 4 (971+)

الرباط، المغرب

المركز الإقليمي
لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية
شارع النخيل، شارع الحور،
حي الرياض 10104
الرباط، المملكة المغربية
هاتف: 00 88 54 537 (212+)

داكار، السنغال

المركز الإقليمي
لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية
18 شارع الجمهورية،
ص. ب. 6253،
داكار ستار، السنغال
هاتف: 1144 889 33 (221+) - تحويلة: 7735

مكتب سيتم افتتاحه قريباً في القاهرة، مصر

معلومات عن مجموعة البنك الاسلامي للتنمية

الرؤية

يسعى البنك الإسلامي للتنمية بأن يصبح مؤسسة تنموية عالمية المستوى، مستوحياً من القيم الإسلامية أسس التنمية البشرية الشاملة في العالم الإسلامي، مما يساعد على استعادة نهضتها.

الرسالة

تعزيز التنمية البشرية الشاملة، مع التركيز على المجالات ذات الأولوية لتخفيف حدة الفقر وتحسين الصحة وتعزيز التعليم ضمن إطار الحوكمة مستهدفاً تحقيق الرخاء للشعوب

مجموعة البنك الإسلامي للتنمية
Islamic Development Bank Group

البنك الإسلامي للتنمية

يوفر تمويل المشاريع المتعلقة بالبنية التحتية والتنمية الاجتماعية والمشاركة في رأس المال في المؤسسات الإستراتيجية والمالية.

المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب

يوفر التدريب والأبحاث والاستشارات وبناء القدرات لتطوير قطاع الخدمات المالية الإسلامية.

المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات

تقدم حلول التأمين وإعادة التأمين ضد المخاطر السياسية والتجارية. وتم منح المؤسسة تصنيف Aa3 من قبل وكالة موديز.

المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص

تقدم حلول تمويل المشاريع لتطوير القطاع الخاص في الدول الأعضاء. وقد حصلت المؤسسة على تصنيف A+ من قبل وكالة "فيتش"، و A2 من قبل وكالة "موديز"، و A- من قبل "إس أند بي".

المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

توفر التمويل وبناء القدرات لتشجيع التجارة البينية عبر الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. تم منح تصنيف A1 للمؤسسة من قبل وكالة "موديز" و / AA- A1من قبل الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف

صندوق التضامن الإسلامي للتنمية

يقدم الدعم المالي لتعزيز القدرة الإنتاجية ووسائل الدخل المستدامة للفقراء.

أثر مجموعة البنك الإسلامي للتنمية

موافقات التمويل

2020

6.80 مليار دولار أمريكي

منذ التأسيس

151.64 مليار دولار أمريكي

مدفوعات التمويل

2020

7.02 مليار دولار أمريكي

منذ التأسيس

87.44 مليار دولار أمريكي

المشاريع

2020

268

منذ التأسيس

10,636

البيانات المالية المدققة

شركة ارنست ويونغ وشركاهم (محاسبون قانونيون)
شركة تضامنية
برج طريق الملك – الدور الثالث عشر
طريق الملك عبد العزيز (طريق الملك)
ص.ب ١٩٩٤
جدة ٢١٤٤١
المملكة العربية السعودية
المركز الرئيس – الرياض

رقم التسجيل ٤٥/١١/٣٢٣
رقم السجل التجاري ٤٠٣٠٢٧٦٦٤٤

هاتف: ٨٤٠٠ ٢٢١ ١٢ ٩٦٦+
فاكس: ٨٥٧٥ ٢٢١ ١٢ ٩٦٦+

ey.ksa@sa.ey.com
ey.com/mena

تقرير مراجع الحسابات المستقل
إلى أصحاب المعالي رئيس وأعضاء مجلس المحافظين الموقرين

المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات

الرأي
لقد راجعنا القوائم المالية للمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات ("المؤسسة")، والتي تشتمل على قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م (الموافق ١٦ جمادى الاولى ١٤٤٢هـ)، وقوائم الدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول القوائم المالية بما في ذلك ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة والمعلومات المالية الإضافية.

في رأينا، إن القوائم المالية المرفقة تظهر بعدل، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للمؤسسة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م، وأداءها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ طبقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي.

أساس الرأي
تمت مراجعتنا وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة. تم بيان مسؤوليتنا بموجب تلك المعايير بشكل أكبر في تقريرنا ضمن الفقرة الخاصة بمسؤوليات مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية. إننا مستقلون عن المؤسسة وفقاً للائحة المعايير الأخلاقية للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير الأخلاقيات الدولي، واستوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لمتطلبات لائحة المعايير الأخلاقية للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير الأخلاقيات الدولي. إننا نعتقد بأن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس لرأينا.

معلومات أخرى واردة في التقرير السنوي للمؤسسة لسنة ٢٠٢٠م
تتكون المعلومات الأخرى من البيانات الواردة في التقرير السنوي للمؤسسة لسنة ٢٠٢٠م، خلاف القوائم المالية وتقريرنا. إن الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى في التقرير السنوي. يتوقع أن يكون التقرير السنوي متاحاً لنا بعد تاريخ تقرير مراجع الحسابات.

لا يغطي رأينا حول القوائم المالية المعلومات الأخرى. كما أننا لا ولن نبدي أي شكل من أشكال التأكيد بهذا الخصوص.

وفيما يتعلق بمراجعتنا للقوائم المالية، فإن مسؤوليتنا تنحصر في قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه، وللقيام بذلك نأخذ في الاعتبار إن كانت المعلومات الأخرى لا تتوافق بشكل جوهري مع القوائم المالية أو المعلومات التي حصلنا عليها من المراجعة أو أنها تبدو مُحرفة بشكل جوهري.

وفيما إذا تبين لنا عند قراءة المعلومات الأخرى وجود تحريف جوهري بناءً على ما قمنا به من أعمال، فسيكون علينا الإبلاغ عن الأمر للمكلفين بالحوكمة.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية
إن الإدارة مسؤولة عن الإعداد والعرض العادل للقوائم المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي واتفاقية تأسيس المؤسسة، ومسؤولة عن الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد قوائم مالية خالية من تحريف جوهري سواء كان ناتجاً عن غش أو خطأ.

عند إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة المؤسسة على الاستمرار في العمل على أساس مبدأ الاستمرارية والإفصاح، حسبما هو ملائم، عن الأمور ذات العلاقة بمبدأ الاستمرارية، واستخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي، ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة لتصفية المؤسسة أو إيقاف عملياتها، أو ليس لدى الإدارة بديل واقعي إلا القيام بذلك.

إن المكلفين بالحوكمة مسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمؤسسة.

مسؤوليات مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية ككل خالية من تحريف جوهري، سواء كان ناتجاً عن غش أو خطأ، وإصدار تقرير مراجعة يشتمل على رأينا. إن التأكيد المعقول هو تأكيد عالي المستوى، لكنه ليس ضمانة على أن المراجعة التي يتم تنفيذها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة سوف تكشف عادةً التحريف الجوهري عند وجوده. قد تأتي التحريفات نتيجة غش أو خطأ وتعتبر جوهرية، منفردة أو مجتمعة، إن كان من المتوقع أن تؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية.

وكجزء من المراجعة التي تتم وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة، فإننا نمارس التقدير المهني ونبقي على الشك المهني خلال المراجعة. كما إننا نقوم بما يلي:

- **تحديد وتقييم مخاطر التحريف الجوهري للقوائم المالية سواء كان ناتجاً عن غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة استجابةً لهذه المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة لتوفير أساس لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم كشف تحريف جوهري ناشئ عن الغش أكبر من المخاطر التي تنشأ عن الخطأ حيث أن الغش قد ينتج عن تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تضليل أو تجاوز إجراءات الرقابة الداخلية.**

- **فهم نظام الرقابة الداخلية فيما يتعلق بالمراجعة من أجل تصميم إجراءات مراجعة تتناسب مع الظروف، ولكن ليس بغرض إبداء رأي حول فعالية نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة.**

- **تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي نفذتها الإدارة.**

- **التوصل إلى استنتاج حول مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي ومدى احتمالية وجود عدم تيقن جوهري متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً جوهرية حول قدرة المؤسسة على الاستمرار وفق مبدأ الاستمرارية وذلك استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها. وفيما إذا استنتجنا بأن هناك عدم تيقن جوهري قائم، فإن علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات الصلة في القوائم المالية أو تعديل رأينا ـ إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. إن استنتاجاتنا مبنية على أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى توقف المؤسسة عن الاستمرار في أعمالها وفق مبدأ الاستمرارية.**

- **تقييم العرض العام وهيكل ومحتوى القوائم المالية بما في ذلك الإفصاحات وما إذا كانت القوائم المالية تمثل المعاملات والأحداث الأساسية بطريقة تحقق العرض العادل.**

إننا نقوم بإبلاغ المكلفين بالحوكمة ـ من بين أمور أخرى ـ بنطاق العمل المخطط له للمراجعة وتوقيت المراجعة والنتائج الهامة لأعمال المراجعة بما في ذلك نقاط الضعف الهامة في نظام الرقابة الداخلية التي حددناها أثناء المراجعة التي قمنا بها.

سنقوم أيضاً بتزويد المكلفين بالحوكمة ببيان يتضمن التزامنا بمتطلبات أخلاقيات المهنة المتعلقة بالاستقلالية وإبلاغهم عن كافة العلاقات والأمور الأخرى التي أخذناها في الاعتبار بشأن الاستقلالية ووسائل الحماية المتخذة ـ حيثما اقتضى الأمر.

عن إرنست ويونغ

أحمد إبراهيم رضا
محاسب قانوني
رقم الترخيص ٣٥٦

٠٣ شعبان ١٤٤٢ هـ
١٦ مارس ٢٠٢١م

جدة

المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات

قائمة المركز المالي
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م (الموافق ١٦ جمادى الأولى ١٤٤٢هـ)

	إيضاح	٢٠٢٠م **دينار إسلامي** **بالآلاف**	٢٠١٩م دينار إسلامي بالآلاف
الموجودات			
نقد وما في حكمه	٤	٧٧,٢٢٨	١٢٥,٩٤٩
ذمم مدينة، صافي	٥	٤,٥٦٢	٥,١٦٨
مصروفات مدفوعة مقدماً وموجودات أخرى	٦	٣,٧٥٤	٣,٥٢٧
مطلوب من المؤسسات الأعضاء في مجموعة البنك	٧	٢٣١	١,٠٦٧
استثمارات متاحة للبيع	٨	١٥,١٦١	١٥,٠٥٩
تمويل مرابحة بالسلع، صافي	٩	٣٩,٤٧٠	٣٤,٣٢٤
استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	١٠	٨٩,٨٣٣	٣٩,٩٠٧
حصة إعادة التأمين الإسلامي من مطالبات قائمة	١١	١٨,٨٩٠	٢٥,٦٤٤
حصة إعادة التأمين الإسلامي من أقساط غير مكتسبة	١٢	٣٩,٦٢٨	٢٣,٩١٦
ممتلكات ومعدات	١٣	١,٢٣١	٨١٨
مطلوب من حملة وثائق التأمين الإسلامي	١٩	٤١,٩٩٢	٤٥,٧٥٦
مجموع الموجودات		**٣٣١,٩٨٠**	٣٢١,١٣٥
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات			
ذمم دائنة ومبالغ مستحقة الدفع	١٤	١٤,٨٧١	١٦,٥٣٦
مطلوب للمؤسسات الأعضاء في مجموعة البنك	٧	٣٦٣	٦,٠٠٦
مطالبات دائنة	١٥	٣٠٢	٢٦١
التزام التقاعد	١٦	١٥,٧٤٠	١٠,٣٤١
احتياطي مطالبات قائمة	١١	٣٢,٧٦٦	٣٧,٦١٩
أقساط غير مكتسبة	١٢	٦٦,٩٠٨	٤٢,٤٩٦
مجموع المطلوبات		**١٣٠,٩٥٠**	١١٣,٢٥٩
حقوق الملكية			
صندوق حملة الأسهم			
رأس المال	١٧	١٤٦,٩١٧	١٤٥,٠١٨
احتياطيات	١٨	٧٤,٥٧٤	٧٢,١٨٤
احتياطي القيمة العادلة		٦٩٥	٢٥
احتياطي صرف عملة أجنبية		(١٠,٧٦٨)	(٢,٠٠١)
مجموع صندوق حملة الأسهم		**٢١١,٤١٨**	٢١٥,٢٢٦
خسارة اكتوارية لالتزام التقاعد يتعلق بحملة وثائق التأمين الاسلامي		(١٣,٠٣١)	(٧,٩٤٨)
احتياطي صرف عملة اجنبية يتعلق بحملة وثائق التأمين الإسلامي		٢,٦٤٣	٥٩٨
مجموع حقوق الملكية		**٢٠١,٠٣٠**	٢٠٧,٨٧٦
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		**٣٣١,٩٨٠**	٣٢١,١٣٥

تم اعتماد إصدار القوائم المالية وفقاً لقرار مجلس الإدارة بتاريخ ٢٨ فبراير ٢٠٢٠م.

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٢٤ والمعلومات المالية الإضافية جزءا من هذه القوائم المالية.

المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات

قائمة الدخل
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م (الموافق ١٦ جمادى الأولى ١٤٤٢هـ)

	إيضاح	٢٠٢٠م دينار إسلامي بالآلاف	٢٠١٩م دينار إسلامي بالآلاف
صندوق حملة الأسهم			
دخل استثمار		**٣,٥٩٠**	٤,٠١٥
أتعاب إدارة استثمار	٧	**(١٦٦)**	(١٨٦)
مصروفات عمومية وإدارية		**(١٨٠)**	(١٢٨)
انخفاض قيمة استثمار متاح للبيع		**(٨٥٩)**	(٣,٣٣٠)
صافي الدخل من صندوق حملة الأسهم قبل نتائج صرف العملات		**٢,٣٨٥**	٣٧١
ربح من صرف عملات أجنبية		**٥**	٤,١٩٤
صافي الدخل من صندوق حملة الأسهم بعد نتائج صرف العملات		**٢,٣٩٠**	٤,٥٦٥
صندوق حملة وثائق التأمين الاسلامي			
إجمالي أقساط التأمين الإسلامي المكتتبة	١٢	**٦١,٦٥٦**	٤٣,٧٠٨
أقساط التأمين المسندة لشركات إعادة التأمين الإسلامي	١٢	**(٤٤,٠٤١)**	(٣٤,٥٦١)
		١٧,٦١٥	٩,١٤٧
صافي الحركة في أقساط التأمين غير المكتسبة		**(٥,٩١٧)**	(٦١٢)
صافي أقساط مكتسبة		**١١,٦٩٨**	٨,٥٣٥
دخل عمولة إعادة التأمين إلى الخارج		**٩,١٣٥**	١٠,٢١٩
رسوم بوالص التأمين المكتسبة واخرى		**٢٠٧**	٢١٤
مجموع الإيرادات		**٢١,٠٤٠**	١٨,٩٦٨
إجمالي المطالبات المدفوعة	١١	**(٤,٤٨٦)**	(٢,٧١٦)
حصة إعادة التأمين من المطالبات المدفوعة	١١	**١,٩٣١**	١,٤٧٤
صافي المطالبات المدفوعة	١١	**(٢,٥٥٥)**	(١,٢٤٢)
التغير في صافي المطالبات القائمة واحتياطيات أخرى		**(٢,٠٥٤)**	(٦٩٠)
صافي مصروف المطالبات		**(٤,٦٠٩)**	(١,٩٣٢)
تكلفة اقتناء بوالص التأمين		**(٨٦٥)**	(٤٩٦)
تكاليف متعلقة بالموظفين		**(١٠,٧٩٩)**	(٩,٣٤٠)
مبيعات ومصروفات التسويق		**(٤١٠)**	(٨٢٥)
مصروفات عمومية وإدارية		**(٢,١٤٠)**	(٢,٢٣٣)
مجموع المصروفات		**(١٨,٨٢٣)**	(١٤,٨٢٦)
صافي الدخل من صندوق حملة وثائق التأمين الاسلامي قبل نتائج صرف العملات		**٢,٢١٧**	٤,١٤٢
الدخل / (الخسارة) من صرف عملات أجنبية		**١,٥٤٧**	(٢,٠٨٥)
صافي الدخل من صندوق حملة وثائق التأمين الاسلامي بعد نتائج صرف العملات		**٣,٧٦٤**	٢,٠٥٧
صافي ربح المؤسسة		**٦,١٥٤**	٦,٦٢٢

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٢٤ والمعلومات المالية الإضافية جزءا من هذه القوائم المالية.

المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات

قائمة الدخل الشامل
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م (الموافق ١٦ جمادى الأولى ١٤٤٢هـ)

	٢٠٢٠م **دينار إسلامي** **بالآلاف**	٢٠١٩م دينار إسلامي بالآلاف
صافي ربح المؤسسة	**٦,١٥٤**	٦,٦٢٢
ناقصاً: صافي الدخل من صندوق حملة وثائق التأمين الاسلامي للسنة	**(٣,٧٦٤)**	(٢,٠٥٧)
صافي الدخل من صندوق حملة الأسهم	**٢,٣٩٠**	٤,٥٦٥
دخل شامل آخر يجب إعادة تصنيفه في قائمة الدخل في فترات لاحقة:		
ربح غير محقق من استثمارات متاحة للبيع	**٦٧٠**	٢٠٦
دخل شامل آخر لن يتم إعادة تصنيفه في قائمة الدخل في فترات لاحقة:		
خسارة اكتوارية لالتزام التقاعد المتعلق بحملة وثائق التأمين الإسلامي	**(٥,٠٨٣)**	(٤,٨٢٨)
احتياطيات صرف عملة أجنبية متعلقة بـ:		
- صندوق حملة الأسهم	**(٨,٧٦٧)**	(٢,٠٠١)
- صندوق حملة وثائق التأمين الاسلامي	**٢,٠٤٥**	٥٩٨
مجموع (الخسارة) / الدخل الشامل	**(٨,٧٤٥)**	(١,٤٦٠)

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٢٤ والمعلومات المالية الإضافية جزءا من هذه القوائم المالية.

معلومات مالية إضافية
قائمة المركز المالي حسب الصندوق بالعملة الوظيفية (دولار امريكي)
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م (الموافق ١٦ جمادى الأولى ١٤٤٢هـ)

	٢٠٢٠م			٢٠١٩م		
	صندوق حملة وثائق التأمين الاسلامي دولار أمريكي بالآلاف	**صندوق حملة الأسهم دولار أمريكي بالآلاف**	**المجموع دولار أمريكي بالآلاف**	*صندوق حملة وثائق التأمين الاسلامي دولار أمريكي بالآلاف*	*صندوق حملة الأسهم دولار أمريكي بالآلاف*	*المجموع دولار أمريكي بالآلاف*
الموجودات						
النقد وما في حكمه	٤٧,١٩٦	٦٤,٠٣٢	١١١,٢٢٨	٣٤,٣٤٢	١٣٩,٨٢٢	١٧٤,١٦٤
ذمم مدينة، صافي	٦,٥٧٠	–	٦,٥٧٠	٦,٨٢١	–	٦,٨٢١
مصروفات مدفوعة مقدماً وموجودات أخرى	٤,٢٤٦	١,١٦٠	٥,٤٠٦	٤,٢٥٧	٦١٩	٤,٨٧٦
مطلوب من المؤسسات الأعضاء في مجموعة البنك	٣٣٣	–	٣٣٣	١,٤٧٩	–	١,٤٧٩
الاستثمارات المتاحة للبيع	–	٢١,٨٣٦	٢١,٨٣٦	–	٢٠,٩٠٥	٢٠,٩٠٥
ودائع مرابحة بالسلع، صافي	١٠,٦٢٦	٤٦,٢٢٢	٥٦,٨٤٨	–	٤٧,٤٦٨	٤٧,٤٦٨
الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	–	١٢٩,٣٨٦	١٢٩,٣٨٦	–	٥٥,١٨٤	٥٥,١٨٤
حصة إعادة التأمين الإسلامي من مطالبات قائمة	٢٧,٢٠٧	–	٢٧,٢٠٧	٣٥,٤٦٢	–	٣٥,٤٦٢
حصة إعادة التأمين الإسلامي من أقساط غير مكتسبة	٥٧,٠٧٦	–	٥٧,٠٧٦	٣٣,٠٧٣	–	٣٣,٠٧٣
الممتلكات والمعدات	١,٦٩٥	–	١,٦٩٥	١,١٣٠	–	١,١٣٠
مطلوب من حملة وثائق التأمين الإسلامي	٥٧,٢٢٦	–	٥٧,٢٢٦	٦٢,٤٦٥	–	٦٢,٤٦٥
مجموع الموجودات	٢١٢,١٧٥	٢٦٢,٦٣٦	٤٧٤,٨١١	١٧٩,٠٢٩	٢٦٣,٩٩٨	٤٤٣,٠٢٧
المطلوبات وحقوق الملكية						
المطلوبات						
ذمم دائنة ومبالغ مستحقة الدفع	٩,٢٩٢	١,٧٤٤	٢١,٠٣٦	٢٠,٨٢٦	١,٢٧٢	٢٢,٠٩٨
مطلوب للمؤسسات الأعضاء في مجموعة البنك	٥٠٩	١٤	٥٢٣	٨,٣١٠	١١٣	٨,٤٢٣
مطالبات دائنة	٤٣٥	–	٤٣٥	٣٥٧	–	٣٥٧
التزام تقاعد الموظفين	٢٢,٦٧٠	–	٢٢,٦٧٠	١٤,٢٩٩	–	١٤,٢٩٩
احتياطي مطالبات قائمة	٤٧,١٩٣	–	٤٧,١٩٣	٥٢,٠٢١	–	٥٢,٠٢١
أقساط تأمين غير مكتسبة	٩٦,٣٦٧	–	٩٦,٣٦٧	٥٨,٧٦٥	–	٥٨,٧٦٥
مجموع المطلوبات	١٨٦,٤٦٦	١,٧٥٨	١٨٨,٢٢٤	١٥٤,٥٧٨	١,٣٨٥	١٥٥,٩٦٣

معلومات مالية إضافية
قائمة المركز المالي حسب الصندوق بالعملة الوظيفية (دولار امريكي)
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م (الموافق ١٦ جمادى الأولى ١٤٤٢هـ)

	٢٠٢٠			٢٠١٩		
	صندوق حملة وثائق التأمين الاسلامي دولار أمريكي بالآلاف	**صندوق حملة الأسهم دولار أمريكي بالآلاف**	**المجموع دولار أمريكي بالآلاف**	صندوق حملة وثائق التأمين الاسلامي دولار أمريكي بالآلاف	صندوق حملة الأسهم دولار أمريكي بالآلاف	المجموع دولار أمريكي بالآلاف
حقوق الملكية						
صندوق حملة الأسهم						
رأس المال	-	٢٠٠,٦٨٣	٢٠٠,٦٨٣	-	١٩٨,١٣٢	١٩٨,١٣٢
احتياطيات	-	١٠٣,١٨٣	١٠٣,١٨٣	-	٩٩,٨٥٧	٩٩,٨٥٧
احتياطي القيمة العادلة	-	١,٠٢٩	١,٠٢٩	-	٦٢	٦٢
قرض إلى صندوق حملة وثائق التأمين الاسلامي	-	(٤٤,٠١٧)	(٤٤,٠١٧)	-	(٣٥,٤٣٨)	(٣٥,٤٣٨)
مجموع صندوق حملة الأسهم	-	٢٦٠,٨٧٨	٢٦٠,٨٧٨	-	٢٦٢,٦١٣	٢٦٢,٦١٣
خسارة اكتوارية لالتزام التقاعد يتعلق بحملة وثائق التأمين الاسلامي	(١٨,٣٠٨)	-	(١٨,٣٠٨)	(١٠,٩٨٧)	-	(١٠,٩٨٧)
قرض إلى صندوق حملة الأسهم	٤٤,٠١٧	-	٤٤,٠١٧	٣٥,٤٣٨		٣٥,٤٣٨
مجموع حقوق الملكية	٢٥,٧٠٩	٢٦٠,٨٧٨	٢٨٦,٥٨٧	٢٤,٤٥١	٢٦٢,٦١٣	٢٨٧,٠٦٤
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	٢١٢,١٧٥	٢٦٢,٦٣٦	٤٧٤,٨١١	١٧٩,٠٢٩	٢٦٣,٩٩٨	٤٤٣,٠٢٧

معلومات مالية إضافية
قائمة الدخل حسب الصندوق بالعملة الوظيفية (دولار امريكي)
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م (الموافق ١٦ جمادى الأولى ١٤٤٢هـ)

	٢٠٢٠			٢٠١٩		
	صندوق حملة وثائق التأمين الاسلامي دولار أمريكي بالآلاف	**صندوق حملة الأسهم دولار أمريكي بالآلاف**	**المجموع دولار أمريكي بالآلاف**	صندوق حملة وثائق التأمين الاسلامي دولار أمريكي بالآلاف	صندوق حملة الأسهم دولار أمريكي بالآلاف	المجموع دولار أمريكي بالآلاف
دخل الاستثمارات	**-**	**٤,٩٩٦**	**٤,٩٩٦**	-	٥,٤٨٤	٥,٤٨٤
إجمالي أقساط التأمين الإسلامي المكتتبة	**٨٥,٨٠٦**	**-**	**٨٥,٨٠٦**	٥٩,٣٢٠	-	٥٩,٣٢٠
أقساط التأمين المسندة لشركات إعادة التأمين الإسلامي	**(٦١,٢٩١)**	**-**	**(٦١,٢٩١)**	(٤٦,٩٠٦)	-	(٤٦,٩٠٦)
	٢٤,٥١٥	**٤,٩٩٦**	**٢٩,٥١١**	١٢,٤١٤	٥,٤٨٤	١٧,٨٩٨
صافي الحركة في أقساط التأمين غير لمكتسبة	**(٨,٢٣٥)**	**-**	**(٨,٢٣٥)**	(٨٣٠)	-	(٨٣٠)
صافي أقساط تأمين / استثمار غير مكتسبة	**١٦,٢٨٠**	**٤,٩٩٦**	**٢١,٢٧٦**	١١,٥٨٤	٥,٤٨٤	١٧,٠٦٨
عمولة إعادة التأمين الصادرة	**١٢,٧١٣**	**-**	**١٢,٧١٣**	١٣,٨٦٩	-	١٣,٨٦٩
رسوم بوالص التأمين المكتسبة	**٢٨٨**	**-**	**٢٨٨**	٢٩١	-	٢٩١
مجموع الإيرادات	**٢٩,٢٨١**	**٤,٩٩٦**	**٣٤,٢٧٧**	٢٥,٧٤٤	٥,٤٨٤	٣١,٢٢٨
إجمالي المطالبات المدفوعة	**(٦,٢٤٣)**	**-**	**(٦,٢٤٣)**	(٣,٨٧٠)	-	(٣,٨٧٠)
حصة إعادة التأمين من المطالبات المدفوعة	**٢,٦٨٧**	**-**	**٢,٦٨٧**	٢,١٠٠	-	٢,١٠٠
صافي المطالبات المدفوعة	**(٣,٥٥٦)**	**-**	**(٣,٥٥٦)**	(١,٧٧٠)	-	(١,٧٧٠)
التغير في صافي المطالبات القائمة واحتياطيات أخرى	**(٢,٨٥٨)**	**-**	**(٢,٨٥٨)**	(٩٨٣)	-	(٩٨٣)
صافي المطالبات المتكبدة	**(٦,٤١٤)**	**-**	**(٦,٤١٤)**	(٢,٧٥٣)	-	(٢,٧٥٣)

معلومات مالية إضافية

قائمة الدخل حسب الصندوق بالعملة الوظيفية (دولار امريكي)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م (الموافق ١٦ جمادى الأولى ١٤٤٢هـ)

	٢٠٢٠			٢٠١٩		
	صندوق حملة وثائق التأمين الاسلامي دولار أمريكي بالآلاف	**صندوق حملة الأسهم دولار أمريكي بالآلاف**	**المجموع دولار أمريكي بالآلاف**	صندوق حملة وثائق التأمين الاسلامي دولار أمريكي بالآلاف	صندوق حملة الأسهم دولار أمريكي بالآلاف	المجموع دولار أمريكي بالآلاف
أتعاب إدارة استثمار	–	(٢٣١)	(٢٣١)	–	(٢٥٦)	(٢٥٦)
تكلفة اقتناء بوالص التأمين	(١,٢٠٣)	–	(١,٢٠٣)	(٦٧٧)	–	(٦٧٧)
تكاليف متعلقة بالموظفين	(١٥,٠٢٨)	–	(١٥,٠٢٨)	(١٢,٧٧٧)	–	(١٢,٧٧٧)
مبيعات ومصروفات التسويق	(٥٧١)	–	(٥٧١)	(١,١٢٨)	–	(١,١٢٨)
مصروفات عمومية وإدارية	(٢,٩٧٨)	(٢٥١)	(٣,٢٢٩)	(٣,٠٥٤)	(١٧٤)	(٣,٢٢٨)
انخفاض قيمة استثمارات متاحة للبيع	–	(١,١٩٥)	(١,١٩٥)	–	(٤,٥٥٥)	(٤,٥٥٥)
مجموع المطالبات والمصروفات	**(٢٦,١٩٤)**	**(١,٦٧٧)**	**(٢٧,٨٧١)**	(٢٠,٣٨٩)	(٤,٩٨٥)	(٢٥,٣٧٤)
صافي الإيرادات قبل نتائج صرف العملات الأجنبية	**٣,٠٨٧**	**٣,٣١٩**	**٦,٤٠٦**	٥,٣٥٥	٤٩٩	٥,٨٥٤
الدخل / (الخسارة) من صرف عملات أجنبية	٢,١٥٢	٧	٢,١٥٩	(٢,٦٢٦)	٧,١٧٨	٤,٥٥٢
صافي ربح المؤسسة	**٥,٢٣٩**	**٣,٣٢٦**	**٨,٥٦٥**	٢,٧٢٩	٧,٦٧٧	١٠,٤٠٦

مقر المؤسسة
ص.ب. 15722، جدة 21454
المملكة العربية السعودية
الهاتف: 5666 644 12 (966 +)
الفاكس: 9755 637 12 (966 +)
البريد الإلكتروني: iciec-communication@isdb.org
iciec.isdb.org

ISSN 1658-435X